المقاومة اللاعنفية

دراسات في النضال بوسائل اللاعنف

- من الدكتاتورية إلى الديمقراطية

  إطار تصوري للتحرر

- البدائل الحقيقية
- دور القوة في الكفاح اللاعنيف
- الانتفاضة والنضال بلا عنف
- كفاح اللاعنف

  وسيلة فعّالة للعمل السياسي

جين شارب

المقاومة اللاعنفية

دراسات في النضال بوسائل اللاعنف

جـــيـــــن شـــــارب

المقاومة اللاعنفية

دراسات في النضال بوسائل اللاعنف



توزيع: **مركز دراسات الوحدة العربية**

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت، فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى
بيروت، تموز/يوليو ٢٠١١

عن المؤلف

يعمل الدكتور جين شارب كباحث كبير في مؤسسة ألبرت أينشتاين في بوسطن في ولاية ماساتشوستس الأميركية، حيث يحمل درجة البكالوريوس ودرجة الماجستير من جامعة أوهايو، والدكتوراه في النظرية السياسية من جامعة أكسفورد. وقد حصل على درجة الدكتوراه الفخرية في القانون من كلية مانهاتن وعلى درجة الدكتوراه الفخرية في الخدمة الإنسانية من كلية ريفير. يعتبر الدكتور جين شارب بروفيسوراً متقاعداً للعلوم السياسية في جامعة ماساتشوستس في دارتموث، وقد درَّس في جامعة أوسلو وجامعة ماساتشوستس في بوسطن، واحتل مركز باحث في مركز الشؤون الدولية في جامعة هارفرد لما يقارب الثلاثين عاماً. تشمل مؤلفاته، باللغة الإنكليزية ما يلي:

١ ـ The Politics of Nonviolent Action (١٩٧٣).

٢ ـ Gandhi as a Political Strategist (١٩٧٠).

٣ ـ Social Power and Political Freedom (١٩٨٠).

٤ ـ Making Europe Unconquerable (١٩٨٥).

٥ ـ Civilian-Based Defense: A Post-Military Weapons System (١٩٩٠).

٦ ـ Waging Nonviolent Struggle: Twentieth Century Practice and Twenty-first Century Potential (٢٠٠٥).

وتُرجمت مؤلفات الدكتور شارب إلى أكثر من ثلاثين لغة.

المحتويات(*)

(*) اعتمدنا، في هذا الكتاب، الذي يتضمن خمس دراسات، ترقيمين: الترقيم **الأول** في وسط الصفحة، وهو يشير إلى رقم الصفحة في الدراسة الواحدة، والترقيم **الثاني** في يسار ذيل الصفحة، يشير إلى الرقم المتسلسل التصاعدي في الكتاب.

من الدكتاتورية إلى الديمقراطية
إطار تصوّري للتحرر(*)

جين شارب

ترجمة: خالد دار عمر

(*) صدرت هذه الدراسة، للكاتب جين شارب، بعنوان: «من الدكتاتورية إلى الديمقراطية ـ إطار تصوّري للتحرر» [ترجمة خالد دار عمر؛ تقديم رضوان زيادة]، عن **الدار العربية للعلوم ناشرون** (ش. م. ل.) لبنان ـ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م (١١٩ص).

وقد استأذن مركز دراسات الوحدة العربية، الدار العربية للعلوم، في نشر هذه الدراسة، لتكون مع دراسات أخرى انتقاها المركز للمؤلف جين شارب، كتاباً في المقاومة اللاعنفية، يفيد منه القارئ العربي. وقد نال المركز موافقة الدار العربية للعلوم ناشرون، فالشكر موصول لمديرها العام، في هذا الخصوص.

محتوى الدراسة الأولى

مُقَدِّمَة

كيف تستطيع الشعوب منع الأنظمة الدكتاتورية والقضاء عليها؟ شكّلت هذه القضية جزءاً من اهتماماتي الرئيسية لسنوات عدة، حيث نبع هذا الاهتمام من إيماني بأنه يجب للبشرية ألا تخضع وتسحق بواسطة مثل هذه الأنظمة. وجاءت قراءاتي حول أهمية الحرية الإنسانية وطبيعة الأنظمة الدكتاتورية (خاصة قراءاتي لأرسطو والتحاليل التي كتبت حول النظام الاستبدادي) بالإضافة إلى تاريخ الأنظمة الدكتاتورية (خاصة نظام الحكم النازي وحكم ستالين) لتعزز هذا الإيمان.

تعرفت خلال السنوات الماضية على أناس عانوا تحت الحكم النازي، حتى إن بعضهم نجا من معسكرات الاعتقال النازية. ففي النرويج مثلاً التقيت بأشخاص قاوموا الحكم الفاشي ونجوا منه، ولكنهم سمعوا عن أشخاص لم يحالفهم الحظ وقضوا أثناء مقاومتهم للفاشية؟ تحدثت أيضاً مع يهود نجوا من براثن النازية ومع أشخاص ساعدوهم على النجاة.

جاءت معرفتي بالإرهاب الذي مارسته الأنظمة الشيوعية في عدة بلدان من الكتب أكثر منها من الاتصالات الشخصية، حيث تركت هذه الممارسات أثراً لاذعاً في نفسي لأن هذه الأنظمة كانت تفرض نفسها باسم التحرر من الاضطهاد والاستغلال.

أصبحت حقائق الأنظمة الدكتاتورية أكثر واقعية، وذلك من خلال زيارة أشخاص في العقود الأخيرة الماضية من بلدان تحكمها أنظمة دكتاتورية مثل بنما وبولندا وتشيلي والتبت وبورما. الأشخاص الذين حاربوا العدوان الشيوعي الصيني في التبت، والروس الذين هزموا الانقلاب المتشدد الذي حصل في آب/أغسطس ١٩٩١، والتايلنديون الذين منعوا العودة إلى الحكم العسكري باستخدام

النضال اللاعنيف، هذه الحقائق تركت وقعاً مزعجاً في نفسي عن الطبيعة الماكرة لهذه الأنظمة الدكتاتورية.

الشعور بالرثاء والغضب ضد الممارسات الوحشية، والشعور بالإعجاب برزانة بطولة الرجال والنساء شجعتهما أحياناً زيارات إلى أماكن كانت المخاطر الكبيرة ما تزال تحدق بها، لكن شجاعة التحدي من قبل الأشخاص استمرت، وتمثلت هذه الأماكن ببلدان مثل بنما ونيجيريا ومدينة فيلنيس في لتوانيا التي عانت القمع السوفياتي المستمر، وساحة تياننمين في بكين خلال التظاهرات الاحتفالية بالحرية، حيث دخلت أولى ناقلات الجنود المدرعة في تلك الليلة المصيرية، ومراكز قيادة المعارضة الديمقراطية في غابات مانربلو في بورما الحرة.

قمت أحياناً بزيارة مواقع الذين سقطوا مثل برج التلفزيون ومقبرة فيلنيس في لتوانيا والحديقة العامة في ريغا (في لاتفيا) حيث أُطلقت الأعيرة النارية على الناس لتقتلهم، ومركز فراري في شمال إيطاليا حيث قتل الفاشيون المقاومين، والمقبرة المتواضعة في مانربلو الممتلئة بأجساد الرجال الذين قتلوا وهم في مقتبل العمر. الحقيقة المرة أن نشوء الأنظمة الدكتاتورية لا يخلف إلا الموت والدمار.

من هنا، ومن منطلق اهتماماتي وخبراتي، نشأ لديّ أمل راسخ بأن هناك سبيلاً لمنع الظلم، وأن هناك سبيلاً للنضال ضد الأنظمة الدكتاتورية بنجاح من دون اللجوء إلى الذبح المتبادل، وأنه يمكن القضاء على الأنظمة الدكتاتورية ومنع نشوء دكتاتوريات جديدة من جديد.

حاولت أن أفكر ملياً وبحذر خلال العديد من السنوات في أكثر السبل نجاعة في تفكيك الأنظمة الدكتاتورية بأقل الخسائر في المعاناة والأرواح، وعليه قمت بوضع دراسات للأنظمة الدكتاتورية

وحركات المقاومة والثورات والفكر السياسي وأنظمة الحكم، وخاصة النضال اللاعنيف الواقعي.

جاء هذا العمل نتيجة لهذه الدراسات، وبالرغم من علمي بأنه بعيد عن التمتع بصفة الكمال، إلا أنه ربما يقدم بعض الإرشادات للمساعدة في التفكير والتخطيط لإنتاج حركات تحرر أقوى وأكثر تأثيراً مما قد يكون عليه الحال.

يركز هذا العمل على المشكلة العامة، وهي كيفية القضاء على النظام الدكتاتوري ومنع قيام نظام دكتاتوري جديد، حيث جاء هذا التركيز من منطلق الضرورة، ومن منطلق الخيار المتعمد. لا أملك الكفاءة لإصدار تحليل مفصل أو إعداد وصفة لبلد معين، ولكنني آمل أن يعود هذا التحليل العام بالفائدة على الشعوب التي تواجه حقائق الحكم الدكتاتوري، وهي لسوء الحظ كثيرة. على هذه الشعوب أن تختبر مدى صلاحية تطابق هذا التحليل والتوصيات الرئيسية التي يطرحها على أوضاعهم وعلى نضالهم من أجل التحرر.

أود أن أتقدم بالشكر إلى الأشخاص الذين ساهموا في إنجاز هذا العمل: مساعدي الخاص بروس جنكنز الذي قدم مساهمة لا تقدر بثمن من خلال تحديده لمشاكل المحتوى والعرض، ومن خلال توصياته الدقيقة لعرض أكثر وضوحاً ودقة للأفكار الصعبة (خاصة فيما يتعلق بالاستراتيجيا) والتركيبة التنظيمية وإجراء تحسينات على تحرير الكتاب. أود أيضاً أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى ستيفن كودي على المساعدة التي قدمها في التحرير، وإلى الدكتور كريستوفر كروغلر وروبرت هلفي اللذين قدما نقداً ونصحاً هامين. أشكر أيضاً الدكتورة هيزل مكفرسون والدكتورة باتريشا باركمان اللتين زودتاني بمعلومات عن النضال في أفريقيا وأمريكا اللاتينية على التوالي. وبالرغم من أن هذا العمل قد دُعم من قبل الكثيرين، إلا أن التحليل والنتائج الواردة

فيه هي مسؤوليتي. لا أفترض في أي موقع من هذا التحليل أن تحدي الأنظمة الدكتاتورية سيكون عملاً سهلاً ودون ثمن، لأن جميع أنواع النضالات لها تعقيداتها ولها أثمانها. ستؤدي محاربة الأنظمة الدكتاتورية بطبيعة الحال إلى وقوع إصابات، ولكنني آمل أن يقوم هذا التحليل بدفع قادة المقاومة إلى اعتبار استراتيجيات تزيد من فعاليتهم وتقلص من المستوى النسبي في الإصابات.

يجب عدم تفسير هذا التحليل على أنه يعني أنه بانتهاء نظام دكتاتوري معين تنتهي جميع المشاكل، حيث إن سقوط نظام معين لا يخلق المدينة الفاضلة، بل إنه يفتح المجال أمام جهود طويلة لبناء علاقات اجتماعية واقتصادية وسياسية عادلة، وللقضاء على أشكال اللاعدالة والاضطهاد الأخرى. آمل أن يعود هذا الاختيار المختصر في كيفية تفكيك الأنظمة الدكتاتورية بالفائدة على الشعوب في أي مكان تسيطر فيه الرغبة في التحرر.

جين شارب
٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣

Albert Einstein Institution
427 Newbury Street
Boston Massachusetts 02115-1801

مواجهة الدكتاتورية بأسلوب واقعي

شهدت السنوات الأخيرة انهيار العديد من الأنظمة الدكتاتورية المختلفة، سواء كانت هذه الأنظمة ذات أصل داخلي أو خارجي، عند مواجهتها لتحدي الشعوب المنتظم، وأثبتت عدم قدرتها على تحدي الشعوب السياسي والاقتصادي والاجتماعي المشترك بالرغم

من أنه كان ينظر إليها على أنها أنظمة وطيدة ومنيعة.

فمنذ عام ١٩٨٠ استطاع تحدي الشعوب، الذي تميز في الغالب باللاعنف، إسقاط الأنظمة الدكتاتورية في أستونيا ولاتفيا ولتوانيا وبولندا وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وسلوفينيا ومدغشقر ومالي وبوليفيا والفليبين. وعملت المقاومة باستخدام النضال اللاعنفي على ترسيخ التوجه نحو الديمقراطية في نيبال وزامبيا وكوريا الجنوبية وتشيلي والأرجنتين وهايتي والبرازيل وأوروغواي وملاوي وتايلندا وبلغارريا وهنغاريا وزائير ونيجيريا وأجزاء مختلفة من الاتحاد السوفياتي السابق (حيث لعبت دوراً هاماً في هزيمة الانقلاب المتشدد الذي حصل في آب/أغسطس ١٩٩١).

بالإضافة إلى التحدي السياسي العارم[١] في الصين وبورما والتبت في السنوات الأخيرة، وبالرغم من أن هذا النضال لم يقض على أنظمة الحكم الدكتاتوري أو الاحتلال القائمة، إلا أنه كشف عن الطبيعة الوحشية لهذه الأنظمة القمعية أمام أعين المجتمعات الدولية، كما أنه قدم للشعوب خبرة قيّمة عن هذا الشكل من النضال.

---

(١) يعني مصطلح «التحدي السياسي» الوارد في هذا السياق، الذي استخدمه روبرت هلفي، النضال اللاعنيف (الاحتجاج واللاتعاون والتدخل) المنفذ بتحد وبفعالية لأغراض سياسية. نشأ المصطلح كرد على الارتباط والتحريف الناتجين عن مساواة النضال اللاعنيف بالسلامية (رفض حمل السلاح لأسباب أخلاقية أو دينية) و«اللاعنيف» الأخلاقي أو الديني. ويشير مصطلح «تحدي» إلى تعمد مواجهة السلطة من خلال العصيان وعدم الخنوع. ويصف «التحدي السياسي» البيئة التي يوظف فيها العمل (السياسي) بالإضافة إلى الهدف (السلطة السياسية). ويستخدم المصطلح أساساً ليصف العمل الذي تقوم به الشعوب لاستعادة السيطرة على المؤسسات الحكومية من الأنظمة الدكتاتورية وذلك من خلال تنفيذ هجمات لا تكل على مصادر قوة هذه الأنظمة، واستخدام التخطيط الاستراتيجي والعمليات عمداً لهذا الغرض. أما بالنسبة إلى مصطلحات التحدي السياسي والمقاومة اللاعنفية والنضال اللاعنيف، فهي تستخدم بشكل متبادل في هذا العمل بالرغم من أن المصطلحين الأخيرين يشيران إلى النضال بمدى أوسع من الأهداف (اجتماعية واقتصادية ونفسية... إلخ).

من المؤكد أن انهيار الأنظمة الدكتاتورية في البلدان الوارد ذكرها أعلاه لم يمحُ جميع المشاكل الأخرى في هذه المجتمعات: فالفقر والجريمة وعدم الفعالية البيروقراطية وتخريب البيئة هي ما تورثه الأنظمة القمعية. ولكن سقوط هذه الأنظمة الدكتاتورية كان له الحد الأدنى من تخفيف معاناة ضحايا القمع، وفتح الطريق أمام إعادة بناء هذه المجتمعات بوجود حريات سياسية وديمقراطية وشخصية وبوجود عدالة اجتماعية.

ـ مشكلة متواصلة

من الملاحظ أنه خلال العقود الماضية أصبح هناك توجهات أكبر نحو تطبيق للديمقراطية والحرية في العالم. فقد جاء في مسح أصدرته مؤسسة فريدم هاوس التي تنشر مسحاً دولياً سنوياً حول وضع الحقوق السياسية والحريات المدنية، أن عدد الدول في العالم التي تصنف أنها «حرة» قد زاد بشكل كبير خلال العشر سنوات الأخيرة[٢]:

غير حرة	حرة جزئياً	حر	
٦٤	٧٦	٥٥	١٩٨٣
٣٨	٧٣	٧٥	١٩٩٣

وبالرغم من هذه الظاهرة الإيجابية إلا أن هناك أعداداً كبيرة من الشعوب التي ما تزال تقبع تحت الظلم. فمنذ كانون الثاني/يناير

(٢) Freedom House, *Freedom in the World: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties, 1992-1993* (New York: Freedom House, 1993), p. 66.

(أرقام سنة ١٩٩٣ تبدأ من شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣).

أنظر الصفحات ٧٩ ـ ٨٠ لمعرفة فئات «حرة» و«حرة جزئياً» و«غير حرة» من وجهة نظر فريدم هاوس.

١٩٩٣، بلغت نسبة الشعوب التي ما تزال تعيش في بلدان ومناطق «غير حرة»، أي المناطق التي تكون فيها الحقوق السياسية والحريات المدنية محدودة جداً (٣١ بالمئة من عدد سكان الكرة الأرضية البالغ ٥,٤٥ مليارات نسمة)[٣].

يحكم البلدان والمناطق البالغ عددها ٣٨ و١٢ على التوالي وتصنف على أنها «غير حرة» مجموعة من الأنظمة الدكتاتورية العسكرية (مثل بورما والسودان) أو الأنظمة الملكية القمعية التقليدية (مثل المملكة العربية السعودية وبوتان) أو الأحزاب السياسية المسيطرة (مثل الصين وكوريا الشمالية) أو الاحتلال الأجنبي (مثل التبت وتيمور الشرقية) أو تكون في مرحلة انتقالية.

نجد اليوم أن العديد من البلدان يمرّ في مرحلة من التغيير الاقتصادي والسياسي والاجتماعي السريع، فبالرغم من أن عدد البلدان «الحرة» قد ازداد في السنوات العشر الأخيرة إلا أن هناك خطراً محدقاً يتمثل في أن العديد من الأمم، أثناء هذه التغييرات الأساسية السريعة، تأخذ اتجاهاً معاكساً لتقع تحت نير أنظمة دكتاتورية جديدة، حيث تسعى الزمر العسكرية وأصحاب المطامح، والمسؤولون المنتخبون، والأحزاب السياسية المذهبية باستمرار من أجل أن تفرض إرادتها، وتبقى الانقلابات ظاهرة مألوفة، وتستمر ظاهرة انتهاك حقوق الإنسان الأساسية والحقوق السياسية للعديد من الشعوب.

ما يزال الماضي لسوء الحظ يعشش بيننا، حيث تعتبر مشكلة الأنظمة الدكتاتورية مشكلة عويصة. هنالك العديد من الشعوب التي تعيش تحت القمع المحلي أو الأجنبي منذ عشرات بل مئات السنين.

---

(٣) Freedom House, *Freedom in the World*, p. 4.

وغالباً ما يكون الخنوع لرموز السلطة والحكام دون مساءلة قد غُرس في الذهن، ففي أكثر الحالات تطرفاً تكون مؤسسات المجتمع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وحتى الدينية ـ خارج حدود سيطرة الدولة ـ قد أُضعفت عمداً أو حولت إلى مؤسسات تابعة أو استبدلت بمؤسسات صارمة تستخدم من قبل الدولة أو الحزب الحاكم للسيطرة على المجتمع، ويكون المواطنون قد شتتوا لدرجة أنهم أصبحوا كتلة من الأفراد المعزولين الذين لا يستطيعون العمل معاً لنيل الحرية أو نيل ثقة بعضهم البعض أو حتى المبادرة بأي شيء.

تكون النتيجة بطبيعة الحال متوقعة حيث يصبح المواطنون ضعفاء لا حول لهم ولا قوة وتنقصهم الثقة بالنفس وغير قادرين على المقاومة، وغالباً ما يخافون الحديث عن مدى كرههم للنظام الدكتاتوري وحلمهم بالحرية حتى مع عائلاتهم وأصدقائهم، حتى إن الرعب يدب في قلوبهم إذا فكروا جدياً بالمقاومة، وفي النهاية تجدهم يعانون دون سبب ويواجهون مستقبلاً بلا أمل.

ربما تكون الأوضاع الحالية تحت الأنظمة الدكتاتورية أسوأ بكثير مما كانت عليه في الماضي، حيث نجد في الماضي أن البعض اتخذ من المقاومة طريقاً وربما كانت هناك احتجاجات عارمة ومظاهرات، وربما تكون الروح المعنوية قد ارتفعت، ولكن لوقت قليل، وربما قام الأفراد والمجموعات بمبادرات شجاعة مؤكدين مبادئهم أو تحديهم في أوقات أخرى. إن أعمال المقاومة هذه، بغض النظر عن نبل دوافعها، لم تكن كافية للتغلب على الخوف المتجذر لدى الناس وعادة الطاعة المزروعة فيهم، الأمر الذي يعتبر من المتطلبات الضرورية للقضاء على الأنظمة الدكتاتورية. من المؤسف أن مثل هذه الأعمال أدت إلى المزيد من المعاناة وأعداد القتلى بدلاً من تحقيق الانتصارات أو حتى تحقيق الأمل.

ـ حرية عن طريق العنف

ما العمل إذاً في مثل هذه الظروف التي تبدو فيها الإمكانيات الجلية وكأنها عديمة الفائدة حيث إن الأنظمة الدكتاتورية غالباً ما تتجاهل المحددات القانونية والدستورية والأحكام القضائية والرأي العام. يكون استنتاج الناس في ردة فعلهم على الممارسات الوحشية والتعذيب والاختفاء والقتل أن العنف وحده فقط قادر على القضاء على الأنظمة الدكتاتورية. فنجد أحياناً أن الضحايا الغاضبين ينظمون صفوفهم لمحاربة ممارسات الأنظمة الدكتاتورية الوحشية مستخدمين ما أتيح لهم من عنف ومن قدرات عسكرية بالرغم من ضعف فرص النجاح، ويقاتلون بشجاعة ويدفعون ثمناً باهظاً في المعاناة والأرواح، ويحققون إنجازات مميزة، ولكن قليلاً ما أدت أعمالهم إلى الحصول على الحرية، لأن الثورات العنيفة غالباً ما تواجه بممارسات قمع وحشية تقتل ما تبقى من أمل لدى الناس.

خيار استخدام العنف مهما كانت حسناته يعكس بوضوح أمراً واحداً وهو أن اللجوء إلى وضع الثقة في أساليب العنف إنما يعني استخدام أسلوب للنضال يتميز الطغاة دائماً بالتفوق فيه. تتميز الأنظمة الدكتاتورية باستعدادها لاستخدام العنف الذي تستطيع به سحق الحركات الديمقراطية مهما طال الزمن، وفي نهاية المطاف لا تجد هذه الحركات أمامها خياراً إلا مواجهة الحقائق العسكرية الصعبة وهي أن الأنظمة الدكتاتورية تتفوق بامتلاكها للعتاد العسكري والذخائر ووسائل النقل، وتتفوق بحجم القوات العسكرية بحيث لا تستطيع الحركات الديمقراطية برغم شجاعة أفرادها من أن تكون، في أغلب الأحيان، مثيلاً لها.

يلجأ المنشقون عادة إلى حرب العصابات عندما يتضح لهم عدم واقعية التمرد العسكري، ولكن هذا الخيار لا يعود في أغلب الأحيان

بالنفع على الشعوب المضطهدة أو لا يقودها نحو تحقيق الديمقراطية. إن خيار حرب العصابات يؤدي إلى وقوع خسائر فادحة في أبناء الشعب المضطهد، أضف إلى ذلك أن إمكانية فشل هذا الخيار واردة بالرغم من وجود نظرية وتحاليل استراتيجية معززة ووجود دعم دولي له. وعادة ما تستمر حرب العصابات فترات طويلة يقوم خلالها النظام الحاكم بإجبار السكان على النزوح مما يؤدي إلى معاناة جسيمة.

وحتى إذا حققت حرب العصابات نجاحاً فإن لها أثراً سلبياً على المدى البعيد، فهي تحول النظام الدكتاتوري الحالي إلى نظام أكثر دكتاتورية، وعند نجاح مقاتلي حرب العصابات وتوليهم السلطة فإنهم يخلقون نظام حكم أكثر دكتاتورية من النظام السابق الذي حاربوا ضده بسبب تأثير مركزية القوات العسكرية الممتدة، وبسبب ضعف أو دمار مجموعات ومؤسسات المجتمع المستقلة ـ التي هي بمثابة العناصر الحيوية في إنشاء مجتمع ديمقراطي دائم ـ أثناء فترة النضال. من هنا فإن على خصوم الأنظمة الدكتاتورية أن يبحثوا عن خيار آخر.

ـ انقلابات، انتخابات، منقذون أجانب

قد ينظر البعض إلى أي انقلاب ضد نظام دكتاتوري على أنه الخيار الأسرع نسبياً في التخلص من النظام الحاكم البغيض. ولكن هناك مشاكل خطرة ترافق هذا الخيار أهمها أنه لا يغير في مساوئ توزيع السلطات بين الشعب والفئة التي تسيطر على الحكومة وقواتها العسكرية. إن إزاحة أشخاص معينين أو إزاحة زمرة معينة تفتح المجال أمام مجموعة أخرى لتحل محلها، وقد تكون هذه المجموعة، من الناحية النظرية، أكثر دعة في ممارساتها وتكون منفتحة أكثر بطرق محدودة على الإصلاح الديمقراطي، لكن إمكانية حدوث العكس هي الأقوى.

فعندما تعزز الزمرة مركزها فإنها قد تتحول إلى نظام أكثر همجية وأكثر طموحاً من النظام السابق، وبالتالي فإن زمرة الحكم الجديدة ـ التي عقد الناس عليها آمالهم ـ تستطيع أن تفعل ما تريد دون أية مراعاة للديمقراطية أو حقوق الإنسان، وهذا ما لا نطمح تفصيله في بحثنا عن حل لمشكلة وجود نظام دكتاتوري.

لا تسمح الأنظمة الدكتاتورية إجراء انتخابات قد تحدث تغييرات سياسية هامة. ونجد أن بعض الأنظمة الدكتاتورية مثل الأنظمة التي حكمت الاتحاد السوفياتي سابقاً قامت بإجراء استفتاءات لتظهر وكأنها ديمقراطية، ولكن هذه الاستفتاءات كانت مجرد إجراءات شكلية للحصول على موافقة الناس على مرشحين اختارتهم تلك الأنظمة بعناية بالغة. قد يوافق الحكام الدكتاتوريون على إجراء انتخابات إذا وقعوا تحت ضغوطات، ولكنهم يتلاعبون بها لكي يعينوا دمى يتحكمون بها، وإذا سُمح لشخص معارض أن يرشح نفسه، ويتم بالفعل انتخابه، فإنه يتم تجاهل النتائج أو قد يتعرض الشخص المنتخب إلى الترهيب أو الاعتقال أو حتى الإعدام مثلما حصل في بورما عام ١٩٩٠ ونيجيريا عام ١٩٩٣، فالحكام الدكتاتوريون لا يسمحون بإجراء انتخابات تؤدي إلى عزلهم عن عروشهم.

لا يؤمن الكثير من الناس الذين يعانون تحت نير الأنظمة الدكتاتورية الوحشية، والعديد منهم الذين اختاروا المنفى لينجوا من قبضتها، بقدرة الشعوب المضطهدة على تحرير أنفسها، فهم يأملون النجاة لشعوبهم فقط إذا تدخل الآخرون، حيث يضع هؤلاء ثقتهم في القوى الخارجية ويؤمنون بأن المساعدة الدولية فقط تمتلك القوة الكافية لإسقاط الأنظمة الدكتاتورية.

قد تكون هذه النظرة ـ عدم قدرة الشعوب المضطهدة على العمل بشكل مؤثر ـ صحيحة لفترة معينة من الزمن لأنه، كما ذكرنا

سابقاً، لا تملك الشعوب المضطهدة الرغبة أو القدرة ـ بشكل مؤقت ـ على المقاومة، حيث إنها لا تملك الثقة في القدرة على مواجهة همجية الأنظمة الدكتاتورية ولا تعرف طريقاً لخلاصها. من هنا نجد أن الكثير من الناس يضعون آمالهم في التحرر في الآخرين، حيث تعقد الآمال على قوة خارجية قد تتمثل في الرأي العام أو الأمم المتحدة أو بلد معين أو في إجراء مقاطعة اقتصادية وسياسية.

قد يبدو هذا السيناريو مجاهاً ولكن في حقيقة الأمر نجد أن الاعتماد على قوة خارجية له انعكاساته الخطرة، فقد نضع ثقتنا في موضع خاطئ لأن المنقذ الخارجي لن يأتي يوماً، وحتى إذا تدخلت دولة أجنبية فإنه يجب عدم الثقة بها.

فيما يلي عرض لبعض الحقائق المرة المتعلقة في الاعتماد على التدخل الأجنبي والتي تتطلب التركيز:

- تتحمل الدول الأجنبية أو حتى تساعد أنظمة الحكم الدكتاتورية من أجل الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والسياسية.

- الدول الأجنبية مستعدة لبيع الشعوب المضطهدة بدلاً من الحفاظ على وعودها لها بالمساندة والتحرر مقابل هدف آخر.

- تتخذ الدول الأجنبية خطوات ضد الأنظمة الدكتاتورية فقط من أجل الحصول على مكاسب اقتصادية وسياسية، وسيطرة عسكرية على البلاد.

- قد تتحرك الدول الأجنبية لمساندة المقاومة الداخلية عندما تكون الأخيرة قد بدأت بهز النظام الدكتاتوري وحولت تركيز العالم إلى طبيعته الهمجية.

يعود فضل بقاء الأنظمة الدكتاتورية في الوجود أساساً إلى

التوزيع الداخلي للسلطة في البلاد التي تحكمها، فالسكان والمجتمع لا يشكلون خطراً محدقاً بسبب ضعفهم لأن ثروة البلاد ومراكز قوتها موجودة في أيدي حفنة من الناس. أضف إلى ذلك أن التدخلات الدولية ضد الأنظمة الدكتاتورية قد تفيدها أو تضعفها بشكل أو بآخر، أما بالنسبة إلى استمرارية وبقاء الأنظمة الدكتاتورية فهذا يتوقف بالأساس على عوامل داخلية.

فالضغوطات الدولية مثل فرض مقاطعة اقتصادية دولية أو فرض حصار اقتصادي أو قطع العلاقات الدبلوماسية أو الطرد من المنظمات الدولية أو الاستنكار من قبل المنظمات التابعة للأمم المتحدة أو الأعمال الأخرى المشابهة تعود بالفائدة على الشعوب المضطهدة، ولكن فقط عندما يكون لديها حركة مقاومة داخلية قوية لأن بغياب مثل هذه الحركة لن تكون هناك ردود فعل دولية.

ـ مواجهة الحقيقة الصعبة

النتيجة صعبة لأنه إذا أردنا أن نسقط نظام حكم دكتاتوري بفعالية وبأقل التكاليف، فعلينا أن نقوم بالمهام الأربع التالية:

● تعزيز الشعوب المضطهدة في تصميمها وعزيمتها وثقتها بنفسها ومهارات المقاومة.

● تعزيز جماعات ومؤسسات الشعوب المضطهدة الاجتماعية المستقلة.

● خلق قوة مقاومة داخلية قوية.

● وضع خطة تحرر استراتيجية حكيمة وكبيرة وتنفيذها بمهارة.

وقت النضال من أجل التحرر هو وقت الاعتماد على النفس وتقوية جماعات النضال الداخلية، وهذا ما دعا إليه تشارلز ستيورات بارنل خلال

إضراب في إيرلندا عن دفع الأجور عام ١٨٧٩ وعام ١٨٨٠.

لا يفيد الاعتماد على الحكومة. . . عليكم الاعتماد فقط على عزيمتكم. . . ساعدوا أنفسكم من خلال وقوفكم معاً. . . إمنحوا ضعفاءكم القوة. . . توحدوا ونظموا صفوفكم. . . لكي تنتصروا[٤].

ففي نهاية الأمر نجد أن التحرر من الأنظمة الدكتاتورية يعتمد أساساً على قدرة الشعوب على تحرير أنفسها بأيديها. حالات النجاح التي حققها التحدي السياسي، أي استخدام النضال اللاعنيف من أجل تحقيق أهداف سياسية، كما جاء ذكرها أعلاه، تشير إلى أن هناك فعلاً وسائل لتحرر الشعوب أنفسها، ولكن يبقى خيار التحدي السياسي (استخدام النضال اللاعنيف) بحاجة إلى تطوير. ستتناول الفصول القادمة هذه المسألة (خيار التحدي السياسي) بالتفصيل، ولكن علينا أولاً أن ننظر إلى قضية المفاوضات كأسلوب لتفكيك أنظمة الحكم الدكتاتوري.

مخاطر المفاوضات

قد يقع البعض في الخنوع السلبي عند مجابهة المشاكل المتفاقمة في مواجهة الأنظمة الدكتاتورية، وقد يستنتج البعض أنه يجب الاتفاق مع النظام الدكتاتوري الذي يبدو وكأنه سيبقى إلى الأبد، عندما لا يرون وجود لأية فرصة لتحقيق الديمقراطية، حيث يأمل هؤلاء أن يكون باستطاعتهم إنقاذ عناصر إيجابية وإنهاء الممارسات الوحشية من خلال الصلح والتنازل والمفاوضات. يبدو هذا الخيار مقنعاً خاصة في حالة غياب الخيارات الواقعية.

(٤) Patrick Sarsfield O'Hegarty, *A History of Ireland under the Union, 1880-1922* (London: Methuen, 1952), pp. 490-491.

لا يعتبر النضال ضد الأنظمة الدكتاتورية الهمجية أمراً محبباً، إذاً لماذا اتباع هذا السبيل؟ ولماذا لا نكون عقلانيين ونجد سبلاً للخلاص من خلال التحدث والتفاوض لإيجاد طريق ينهي النظام الدكتاتوري بشكل تدريجي؟ ألا تستطيع الحركات الديمقراطية أن تؤثر في الشعور الإنساني لدى النظام الدكتاتوري وتقنعه بتقليص سيطرته درجة درجة ومن ثم الاستسلام كلياً لبناء الديمقراطية؟

يقول البعض إن الحقيقة لا تقع في جانب واحد. فقد تكون الحركات الديمقراطية قد أساءت فهم الحكام الدكتاتوريين الذين ربما عملوا من منطلق دافع جيد في ظروف صعبة، أو قد يظن البعض أن الحكام الدكتاتوريين يتنازلون عن عروشهم أثناء الظروف الصعبة التي تواجه البلاد إذا قمنا بتشجيعهم واستهوائهم. ويقول البعض الآخر إن باستطاعتنا أن نعرض على الحكام الدكتاتوريين حلاً مرضياً لجميع الأطراف. وقد يقول البعض إنه لا يوجد هناك حاجة إلى المزيد من النضال والمعاناة إذا كانت المعارضة الديمقراطية راغبة في حل سلمي (قد تساعد في إبرامه حكومة أخرى أو أفراد آخرون) لتسوية النزاع من خلال المفاوضات. ألا يبدو هذا الأمر أفضل مقارنة بصعوبة المعاناة والنضال (حتى لو كان هذا النضال اللاعنفي بدلاً من الحروب العسكرية؟).

ـ مزايا ومحددات المفاوضات

تعتبر المفاوضات أداةً هامة في حل بعض أنواع قضايا النزاع، ولا يمكن تجاهلها أو رفضها عندما تكون في الموضع المناسب. ففي بعض الحالات التي لا تكون فيها القضايا الجوهرية في خطر وبالتالي يكون التنازل أمراً مقبولاً نجد أن المفاوضات وسيلة ناجعة لتسوية النزاع. يعتبر الإضراب عن العمل للمطالبة برفع الأجور أحد الأمثلة

الجيدة على الدور المناسب للمفاوضات في حل النزاع لأن الوصول إلى تسوية عن طريق المفاوضات سيؤدي إلى رفع الأجور إلى درجة ترضي طرفي النزاع. ولكن تختلف نزاعات العمل مع نقابات العمال القانونية عن النزاعات التي تكون فيها قضية استمرارية بقاء نظام حكم دكتاتوري غاشم أو إنشاء حرية سياسية على المحك.

فعندما تؤثر القضايا التي على المحك في مبادئ دينية أو قضايا الحرية الإنسانية أو تؤثر في التطور المستقبلي للمجتمع بشكل عام، فإن المفاوضات لا توفر وسيلة للوصول إلى حل يرضي جميع الأطراف لأنه لا يمكن تقديم تنازلات عن بعض القضايا. في هذه الحالة يكون التحول في موازين القوى لصالح الحركات الديمقراطية فقط قادراً على حماية القضايا الأساسية الموضوعة على المحك. يحدث هذا التحول من خلال النضال لا المفاوضات. لكن هذا لا يعني عدم اللجوء إلى المفاوضات أبداً. القضية هنا المفاوضات لا تعتبر أسلوباً واقعياً للإطاحة بأنظمة الحكم الدكتاتوري القوية بغياب معارضة ديمقراطية قوية.

قد لا تشكل المفاوضات خياراً على الإطلاق لأن الحكام الدكتاتوريين المتمكنين الذين يشعرون بالأمان في مراكزهم يستطيعون رفض التفاوض مع المعارضة الديمقراطية، أو قد يتسببون في اختفاء المفاوضين الديمقراطيين عن الوجود عند البدء بالمفاوضات.

ـ استسلام مفاوض

عادة ما يكون لدى الأفراد والجماعات التي تعارض الأنظمة الدكتاتورية وتفضل أسلوب المفاوضات دوافع جيدة خاصة عندما يكون النضال المسلح ضد دكتاتورية همجية قد استمر لسنوات عدة دون تحقيق النصر، وبالتالي فإن الناس بغض النظر عن توجهاتهم

السياسية سيرغبون في حل سلمي. والجدير بالذكر أن الحركات الديمقراطية تحمل قضية المفاوضات محمل الجد خاصة عندما يكون التفوق العسكري لصالح الحكام الدكتاتوريين ويصبح حجم الدمار والخسائر البشرية أمراً غير محتمل، عندها نجد رغبة قوية للبحث عن طريق آخر يستطيع أن ينقذ بعض أهداف الحركات الديمقراطية وفي نفس الوقت ينهي دائرة العنف والعنف المضاد.

عرض «السلام» من خلال التفاوض مع الحركات الديمقراطية الذي تتقدم به أنظمة الحكم الدكتاتوري هو عرض خداع، فهذه الأنظمة تعرض التوقف عن العنف مقابل التوقف عن شن حرب على شعوبهم، وتجدهم يبادرون من دون أية مساومة إلى إعادة الاعتبار إلى الكرامة الإنسانية وتحرير المعتقلين السياسيين ووقف التعذيب ووقف العمليات العسكرية والانسحاب من الحكومة والاعتذار للشعب.

عندما يكون نظام الحكم الدكتاتوري قوياً ولكن يعاني وجود مقاومة تقلق مضاجعه فإنه يود عرض التفاوض على المعارضة لكي يجرها نحو الاستسلام تحت شعار «صنع السلام». وقد تظهر الدعوة إلى المفاوضات بمظهر جذاب، ولكن هناك مخاطر جمة تحيط بها.

في المقابل عندما تكون المعارضة قوية ويكون النظام الدكتاتوري فعلاً مهدداً، نجد أن الحكام الدكتاتوريين يسعون وراء التفاوض لكي ينقذوا أكبر جزء من الثروة التي ما زالت بين أيديهم. يجب على الحركات الديمقراطية ألا تساعد الحكام الدكتاتوريين في كلتا الحالتين.

على الحركات الديمقراطية أن تدرك أن الحكام الدكتاتوريين ينصبون مصائدهم في قلب العملية التفاوضية، وعندما تكون الدعوة إلى المفاوضات في وقت تكون فيه قضايا الحريات السياسية على المحك، فقد تكون هذه الدعوة محاولة من الحكام الدكتاتوريين لجر

الحركات الديمقراطية نحو الاستسلام بطريقة سلمية، بينما يستمر العنف لديهم. ففي مثل هذا النوع من النزاعات يكون الدور الأمثل للتفاوض في نهاية نضال حاسم يسعى من خلاله الحكام الدكتاتوريون باتجاه إيجاد ممر آمن إلى أقرب مطار دولي لكي ينجوا بأنفسهم بعد أن انهارت قواهم.

ـ القوة والعدالة في المفاوضات

إذا كان هذا الحكم بمثابة تعليق قاس على المفاوضات فربما علينا تعديل بعض الرومانسية المرتبطة بها، فالمطلوب هو تفكير جلي في كيفية عمل المفاوضات.

لا تعني المفاوضات أن يجلس طرفا النزاع معاً على أساس متساوٍ ويتحدثا ويجدا حلاً للخلافات التي أوجدت النزاع بينهما. هناك حقيقتان علينا أن نتذكرهما: أولاً، لا تحدد العدالة النسبية وأهداف الآراء المختلفة فحوى الاتفاقية الناجمة عن المفاوضات، ثانياً، إن قوة وقدرة كل طرف هما اللتان تحددان فحوى الاتفاقية الناجمة عن التفاوض بنسبة كبيرة.

علينا أن نأخذ العديد من الأسئلة الصعبة بعين الاعتبار: ما الذي يستطيع أن يفعله كل طرف على حدة فيما بعد للوصول إلى أهدافه إذا فشل الطرف الآخر في الوصول إلى اتفاق على طاولة المفاوضات؟ ما الذي يستطيع أن يفعله كل طرف على حدة بعد التوصل إلى اتفاق في حالة عدم التزام الطرف الآخر بوعوده واستخدام القوة المتوفرة لديه في تحقيق أهدافه ضارباً بالاتفاقية عرض الحائط؟

لا يكون التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض مبنياً على تقييم صحة أو خطأ القضايا الموضوعة على المحك بغض النظر عن كثرة أو قلة مناقشتها، ففي النهاية تأتي النتائج الحقيقية للمفاوضات من خلال

تقييم لأوضاع القوة الحتمية والقوة النسبية للأطراف المتنافسة. ما الذي تستطيع أن تفعله الحركة الديمقراطية لضمان أن لا يكون هناك إنكار لأدنى حد من المطالب؟ ما الذي يستطيع أن يفعله الحكام الدكتاتوريون ليبقوا في السلطة وتحييد الحركات الديمقراطية؟ وفي حالة التوصل إلى اتفاق فإنه يكون ناجماً عن تقييم كل طرف لكيفية مقارنة القوة والقدرة المتوفرتين للطرفين، ومن ثم إعداد كيفية إنهاء صراع مفتوح.

علينا أن نراعي أيضاً الأمور التي يستطيع كل طرف التنازل عنها من أجل الوصول إلى اتفاق. هناك تنازل في المفاوضات الناجحة، حيث يحصل كل طرف على ما يصبو إليه ويتنازل بالمقابل عن جزءٍ من أهدافه.

ما هي قوى مناصرة الديمقراطية التي يمكن التنازل عنها لصالح الحكام الدكتاتوريين إذا كان حكمهم من النوع الدكتاتوري المتعنت؟ ما هي أهداف الحكام الدكتاتوريين التي تستطيع الحركات الديمقراطية قبولها؟ هل سيقدم الديمقراطيون تنازلاً عن دور نص عليه الدستور في الحكومات المستقبلية لصالح الحكام الدكتاتوريين (سواء كانوا حزباً سياسياً أو ثلة عسكرية؟)، أين الديمقراطية في هذا الأمر؟

حتى لو افترضنا أن كل شيء يتعلق بالمفاوضات قد سار على ما يرام، فإنه يبقى السؤال: ما هو نوع السلام الناتج من المفاوضات؟ هل ستصبح الحياة أفضل أم أسوأ مما سيكون عليه الأمر لو استمرت الحركات الديمقراطية في نضال؟

ـ أنظمة دكتاتورية «مرغوبة»

يوجد لدى الحكام الدكتاتوريين دوافع مختلفة مضمرة في هيمنتهم مثل القوة والمركز والثروة وإعادة تشكيل المجتمع وما إلى ذلك، وعلينا أن نتذكر أن تخلي الحكام الدكتاتوريين عن مراكز

التحكم يعني تخليهم عن الدوافع الأخرى، وبالتالي نجد أن الحكام الدكتاتوريين يحاولون الاحتفاظ بأهدافهم.

علينا أن لا ننسى أنه مهما كانت الوعود التي يقدمها الحكام الدكتاتوريون في التسوية السلمية فإنها تصب في اتجاه تأمين خنوع خصومهم من الحركات الديمقراطية، وفي النهاية تجدهم حقراء لدرجة أنهم ينتهكون الاتفاقيات التي وقّعوا عليها.

إذا وافقت الحركات الديمقراطية على وقف المقاومة من أجل التخلص المؤقت من القمع والاضطهاد فسينتهي بهم المطاف إلى الشعور بخيبة الأمل، فقلما يقلل التوقف عن المقاومة من حجم الاضطهاد حيث إنه عند زوال الضغوطات الداخلية والدولية عن الحكام الدكتاتوريين تجدهم يمارسون قمعاً وعنفاً أكثر وحشية من ذي قبل. إن انهيار المقاومة الشعبية يزيل قوة التوازن التي قيدت سيطرة وهمجية النظام الدكتاتوري. ومن ثم يُفتح المجال أمام الحكام الدكتاتوريين ليتحركوا ضد أي شخص يريدونه، «لأن الدكتاتور يمتلك القوة ليضرب فقط حيث تنقصنا القوة للمقاومة»، كما كتب كرشنالال شردهاراني[٥].

المقاومة لا المفاوضات هي الضرورية للتغيير في النزاعات حيث تكون القضايا الأساسية على المحك، وعلى المقاومة في جميع الحالات تقريباً أن تستمر حتى تزيل الحكام الدكتاتوريين من السلطة. فالنجاح لا تحدده مفاوضات التسوية، بل الاستخدام الحكيم لأكثر الأساليب الملائمة والقوية المتوفرة لدى المقاومة. قناعتنا، التي سيتم تناولها فيما

(٥) Krishnalal Shirdharani, *War without Violence: A Study of Gandhi's Method and Its Accomplishments* (New York: Harcourt, Brace, 1939, and reprint New York and London: Garland Publishing, 1972), p. 260.

بعد بتفاصيل أكبر، هي التحدي السياسي أو النضال اللاعنيف، فهي تمثل الأسلوب القوى المتوفر لدى هؤلاء الذين يناضلون من أجل الحرية.

ـ أي نوع من السلام؟

إذا قرر الحكام الدكتاتوريون والحركات الديمقراطية أن يتفاوضوا، فستكون هناك حاجة كبيرة إلى التفكير بوضوح بسبب المخاطر الكامنة في عملية التفاوض. فليس كل من يستخدم كلمة «سلام» يريد السلام الحر العادل. إن الخنوع للقمع والانصياع السلبي للحكام الدكتاتوريين العديمي الرحمة الذين ارتكبوا جرائم بحق مئات الآلاف من الناس لا يُعتبران سلاماً. لقد دعا هتلر إلى السلام مرات عدة، ولكن السلام الذي كان يدعو إليه يعني الخنوع لإرادته. السلام الذي يطرحه الحكام الدكتاتوريون لا يعني أكثر من سلام السجون أو القبور.

هناك أيضاً مخاطر أخرى، حيث إن المفاوضين عادةً ما يخلطون بين أهداف المفاوضات وعملية التفاوض نفسها. أضف إلى ذلك أن المفاوضين عن الحركات الديمقراطية أو المفاوضين الأجانب الاختصاصيين الذين يساعدون في التفاوض يقدمون الشرعية المحلية والدولية للحكام الدكتاتوريين بجرة قلم في وقت لم تتوفر فيه هذه الشرعية لهؤلاء الحكام بسبب احتلالهم للدولة وانتهاكهم لحقوق الإنسان وممارساتهم الهمجية. فمن دون هذه الشرعية التي ترنو إليها الأنظمة الدكتاتورية لن يستطيع الحكام الاستمرار في الحكم إلى الأبد، لذلك فعلى دعاة السلام أن لا يمنحوهم هذه الشرعية.

ـ سبب للأمل

ذكرنا سابقاً أنه قد يجبر قادة المعارضة على التفاوض انطلاقاً من شعورهم باليأس من النضال الديمقراطي. على أية حال، يمكن

تغيير الشعور بالضعف. فالأنظمة الدكتاتورية لن تستمر إلى الأبد، ولن تبقى الشعوب الرازحة تحت نير هذه الأنظمة ضعيفة، ولن يسمح للحكام الدكتاتوريين أن يحتفظوا بقوتهم إلى ما لا نهاية. قال أرسطو منذ زمن بعيد: «تُعَمِر أنظمة حكم الأقلية والأنظمة الاستبدادية إلى فترات أقل من غيرها من الأنظمة الأخرى.. فالاستبداد قليلاً ما يعمر»[٦]. وهذا ينطبق على الأنظمة الدكتاتورية المعاصرة، حيث يمكن أن نحول نقاط ضعفها إلى أزمات وأن نفكك قوة الحكام الدكتاتوريين (سيتناول الفصل الرابع نقاط الضعف هذه بتفاصيل أكثر).

يشير التاريخ المعاصر إلى ضعف الأنظمة الدكتاتورية ويكشف عن إمكانية انهيارها خلال فترة قصيرة نسبياً. فبينما انهار النظام الدكتاتوري الشيوعي في بولندا خلال عشر سنوات (١٩٨٠ ـ ١٩٩٠) انهار مثيله في ألمانيا الشرقية ومثيله في تشيكوسلوفاكيا خلال أسابيع عام ١٩٨٩. وفي السلفادور وغواتيمالا انهار الحكام الدكتاتوريون العسكريون الهمجيون عام ١٩٤٤ خلال حوالى أسبوعين من النضال ضد كل منهما. أما نظام شاه إيران العسكري القوي فقد انهار خلال أشهر قليلة. وفي عام ١٩٨٦ انهار نظام ماركوس في الفليبين أمام إرادة الشعب خلال أسابيع حيث قامت حكومة الولايات المتحدة وبسرعة بالتنصل من الرئيس ماركوس عندما أصبحت قوة المعارضة ماثلة للعيان. وعندما حاول المتشددون في الاتحاد السوفياتي تنفيذ انقلاب في آب/أغسطس ١٩٩١ أوقفهم التحدي السياسي خلال أيام، واستطاعت الشعوب التي رزحت

---

(٦) Aristotle, *The Politics*, translated by T.A. Sinclair (Harmondsworth, Middlesex, England and Baltimore, Maryland: Penguin Books 1976 [1962]), book V, chap. 12, pp. 231 and 232.

تحت الظلم والاستبداد أن تستعيد استقلالها خلال أيام أو أسابيع أو أشهر.

يتضح لنا هنا أن المفاهيم السابقة القديمة التي تقول إن أساليب العنف تعمل دائماً بسرعة وأن أساليب اللاعنف تتطلب وقتاً طويلاً لم تعد صالحة المفعول. فبالرغم من أن هناك حاجة إلى وقت أطول لإحداث تغيير في الوضع والمجتمع إلا أن القتال الحقيقي ضد الأنظمة الدكتاتورية يحدث أحياناً بسرعة أكبر من خلال النضال اللاعنيف. المفاوضات ليست البديل الوحيد لاستمرار حرب الإبادة أو الاستسلام، فالأمثلة الواردة هنا بالإضافة إلى الأمثلة المذكورة سابقاً هي خير دليل على وجود خيار آخر أمام هؤلاء الذين يريدون السلام والحرية: ألا وهو التحدي السياسي.

من أين تأتي السلطة؟

تعتبر مهمة تحقيق مجتمع يتمتع بالحرية والسلام مهمة غير سهلة، فهي بحاجة إلى مهارات عظيمة وتنظيم وتخطيط، والأكثر من ذلك أنها تحتاج إلى القوة، حيث لا تستطيع الحركات الديمقراطية أن تسقط نظام حكم دكتاتوري وأن تحقق الحرية السياسية من دون القدرة على تطبيق قوتها بفعالية.

ولكن كيف يكون هذا؟ ما هو نوع القوة التي تستطيع الحركات الديمقراطية استخدامها بحيث تكون كافية للقضاء على الدكتاتورية وشبكاتها العسكرية والشرطية الواسعة؟ تكمن الإجابات عن هذه الأسئلة في فهم للقوة السياسية طالما تم تجاهلها، وعلى أية حال لن يكون تعلم هذا التبصر بالمهمة الصعبة لأن الحقائق الأساسية بسيطة:

- أسطورة «سيد القرود»

هناك حكاية صينية من القرن الرابع عشر للمؤلف ليو جي توضح هذا الفهم المتجاهل للقوة السياسية بطريقة جيدة[(٧)].

كان رجل عجوز يعيش في ولاية تشو الإقطاعية، وقد استطاع هذا الرجل البقاء على قيد الحياة من خلال احتفاظه بقرود لخدمته، وكان أهالي تشو يسمونه جو غونغ، أي «سيد القرود».

كان هذا الرجل العجوز يجمع القردة كل صباح في ساحته ويأمر أكبرها أن يقودها إلى الجبال لجمع الفاكهة من الأجمة والأشجار. وكان سيد القرود يفرض على قردته قاعدة وهي أن يقدم كل قرد له عُشر ما جمع، وكان يعاقب كل قرد يتخلف عن ذلك بجلده دون رحمة. كانت معاناة القرود عظيمة، ولكنها لم تجرؤ على الشكوى.

وفي يوم من الأيام سأل قرد صغير القرود الأخرى قائلاً: «هل زرع الرجل الهرم جميع أشجار الفاكهة والأجمة؟» فأجابوه: «لا، إنها تنمو وحدها». ثم تساءل القرد الصغير فقال: «ألا نستطيع أن نأخذ الفاكهة دون إذن من الرجل العجوز؟»، فأجابوه: «نعم نستطيع»، فقال القرد الصغير: «لماذا إذاً نعتمد على الرجل العجوز، لماذا علينا أن نخدمه»؟

فهمت القردة جميعها ما كان يرنو إليه القرد الصغير حتى قبل

---

(٧) هذه القصة أصلاً بعنوان «استخدام الخدع للسيطرة» *Rule by Tricks* من يولي زي (١٣١١ - ١٣٧٥)، ترجمها سيدني تاي إلى الإنكليزية. جميع حقوق الطبع محفوظة. يو لي زي هو الاسم المستعار لليو جي. نشرت الترجمة في **عقوبات باستخدام اللاعنف**: **أخبار مؤسسة ألبرت أينشتاين**، (كامبردج ماساتشوستس)، *Nonviolent Sanctions: News from Albert Institution*، المجلد الرابع رقم ٣ (شتاء ١٩٩٢ - ١٩٩٣)، ص ٣.

أن ينهي جملته. وفي الليلة نفسها، وعند ذهاب الرجل الهرم إلى فراش النوم، حيث ذهب في سبات عميق، قامت القردة بتمزيق قضبان أقفاصها جميعها، كما أنها استولت على الفاكهة التي كان العجوز قد خزنها وأخذتها إلى الغابة. لم تعد القردة إلى العجوز بعد ذلك أبداً، وفي النهاية مات العجوز جوعاً.

يقول يو لي زي: «يحكم بعض الرجال شعوبهم باتباع الخدع، لا المبادئ الأخلاقية، هؤلاء الحكام يشبهون سيد القردة، فهم لا يعون تشوش أذهانهم ولا يدركون أنه في اللحظة التي يدرك الناس أمرهم ينتهي مفعول خدعهم».

ـ المصادر الضرورية للسلطة السياسية

المبدأ هنا بسيط فالحكام الدكتاتوريون بحاجة إلى مساعدة الشعب الذي يحكمونه، حيث إنه من دون هذه المساعدة لا يستطيعون تأمين والحفاظ على مصادر القوة السياسية، وتشمل مصادر القوة السياسية ما يلي:

● السلطة: إيمان الناس بشرعية النظام وأن طاعته واجب أخلاقي.

● الموارد البشرية: عدد وأهمية الأشخاص والجماعات التي تطيع وتتعاون أو تقدم العون للحكام.

● المهارات والمعرفة: يحتاجها النظام لأداء أعمال محددة ويوفرها الأشخاص والجماعات المتعاونون.

● العوامل غير الملموسة: وهي العوامل النفسية والفكرية التي تحث الناس على طاعة ومساعدة الحكام.

● المصادر المادية: وهي درجة سيطرة أو تحكّم الحكام بالممتلكات

والمصادر الطبيعية والمصادر المالية والنظام الاقتصادي ووسائل الاتصال والمواصلات.

● العقوبات: وتشمل العقوبات المطبَّقة أو التي يهدد باستخدامها في حالة العصيان أو اللاتعاون لضمان الخضوع والتعاون اللازمين لبقاء النظام وقدرته على تنفيذ سياساته.

● تعتمد هذه المصادر مجتمعة على قبول النظام الحاكم وعلى خضوع وطاعة جموع المواطنين له وعلى تعاون المواطنين والعديد من مؤسسات المجتمع، وهي مصادر غير مضمونة.

يعمل التعاون والطاعة والمساندة الكاملة على زيادة توفر مصادر القوة اللازمة، وبالتالي يتسع مدى قوة أي حكومة.

في المقابل يعمل منع التعاون الشعبي والمؤسساتي عن المعتدين والحكام الدكتاتوريين على تقليص وربما قطع توفر مصادر القوة التي يعتمد عليها جميع الحكام. فبغياب هذه المصادر تضعف قوة الحكام ومن ثم تنحل.

الحكام الدكتاتوريون حساسون للأعمال والأفكار التي تهدد قدرتهم على القيام بما يحلو لهم، وبالتالي فهم يهددون بمعاقبة هؤلاء الذين لا يطيعونهم أو يضربون أو يرفضون التعاون معهم. وهذه ليست نهاية الأمر، فالقمع والممارسات الوحشية لا ينتجان دائماً عودة الدرجة اللازمة من الخضوع والتعاون اللازمين لعمل النظام الحاكم. وعندما يتم التشديد على مصادر القوة أو قطعها إلى فترة كافية بالرغم من القمع تكون الانعكاسات الأولية على أنظمة الحكم الدكتاتورية متمثلة في عدم الاستقرار والإرباك، ثم يتبع الإرباك وعدم الاستقرار بضعف في قوة الأنظمة الدكتاتورية، ومع مرور الوقت يؤدي حجب مصادر القوة إلى شلل وعجز لدى النظام الحاكم

وإلى تفكيكه في أقصى الحالات، وبالتالي تموت قوة الحكام الدكتاتوريين من الجوع السياسي.

تتوقف درجة التحرر أو الاضطهاد التي تمنحها أية حكومة على الإصرار النسبي للمحكومين على الحرية ورغبتهم وقدرتهم على مقاومة الجهود المبذولة لاستعبادهم.

وخلافاً للرأي السائد، حتى أنظمة الحكم الدكتاتورية الاستبدادية تعتمد على المواطنين والمجتمعات التي يحكمونها. كتب العالم السياسي كارل دويتش في عام ١٩٥٣ ما يلي:

«تكون القوة الاستبدادية قوية فقط في حالة عدم الحاجة إلى استخدام تلك القوة بكثرة، أما إذا احتاجت إلى استخدام قوتها ضد جميع المواطنين بكثرة، فإن إمكانية استمرار تلك القوة تصبح ضعيفة. ولأن أنظمة الحكم الاستبدادية تحتاج إلى قوة أكثر للتعامل مع المحكومين مما تحتاج إليه أنواع الحكم الأخرى، فهي تحتاج أكثر إلى عادات إذعان واسعة مؤتمنة بين الناس، أضف إلى ذلك أن أنظمة الحكم الاستبدادية تحتاج إلى أن تكون قادرة على الاعتماد على قطاعات هامة من السكان على الأقل في حالة وجود حاجة إليهم»[٨].

وصف المنظِّر القانوني الإنكليزي جون أوستن من القرن التاسع عشر وضع أنظمة الحكم الدكتاتوري في مواجهة شعب ممتعض قائلاً: إذا قررت غالبية المواطنين القضاء على الحكومة وتوفرت لديهم الرغبة في تحمل ممارساتها القمعية بغية الوصول إلى ذلك تصبح قوة الحكومة والذين يؤيدونها غير قادرة على حماية الحكومة البغيضة. واستنتج أوستن أنه لن تكون هناك إمكانية لإجبار الناس على العودة إلى الطاعة

(٨) Karl W. Deutsch, «Cracks in Monolith,» in: Carl J. Friedrich, ed., *Totalitarianism* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1954), pp. 313 - 314.

الدائمة والخضوع[٩]. أما نيكولو مكيافيللي فقد طرح قبل فترة طويلة قائلاً إن الأمير . . «الذي يعاديه جميع العامة لن يستطيع توفير الأمن لنفسه، وكلما زادت قسوته كلما ضعف نظام حكمه»[١٠].

تمثل التطبيق السياسي العملي لهذا التبصر في المقاومة النرويجية الباسلة ضد الاحتلال النازي، وتمثل أيضاً في شجاعة البولنديين والألمان والتشيك والسلوفاكيين والكثير من الشعوب الأخرى التي قاومت العدوان والدكتاتورية الشيوعية، وفي النهاية أدت مقاومتها إلى سقوط الحكم الشيوعي في أوروبا. طبعاً هذه ليست بالظاهرة الجديدة، فحالات المقاومة اللاعنيفة ترجع إلى عام ٤٩٤ قبل الميلاد عندما حجب العامة التعاون عن أسيادهم النبلاء الرومان[١١]. لقد استخدمت الشعوب النضال اللاعنيف في أزمنة مختلفة في آسيا وأفريقيا والأمريكيتين ومنطقة آسيا الأسترالية وجزر المحيط الهادئ وأوروبا.

بالتالي فإن أهم ثلاثة عوامل سوف تحدد درجة السيطرة أو عدم السيطرة على قوة الحكومة هي: (١) الرغبة النسبية للعوام في فرض حدود على قوة الحكومة؛ (٢) المقدرة النسبية لمنظمات ومؤسسات المحكومين المستقلة في عمل حجب جماعي لمصادر القوة؛ (٣) إمكانية المواطنين النسبية على حجب تجاوبهم ومساعدتهم.

---

(٩) John Austin, *Lectures of Jurisprudence or the Philosophy of Positive Law*, 5th ed., revised and edited by Robert Campbell, 2 vols. (London: John Murray, 1911 [1861]).

(١٠) Niccolo Machiavelli, «The Discourse on the First Ten Books of Livy,» in: *The Discourse of Niccolo Machiavelli* (London: Routledge and Kegan paul, 1950), vol. 1, p. 254.

(١١) انظر: Gene Sharp, *The Politics of Nonviolent Action* (Boston, MA: Porter Sargent, 1973), p. 75.
ومصادر أخرى عن أمثلة تاريخية أخرى.

ـ مراكز القوة الديمقراطية

تتمثل إحدى خصائص المجتمع الديمقراطي في وجود عدة مجموعات ومؤسسات حكومية مستقلة عن الدولة تشمل على سبيل المثال العائلات والمنظمات الدينية والمؤسسات الثقافية والأندية الرياضية والمؤسسات الاقتصادية والنقابات واتحادات الطلبة والأحزاب السياسية والقرى ومؤسسات الجيرة وأندية الحدائق ومنظمات حقوق الإنسان والمجموعات الموسيقية والمجتمعات الأدبية ومؤسسات أخرى، حيث تنبع أهمية هذه الهيئات من خدمتها لأهدافها ومن توفير الاحتياجات الاجتماعية.

أضف إلى ذلك أن لهذه الهيئات أهمية سياسية، فهي توفر أُسساً جماعية ومؤسساتية يستطيع الناس من خلالها التأثير في توجه المجتمع ومقاومة الجماعات الأخرى أو الحكومة عندما تتعدّى على مصالحها ونشاطاتها وأهدافها. لا يستطيع الأفراد المنعزلون الذين لا ينتمون إلى مثل هذه المجموعات التأثير في باقي المجتمع، وبالطبع تكون درجة تأثيرهم في الحكومة أقل وينعدم تأثيرهم في أنظمة الحكم الدكتاتورية.

بالتالي إذا كان بإمكان الحكام الدكتاتوريين سلب استقلالية وحرية هذه المؤسسات فإن المواطنين يصبحون ضعفاء نسبياً. وإذا كانت هناك إمكانية لفرض سيطرة دكتاتورية الحكم المركزي على هذه المؤسسات فإنها (أي المؤسسات) ستستخدم للسيطرة على الأعضاء الأفراد وعلى هذه المجالات من المجتمع.

على أية حال، إذا استطعنا الاحتفاظ أو إعادة الاستقلالية والحرية لهذه المؤسسات المدنية المستقلة (خارج سيطرة الحكومة) فإنها تكون هامة جداً لتطبيق التحدي السياسي. إن الشيء المشترك بين

الأمثلة أعلاه على تفكك أو إضعاف الأنظمة الدكتاتورية هو التطبيق الواسع الشجاع للتحدي السياسي من قبل المواطنين ومؤسساتهم.

وكما ذكرنا أعلاه، فإن مراكز القوة هذه تعطي المؤسسات الأسس التي من خلالها يمكن الضغط على السيطرة الدكتاتورية أو تحديها. وفي المستقبل، تصبح مراكز القوة هذه جزءاً لا يمكن الاستغناء عنه من القاعدة البنيوية لمجتمع حر، حيث نجد أن استقلالها ونموها المستمرين هما متطلبات لنجاح النضال التحرري.

إذا كان الحكم الدكتاتوري ناجحاً بشكل كبير في تدمير أو السيطرة على مؤسسات المجتمع المستقلة، فعلى المقاومة أن تخلق جماعات ومؤسسات اجتماعية مستقلة جديدة أو أن تختار السيطرة الديمقراطية على البقاء من أجل البقاء فقط أو على مؤسسات مسيطر عليها جزئياً. ظهر خلال الثورة الهنغارية عام ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧ عدد من مجالس الديمقراطية المباشرة، ومن ثم توحدت لتؤسس لبعض الأسابيع نظاماً فدرالياً من المؤسسات والحكم. وفي بولندا في نهاية الثمانينيات حافظ العمال على نقابات التضامن غير القانونية، وفي بعض الحالات سيطروا على النقابات الرسمية التي سيطر عليها الشيوعيون. ويمكن أن يكون لهذا النوع من التطور المؤسساتي نتائج سياسية هامة.

بالطبع، هذا لا يعني أن إضعاف وتدمير أنظمة الحكم الدكتاتورية أمر سهل، ولا يعني أن كل محاولة تنجح، وبالتأكيد هذا لا يعني أنه لن تكون هناك إصابات أثناء النضال، لأن هؤلاء الذين ما زالوا يخدمون الحكام الدكتاتوريين سيحاربون لكي يجبروا الشعب على العودة إلى التعاون والطاعة.

هذا الفهم للقوة يعني أن التفكك المتعمد للأنظمة الدكتاتورية

هو أمر ممكن. فأنظمة الحكم الدكتاتوري لها خصائص محددة تجعلها عرضة للتطبيق الماهر للتحدي السياسي. لنتناول هذه الصفات بتفاصيل أكثر.

للدكتاتوريات نقاط ضعف

عادة ما تظهر أنظمة الحكم الدكتاتورية وكأنه لا يمكن المساس بها، فهي تشكل سيطرة الفئة القوية، التي تتحكم بالمخابرات والشرطة والجيش والسجون ومراكز الاعتقال وفرق الإعدام، على أموال البلاد ومصادرها الطبيعية وقدراتها الإنتاجية، وتستغلها بشكل تعسفي لتحقيق إرادتها.

بالمقارنة تظهر قوى المعارضة الديمقراطية في مظهر الواهن عديم التأثير الذي لا حول له ولا قوة، وبالتالي فإن هذا الفهم (أي قوة الدكتاتورية التي لا يمكن المساس بها ووهن المعارضة الديمقراطية) يجعل من وجود معارضة فعالة أمراً مستبعداً، بيد أن القصة لا تنتهي هنا.

ـ تحديد النقطة القاتلة (كعب أخيل)

تمثل إحدى الأساطير الإغريقية مثالاً جلياً على ضعف من نعتقد أنه لا يمكن المساس به، فالمحارب أخيل الذي لم يكن باستطاعة أي ضربة أن تؤثر فيه أو أي سيف أن يخترق جسده، قامت أمه بوضعه في ماء نهر ستايكس السحري عندما كان طفلاً حيث أكسبه ذلك مناعة ضد أية أخطار، ولكن عندما وضع الطفل أخيل في الماء كانت أمه تمسكه من كعبه حتى لا يجرفه التيار، وبالتالي لم تغط الماء السحرية ذلك الجزء الصغير من جسده. وعندما كبر أخيل ظهر أمام الجميع بمناعته لأسلحة الأعداء، ولكن في حرب طروادة، قام أحد

الجنود الأعداء الذي عمل بناءً على تعليمات من شخص عرف بنقطة ضعف أخيل، بتوجيه سهمه إلى كعب أخيل، وهو المكان الوحيد الذي يمكن إصابته فيه. كانت ضربة قاتلة، وما زال التعبير «كعب أخيل» يستخدم حتى يومنا هذا ليدل على نقطة ضعف شخص ما أو خطة ما أو مؤسسة ما حيث لا يوجد حماية لها.

ينطبق هذا المبدأ على أنظمة الحكم الدكتاتورية الهمجية التي هي أيضاً عرضة للهزيمة، حيث تأتي هذه الهزيمة بأقصى سرعة ممكنة وبأقل التكاليف إذا حددنا نقاط ضعف أنظمة الحكم الدكتاتورية الهمجية وركزنا الهجوم عليها.

ـ نقاط ضعف الأنظمة الدكتاتورية

تشتمل نقاط ضعف أنظمة الحكم الدكتاتورية على ما يلي:

١. بالإمكان تحديد أو سحب التعاون الذي يقدمه الناس عامة والمجموعات والمؤسسات والذي هو ضروري لتشغيل النظام.

٢. بإمكان متطلبات وتأثيرات سياسات النظام الحاكم في الماضي أن تحد بطريقة ما من قدرات النظام الحالية على تبني وتطبيق سياسات متعارضة.

٣. يمكن لأعمال النظام الحاكم أن تتحول إلى روتين غير قادر على التكيف مع الأوضاع الجديدة.

٤. يصعب على الأشخاص والمصادر الموزعين على مهام قائمة القيام بمهام ناتجة من احتياجات جديدة.

٥. يمكن أن لا يوفر الأتباع المعلومات الصحيحة أو الكاملة التي يحتاجها الحكام الدكتاتوريون من أجل اتخاذ قراراتهم خشية أن يُغضبوا أسيادهم.

٦. يمكن للأيديولوجيا أن تتآكل، ويمكن أن تتزعزع أساطير ورموز النظام.

٧. الإغفال عن الأوضاع الواقعية في حال تمسك النظام بنظرة أيديولوجية متصلبة تبعده عن أرض الواقع.

٨. يؤدي تدهور فعالية وأهلية البيروقراطية أو الإفراط بالقوانين والإجراءات إلى أن تصبح سياسات النظام وإدارته عديمة الجدوى.

٩. النزاعات المؤسساتية الداخلية والتنافس بين الأشخاص والتشاحن كله يضر ويعيق إدارة النظام الدكتاتوري الحاكم.

١٠. يصبح الطلاب والمفكرون قلقين بسبب الأوضاع والقيود العقائدية والاضطهاد.

١١. يصبح الشعب عامة مهملاً وشكاكاً وعدوانياً تجاه النظام الحاكم مع مرور الوقت.

١٢. تزداد حدة الخلافات الإقليمية والطبقية والثقافية والوطنية.

١٣. غالباً ما يكون هرم سلطة الأنظمة الدكتاتورية مزعزعاً وقد يكون مزعزعاً جداً أحياناً، فالأفراد الذين يكوّنون هذا الهرم لا يبقون في المراكز نفسها دائماً وإنما يصعدون ويهبطون إلى مناصب أخرى أو قد يُزالون كلياً ليحل محلهم أشخاص آخرين.

١٤. تعمل بعض أقسام الشرطة والجيش على تحقيق أهدافها الخاصة حتى لو كانت ضد الحكام الدكتاتوريين مثل الانقلابات العسكرية.

١٥. تحتاج أنظمة الحكم الدكتاتورية الجديدة إلى وقت لتصبح راسخة التأسيس.

١٦. تصبح الأخطاء في الحكم والسياسة والعمل أمراً وارداً بسبب كثرة القرارات التي تتخذها القلة في أنظمة الحكم الدكتاتورية.

١٧. تتآكل أدوات القوة المركزية في أنظمة الحكم الدكتاتورية عندما تقرر تجنب هذه الأخطار عن طريق اللامركزية في السيطرة واتخاذ القرار.

ـ مهاجمة نقاط ضعف الأنظمة الدكتاتورية

تستطيع المعارضة الديمقراطية أن تخلق أزمة لدى نظام الحكم الدكتاتوري من خلال معرفتها بنقاط ضعفه الضمنية (كعوب أخيل) وذلك من أجل تغيره أو تفككه.

بالتالي تصبح النتيجة واضحة: فبالرغم من مظهرها القوي إلا أن أنظمة الحكم الدكتاتورية لديها نقاط ضعف وتعاني عدم الكفاءة، وهناك منافسات شخصية بين أفرادها، وتعاني مؤسساتها من عدم الفعالية، وهناك نزاعات بين منظماتها ودوائرها. تحول نقاط الضعف هذه أنظمة الحكم الدكتاتورية مع مرور الوقت إلى أنظمة أقل فعالية وأكثر عرضة لرياح التغيير والمقاومة. فليس كل ما يخطط له النظام ينجح، حتى إن أوامر هتلر كانت أحياناً لا تنفذ بسبب رفض من هم تحته في الهرم تنفيذها. وأحياناً تنهار أنظمة الحكم الدكتاتورية بسرعة، كما جاء أعلاه.

هذا لا يعني أنه يمكن القضاء على أنظمة الحكم الدكتاتورية من دون مخاطر وإصابات، لأن في كل سبيل ممكن للعمل من أجل التحرر مخاطر ومعاناة، كما أن هناك حاجة لكل سبيل أن يأخذ وقته لكي يعمل. أضف إلى ذلك أنه لا يوجد أسلوب عمل بمقدوره أن يضمن نجاحاً سريعاً، ولكن أشكال النضال التي تستهدف نقاط ضعف أنظمة الحكم الدكتاتورية المحددة تمتلك فرصة أفضل من تلك

التي تسعى إلى مواجهة هذه الأنظمة في مواطن قوتها، ويبقى السؤال هنا: كيف نشن هذا النضال.

ممارسة السلطة

ذكرنا، بدايةً، أن الخيار العسكري واستخدام الأسلحة والذخائر والتكنولوجيا العسكرية وما إلى ذلك ضد الأنظمة الدكتاتورية لا يؤثر في مواطن ضعف هذه الأنظمة، وإنما يبرر لها استخدام قوتها العاتية، ويضع حركات المقاومة في موقف ضعف لا تحسد عليه، لأن الأنظمة الدكتاتورية غالباً ما تتمتع بالتفوق العسكري والتكنولوجيا العسكرية. ثم تناولنا مخاطر الاعتماد على القوى الخارجية للوصول إلى الخلاص، ومشاكل الاعتماد على المفاوضات كوسيلة لإزالة الأنظمة الدكتاتورية.

ما هي إذاً الأساليب المتاحة أمام حركات المقاومة الديمقراطية التي تضرب الأنظمة الدكتاتورية في مواطن ضعفها المحددة؟ ما هي تقنية العمل التي تنتفع من نظرية السلطة السياسية التي ناقشناها سابقاً أفضل انتفاع؟ الخيار البديل هو التحدي السياسي.

يتمتع التحدي السياسي بالخصائص التالية:

- لا يقبل بأن تكون أساليب القتال التي اختارتها أنظمة الدكتاتورية هي التي تحدد النتيجة.
- يصعب على النظام الحاكم مواجهتها.
- يستطيع أن يزيد من تأزم نقاط ضعف أنظمة الحكم الدكتاتورية وأن يفصل عنها مصادر قوتها.
- يقبل أن يوزع على مجال واسع ويقبل أن يركز على هدف محدد.

- يؤدي إلى وقوع الحكام الدكتاتوريين في أعمال وأحكام خاطئة.

- يستطيع أن ينتفع من المواطنين جميعاً من مؤسسات ومجموعات المجتمع في النضال من أجل القضاء على سيطرة القلة الهمجية.

- يساعد على توزيع القوة المؤثرة في المجتمع بحيث يصبح إنشاء وبقاء المجتمع الديمقراطي أكثر إمكانية.

ـ أعمال النضال اللاعنيف

التحدي السياسي، مثله مثل القدرات العسكرية، يمكن توظيفه في خدمة أنواع مختلفة من الأهداف تمتد من بذل الجهود للتأثير في الخصوم إلى العمل من أجل خلق ظروف ملائمة لحل سلمي للنزاع أو تفكيك نظام حكم الخصم. والجدير ذكره أن التحدي السياسي يعمل بطرق مختلفة عن العنف بالرغم من أن كلا الأسلوبين يستخدمان لشن النضال، لكنهما يقومان بذلك بطرق مختلفة جداً وبنتائج مختلفة، حيث إن طرق ونتائج الصراع العنيف معروفة، فهي تستخدم الأسلحة للاستفزاز والإصابة والقتل والتدمير.

يعتبر النضال اللاعنيف أكثر تعقيداً، ويستخدم أساليب أكثر تنويعاً مقارنة بالعنف، حيث إنه يستخدم الأسلحة النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمواطنين ولمؤسسات المجتمع. وقد أطلق على هذه الأساليب عدة أسماء مثل الاحتجاجات والإضرابات واللاتعاون والمقاطعات وسحب الولاء وسلطة الشعب.

وكما ذكرنا أعلاه، تستطيع جميع الحكومات أن تفرض سيطرتها فقط إذا حصلت على دعم من المصادر اللازمة لهذه السيطرة من خلال تعاون وخضوع وطاعة المواطنين ومؤسسات المجتمع، وفي المقابل يعمل التحدي السياسي، بعكس العنف، على قطع مصادر القوة هذه.

ـ أسلحة وانضباط النضال اللاعنيف

وقعت حملات التحدي السياسي الارتجالية في الماضي في خطأ مشترك وهو الاعتماد على طريقة أو طريقتين [من طرق التحدي السياسي] مثل الإضرابات والمظاهرات الجماهيرية. ففي الواقع، هناك العديد من الأساليب التي تتيح لاستراتيجيي المقاومة أن يركزوا المقاومة أو يوزعوها حسب الضرورة.

هناك حوالى مئتي أسلوب محدد للعمل اللاعنيف التي من المؤكد أنها تحقق نتائج أفضل، وقد تم تبويب هذه الأساليب تحت ثلاث فئات شاملة هي: الاحتجاج والإقناع، اللاتعاون، والتدخل. تتكون أساليب الاحتجاج والإقناع اللاعنفي بشكل كبير من مظاهرات رمزية تشتمل على الاستعراضات والمسيرات والاعتكاف (حيث يبلغ مجموعها أربعة وخمسين أسلوباً)، وينقسم اللاتعاون إلى ثلاث فئات صغرى هي (أ) اللاتعاون الاجتماعي (ستة عشر أسلوباً)، (ب) اللاتعاون الاقتصادي مثل المقاطعة (ستة وعشرون أسلوباً)، (ج) اللاتعاون السياسي (ثمانية وثلاثون أسلوباً). أما أساليب التدخل اللاعنيف من خلال الأساليب النفسية والجسدية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مثل الصيام والاحتلال اللاعنيف والحكومة الموازية، فيبلغ عددها واحداً وأربعين أسلوباً، وهي المجموعة الأخيرة. هنالك قائمة بهذه الأساليب التي يبلغ مجموعها مئة وثمانية وتسعين أسلوباً موجودة في ملحق هذا الكتاب.

إن استخدام عدد لا بأس به من هذه الأساليب التي يتم اختيارها بعناية وتطبيقها بإصرار وبشكل واسع ودمجها في سياق استراتيجية حكيمة وتكتيك ملائم بواسطة أفراد مدربين، من المرجح أن يسقط أي نظام حاكم غير شرعي، وهذا ينطبق على جميع أنظمة الحكم الدكتاتورية، في مشاكل متفاقمة.

نستطيع أن نركز أساليب النضال اللاعنفي، بعكس الأساليب العسكرية بشكل مباشر على القضايا التي على المحك. فعلى سبيل المثال، وحيث إن قضية الأنظمة الدكتاتورية هي في الأساس سياسية تصبح أشكال اللاعنف السياسية للنضال أكثر حيوية، حيث تشتمل هذه الأشكال على إنكار شرعية الحكام الدكتاتوريين وعدم التعاون مع أنظمتهم. ويمكن تطبيق اللاتعاون في مواجهة سياسات محددة، حيث يمكن تطبيق الإعاقة والمماطلة بهدوء وسرية وممارسة العصيان والمظاهرات الجماهيرية المتحدية والإضرابات التي تكون ظاهرة أمام الجميع.

في المقابل، إذا كان نظام الحكم الدكتاتوري عرضة للضغوط الاقتصادية، أو إذا كانت غالبية الضغوط الشعبية ضد النظام اقتصادية، تصبح الأساليب الاقتصادية مثل المقاطعات والإضرابات هي الأساليب الملائمة للمقاومة. نستطيع مواجهة جهود الحكام الدكتاتوريين في تسخير النظام الاقتصادي بإضرابات عامة محدودة وبالإضراب التباطئي وبرفض (أو اختفاء) الخبراء الذين لا يمكن الاستغناء عن تعاونهم مع النظام. وبالإمكان تطبيق أنواع اختيارية مختلفة من الإضرابات في المرافق الحيوية، مثل المصانع ووسائل المواصلات وأماكن تزويد المواد الخام وفي أماكن توزيع المنتجات.

تتطلب بعض أساليب النضال اللاعنيف أن يقوم الشعب بأعمال لا تعتبر جزءاً من حياتهم العادية، مثل توزيع المناشير وتشغيل مطابع سرية والإضراب عن الطعام أو الجلوس في الشوارع. قد تكون بعض هذه الأساليب صعبة التطبيق لبعض الناس إلا في أقصى الحالات.

في المقابل، تتطلب طرق النضال اللاعنيف الأخرى من الناس أن يستمروا في حياتهم الطبيعية ولكن بطرق مختلفة عما قبل، مثلاً

الطلب من الناس أن يذهبوا إلى أماكن عملهم بدل من أن يضربوا، ولكن يطلب منهم أن يتعمدوا العمل ببطء وبأقل فاعلية مما هو عليه الحال عادة. وتتطلب هذه الطرق أيضاً افتعال الأخطاء بشكل متكرر مثل التظاهر بالمرض أو العجز عن العمل في أوقات معينة أو رفض العمل كلياً، والذهاب إلى ممارسة الطقوس الدينية لغرض التعبير عن معتقدات دينية أو حتى سياسية، والقيام بحماية الأطفال من الحملات الدعائية التي يقوم بها النظام عن طريق التعليم في البيت أو الصفوف المدرسية غير القانونية، ورفض الانضمام إلى منظمات «موصى بها» أو مطلوب الانضمام إليها، والتي لا ينضم إليها الشخص اختيارياً في أوقات أخرى. إن تشابه هذه الأعمال مع نشاطات الناس المعتادة ودرجة الابتعاد المحددة عن حياتهم الاعتيادية تجعل من المشاركة في النضال الوطني من أجل التحرر أكثر سهولة للكثير من الناس.

وبما أن النضال اللاعنيف والعنف يعملان بطرق مختلفة كلياً، فإن استخدام المقاومة العنيفة حتى ولو بشكل محدد أثناء حملة التحدي السياسي سيعود بالضرر على الحملة لأن المقاومة العنيفة تعطي الفرصة للحكام الدكتاتوريين لاستخدام سبل يتمتعون بالتفوق الكبير فيها (وهي الحرب العسكرية). من هنا نستنتج أن الانضباط اللاعنيف هو مفتاح النجاح ويجب المحافظة عليه بالرغم من الاستفزازات والممارسات الهمجية التي يقوم بها الحكام الدكتاتوريون وعملاؤهم.

فالحفاظ على الانضباط اللاعنيف في مواجهة عنف الخصم يسهل عمل أربع آليات للتغيير باستخدام النضال اللاعنيف (التي سيتم شرحها لاحقاً). ويعتبر الانضباط اللاعنيف أمراً في غاية الأهمية في سياسة المصارعة اليابانية. عملية الجيو جتسو (أو الجودو) السياسي (حيث ترتد ممارسات النظام الحاكم الوحشية ضد الأشخاص الذين

يمارسون النضال اللاعنيف عليه وتؤدي إلى تنازع في صفوفه وإلى حصول المقاومين على دعم كبير من الناس عامة، الذين هم عادة مؤيدون للنظام، وإلى حصول المقاومين على دعم من أطراف أخرى.

ولكن في بعض الحالات يكون استخدام العنف المحدود ضد أنظمة الحكم الدكتاتورية أمراً لا يمكن تجنبه، فقد تصل درجة الإحباط والكراهية الموجهة ضد النظام الحاكم إلى الانفجار العنيف، وقد ترفض بعض الجماعات التخلي عن أساليب العنف حتى في حالة معرفتهم بأهمية دور النضال اللاعنيف. هذه الحالات لا تضطرنا إلى التخلي عن التحدي السياسي ولكن يجب الفصل بين أعمال العنف وأعمال اللاعنف إلى أقصى درجة ممكنة عن طريق الفصل الجغرافي ومجموعات السكان والتوقيت والقضايا. إذا لم نفعل ذلك فإن نتائج العنف ستكون وخيمة على استخدام التحدي السياسي الذي هو أكثر قوة ونجاحاً.

تشير السجلات التاريخية إلى أنه بالرغم من وجود إمكانية لوقوع ضحايا من القتلى والجرحى أثناء التحدي السياسي إلا أن عدد الضحايا يكون أقل بكثير من استخدام الحرب العسكرية، أضف إلى ذلك أن هذا النوع من النضال لا يساهم في تأجيج دورة القتل والممارسات الوحشية التي لا تنتهي.

يتطلب النضال اللاعنيف نزع الخوف من الحكومة أو ممارسة سيطرة أكبر على هذا الخوف من الحكومة ومن قمعها العنيف، حيث إن نزع الخوف أو التحكّم به يعتبران عنصرين رئيسيين في القضاء على سلطة الحكام الدكتاتوريين على الناس عامة.

ـ علانية، سرية، ومعايير عالية

تشكل السرية والخداع والتآمر السري تحدياً خطيراً جداً لحركات

المقاومة اللاعنيفة، ويكون أمر تجنب الشرطة السياسية وعملاء المخابرات فيما يتعلق بمعرفة النوايا والخطط مستحيلاً أحياناً. فالسرية من وجهة نظر حركة المقاومة اللاعنيفة لا تتجذر فقط في الخوف ولكن تساهم في تأزم هذا الخوف الذي يحبط روح المقاومة ويقلل عدد الناس المشاركين في عمل معين. تعمل السرية أيضاً على خلق شكوك واتهامات عادةً ما تكون غير مبررة داخل الحركة فيما يتعلق بمن هو عميل ويعمل لحساب الخصم. وتؤثر السرية أيضاً في قدرة الحركة على الحفاظ على اللاعنف. في المقابل، لا تؤدي العلانية فيما يتعلق بالنوايا والخطط إلى نتائج عكسية فحسب، بل تساهم في خلق صورة مقتضاها أن حركة المقاومة قوية جداً. ولكن المشكلة هنا أكثر تعقيداً مما يبدو عليه الأمر، وهناك نواح هامة من نشاطات المقاومة التي تتطلب السرية. سيكون هناك حاجة إلى تقييم مطلع من قبل الذين يعلمون عن ديناميكيات النضال اللاعنيف وعن وسائل الحكام الدكتاتوريين المستخدمة في التجسس في حالات محددة.

يعتبر تحرير وطباعة وتوزيع منشورات سرية واستخدام محطات الراديو غير القانونية للبث داخل البلد وجمع المعلومات عن عمليات الحكام الدكتاتوريين من أنواع النشاطات الخاصة المحدودة التي تتطلب درجة كبيرة من السرية.

ويعتبر الحفاظ على معايير سلوكية عالية في العمل اللاعنيف من الأمور الضرورية في جميع مراحل النزاع، وهناك عوامل أخرى مثل عدم الخوف والحفاظ على الانضباط اللاعنيف وهي أيضاً أمور مطلوبة دائماً. ومن الأهمية بمكان أن نتذكر أن هناك حاجة إلى أعداد كبيرة من الناس من أجل إحداث تغييرات معينة، ولكن يمكن الحصول على هذه الأعداد الكبيرة من الناس كمشاركين يمكن الاعتماد عليهم فقط من خلال الحفاظ على المعايير العليا للحركة.

ـ تغيير موازين القوى

على الاستراتيجيين أن يدركوا دائماً أن النزاع، حيث يستخدم التحدي السياسي، هو حقل نضال حافل بالمتغيرات المستمرة حيث هناك تفاعل وتحركات وتحركات مضادة ولا يوجد سكون. وتكون موازين القوى سواء المطلقة أو النسبية عرضة لتغيّرات ثابتة وسريعة، هذا بفضل استمرار المقاومين في إصرارهم اللاعنيف رغم القمع. ومن المرجح أن تصبح الاختلافات في القوة الخاصة بكل جانب من الجوانب المتنازعة في هذا النوع من النزاع أكثر حدةً مما عليه الحال في النزاعات العنيفة، وتؤدي إلى نتائج أكثر تنوعاً وأكثر تأثيراً من الناحية السياسية. ويكون للأعمال المحددة التي يقوم بها المقاومون نتائج أكبر بكثير من الوقت والمكان الذي تحدث فيه نتيجة لهذه الاختلافات، ويكون لهذه النتائج تأثير يقوّي أو يضعف مجموعة أو أخرى.

أضف إلى ذلك أن مجموعة النضال اللاعنيف تؤثر باتجاه زيادة أو نقصان قوة الخصم النسبية إلى درجة كبيرة. فعلى سبيل المثال، تدفع المقاومة اللاعنيفة التي تتمتع بالانضباط والشجاعة في مواجهة ممارسات الحكام الدكتاتوريين الهمجية باتجاه عدم الرضا وسحب الولاء وعدم الاعتماد على القوة وعصيان في أقصى الحالات بين جنود الحكام الدكتاتوريين والمواطنين. وتؤدي هذه المقاومة إلى زيادة التنديد الدولي بنظام الحكم الدكتاتوري. ويؤدي استخدام التحدي السياسي الماهر المنضبط الدؤوب إلى مشاركة متزايدة في مقاومة الناس الموالين للحكام الدكتاتوريين أو الذين يبقون على الحياد أثناء النزاع.

ـ أربع آليات للتغيير

يؤتي النضال اللاعنيف أكله في أربع آليات: الآلية الأولى هي الأقل ترجيحاً بالرغم من حدوثها، فعندما تتحرك عواطف مجموعة

الخصم من خلال تأثرهم بالمعاناة والاضطهاد المفروضين على المقاومين الشجعان الذين يناضلون مستخدمين أساليب اللاعنف أو عند اقتناعهم بعدالة قضية المقاومين يقبلون أهدافهم. تسمى هذه الآلية بالتحول. وبالرغم من حدوث هذا التحول كنتيجة لاستخدام أساليب اللاعنف في النضال في بعض الحالات إلا أن هذا التحول يبقى نادر الحدوث، كما أنه لا يحدث في معظم النزاعات أو لا يكون ذا أهمية بالغة.

وفي أغلب الأحيان يعمل النضال اللاعنيف من خلال تغيير حال النزاع والمجتمع بحيث لا يستطيع الخصوم التصرف كما يحلو لهم. هذا التغيير هو الذي يؤدي إلى حدوث الآليات الثلاث الأخرى وهي: التأقلم، الإجبار باللاعنف، والتفكك. يعتمد حدوث أي من الآليات الثلاث السابقة على الدرجة التي تتغير وفقها موازين القوى المطلقة والنسبية لصالح الحركة الديمقراطية.

يُنظر إلى مطالب المعارضة أثناء حملة محدودة وكأنها مطالب غير خطيرة إذا كانت القضايا الموضوعة على المحك غير أساسية، عندها تكون المنافسة بين القوى قد غيرت موازين القوى إلى درجة معينة، ونصل إلى حل فوري للنزاع من خلال اتفاقية أو من خلال تجزئة للخلافات أو من خلال الوصول إلى تسوية. تسمى هذه الآلية بالتأقلم. والجدير بالذكر أنه تمت تسوية العديد من الإضرابات بهذه الطريقة من خلال حفاظ طرفي النزاع على بعض أهدافهما ولكن دون تحقيق كل شيء أرادوه. قد تعتبر الحكومات أن هناك فوائد إيجابية تنتج من مثل هذه التسوية مثل نوع فتيل الاضطرابات وخلق انطباع عن «العدالة» أو صقل صورة النظام الحاكم الدولية. فمن الأهمية بمكان، من هذا المنطلق، ممارسة أقصى درجات الحذر عند اختيار القضايا التي يمكن تسويتها من خلال آلية التأقلم، فمثلاً لا

يمكن تطبيق هذه الآلية على النضال من أجل إسقاط نظام حكم دكتاتوري معين.

يكون النضال اللاعنيف أقوى بكثير من ما تشير إليه آليات التحول والتأقلم، حيث إن اللاتعاون والتحدي الجماهيري يستطيعان أن يغيرا مجرى الأوضاع الاجتماعية والسياسية، خاصة موازين القوى، حيث تنزع قدرة الحاكم الدكتاتوري إلى تحكّم الحكومة في العمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبالتالي عزله عن المجتمع. ويفقد جيش الخصم إمكانية الاعتماد عليه بحيث يرفض أوامر قمع المقاومين. وبالرغم من بقاء قياديي الخصم في أماكنهم ويبقى تمسكهم بأهدافهم الأصلية، إلا أن قدرتهم على العمل الفعال تؤخذ من بين أيديهم، وهذا ما يسمى الإجبار باللاعنف.

وفي بعض الحالات القصوى يمكن تطوير الظروف التي تنتج الإجبار باللاعنف إلى حدود أبعد حيث تفقد قيادة الخصم جميع قدراتها على العمل وتنهار هيكلية السلطة لديها. ويصبح توجه المقاومين الذاتي واللاتعاون والتحدي مكتملاً لدرجة تفقد الخصم حتى التحكم بهم، وترفض بيروقراطية الخصم التعاون معه، وتحدث حالة عصيان بين جنود وشرطة الخصم، ويتنصّل الشعب من قيادته السابقة منكراً وجود أي حق لها في الحكم. وبالتالي تصبح الظروف مؤاتية لنضوج آلية التغيير الرابعة، وهي تفكك نظام الخصم بحيث يصبح فاقداً للقدرة حتى على الاستسلام، ومن ثم يتناثر إلى أجزاء صغيرة.

يجب مراعاة الآليات الأربع أعلاه عند إجراء تخطيط استراتيجي للتحرر، فهي أحياناً تعمل صدفة ولكن اختيار واحدة أو أكثر منها كآلية أو آليات للتغيير في النزاع سيمكن من تشكيل استراتيجيات معززة وتبادلية. يتوقف اختيار أية آلية أو آليات على عوامل كثيرة

منها القوة المطلقة والنسبية للمجموعات المتنازعة ومواقف وأهداف مجموعة النضال اللاعنيف.

ـ دمقرطة تأثيرات التحدي السياسي

تساهم تقنيات النضال اللاعنيف، بعكس التأثيرات المركزية لأعمال العنف في تحويل المجتمع السياسي إلى ديمقراطي من خلال عدة طرق.

أحد أجزاء التأثيرات الديمقراطية سلبي، وهذا بعكس الوسائل العسكرية، حيث إن هذه التقنية لا تعطي قيادة الفئة الحاكمة وسيلة اضطهاد يمكن استخدامها ضد الشعب لإنشاء ولبقاء نظام الحكم الدكتاتوري. ويستطيع قادة حركة التحدي السياسي فرض تأثير وضغوط على أتباعهم، ولكن لا يسمح لهم سجنهم أو إعدامهم عندما يعارضونهم أو يختارون قيادات أخرى.

الجزء الآخر للتأثيرات الديمقراطية إيجابي حيث إن النضال اللاعنيف يعطي الشعب وسائل يستطيعون استخدامها للحصول على حرياتهم والدفاع عنها ضد حكم دكتاتوريين حاليين أو في المستقبل. فيما يلي عدد من التأثيرات الإيجابية للنضال اللاعنيف:

- ينتج من الخبرة في تطبيق النضال اللاعنيف أن يصبح المواطنون أكثر ثقة بأنفسهم في تحدي تهديدات النظام الحاكم وفي تحدي قدرته على فرض أساليب الاضطهاد العنيفة.

- يوفر النضال اللاعنيف أساليب اللاتعاون والتحدي التي يستطيع المواطنون من خلالها مقاومة السيطرة غير الديمقراطية من قبل أية مجموعة دكتاتورية.

- يمكن استخدام النضال اللاعنيف في تأكيد ممارسات

الحريات الديمقراطية، مثل حرية التعبير عن الرأي وحرية الصحافة والمنظمات المستقلة وحرية التجمّع لمواجهة السيطرة والقمعية.

● يساهم النضال اللاعنيف بقوة في إحياء وإعادة ولادة وتعزيز المجموعات المستقلة ومؤسسات المجتمع كما ذكرنا أعلاه، التي هي بمثابة مؤسسات حيوية بالنسبة إلى الديمقراطية بسبب قدرتها على تحريك قدرة المواطنين وفرض قيود على سلطة أي حاكم دكتاتوري في المستقبل.

● يوفر النضال اللاعنيف وسائل يستطيع المواطنون من خلالها حشد القوة في مواجهة الأعمال القمعية لشرطة وجيش الأنظمة الدكتاتورية.

● يوفر النضال اللاعنيف طرقاً يستطيع المواطنون والمؤسسات المستقلة من خلالها أن يقيدوا أو يقطعوا مصادر قوة الفئة الحاكمة، وبالتالي تهديد قدرتها على الاستمرار في السيطرة، وذلك من أجل خدمة أهداف الديمقراطية.

ـ تعقيدات النضال اللاعنيف

لقد لاحظنا من خلال هذا النقاش أن النضال اللاعنيف هو تقنية معقدة من العمل الاجتماعي، حيث يشتمل على العديد من الطرق، وعلى سلسلة من آليات التغيير ومتطلبات سلوكية محددة. ولكي يكون التحديث السياسي فعالاً، خاصة في مواجهة أنظمة الحكم الدكتاتورية، فهو يتطلب الحذر في التخطيط والتحضير، وعلى الأشخاص الذين يتوقع مشاركتهم في أعمال التحدي السياسي أن يدركوا ما هو مطلوب منهم، ويجب أن تكون المصادر اللازمة متوفرة، ثم إن على الاستراتيجيين أن يقوموا بإجراء تحليل لأكثر الطرق فعالية في تطبيق النضال اللاعنيف، وهذا هو العنصر الحيوي الذي سنوجه انتباهنا إليه ألا وهو: الحاجة إلى التخطيط الاستراتيجي.

الحاجة إلى التخطيط الاستراتيجي

تتعدد الطرق التي يمكن من خلالها بدء حملات التحدي السياسي ضد أنظمة الحكم الدكتاتورية، ففي الماضي كانت هذه الحملات تأتي من دون تخطيط وبشكل عارض، أضف إلى ذلك أن الأسباب التي أشعلت هذه الحملات هي أيضاً متنوعة، ولكنها كانت في الغالب تأتي بسبب قيام الأنظمة الدكتاتورية بممارسات همجية جديدة أو باعتقال أو قتل أشخاص ذوي اعتبار كبير أو بسبب ممارسة سياسات قمعية أو تطبيق أوامر تعسفية جديدة أو بسبب حدوث نقص في المواد الغذائية أو كنتيجة لانتهاك حرمات دينية مقدسة أو أثناء الاحتفال بذكرى حدث تاريخي هام. ونجد أحياناً أن أنظمة الحكم الدكتاتورية تقوم بعمل معين يثير سخط الشعب الذي ينتفض ضد هذا العمل دون معرفة ما ستؤول إليه الأمور. وفي بعض الأحيان يقوم بعض الأفراد أو تقوم مجموعة صغيرة تتميز بالجرأة بعمل ينال دعماً جماهيرياً، ومن ثم ينضم أشخاص آخرون إلى المقاومة في ردة فعل على ممارسات قمعية مماثلة. وفي حالات أخرى تبدأ حملات التحدي السياسي كاستجابة لدعوة من أفراد أو مجموعات للقيام بحملة من النضال ضد أنظمة الحكم الدكتاتورية.

بالرغم من أن الأعمال العفوية تتمتع بمزايا إيجابية، ولكن غالباً ما يكون لها صفات سلبية، ففي أغلب الأحيان لا يتنبأ المقاومون الديمقراطيون بردة فعل الأنظمة الدكتاتورية التي تتمثل في ممارسة الأساليب الوحشية ضد المقاومين الذين تنهار مقاومتهم نتيجة لهذه الأسباب. وأحياناً يؤدي افتقار حركات المقاومة الديمقراطية إلى التخطيط إلى نتائج وخيمة لأنها جعلت الظروف تتحكم باتخاذ قرارات مصيرية. فضلاً على ذلك، إن افتقار التخطيط في كيفية

تسيير التحول إلى النظام الدكتاتوري ساهم في ظهور دكتاتوريات جديدة حتى بعد القضاء على الأنظمة الدكتاتورية السابقة.

ـ التخطيط الواقعي

ستلعب الأعمال الجماهيرية التي تفتقر إلى التخطيط أدواراً هامة في الانتفاضة ضد أنظمة الحكم الدكتاتورية في المستقبل، ولكن من الممكن الآن إعداد أكثر الطرق فعالية للقضاء على أنظمة الحكم الدكتاتورية وتحديد الوقت الذي تكون فيه الظروف السياسية والتوجه الجماهيري قد نضجت، ومن ثم اختيار طريقة بدء حملة النضال اللاعنيف. نحتاج هنا إلى التفكير الحذر المبني على تقييم واقعي لما هي عليه الأمور وإمكانيات الشعب من أجل اختيار طرق فعالة لتحقيق الحرية في تلك الظروف.

يفضل أن نخطط من أجل أن نحصل على ما نريد تحقيقه، حيث تكمن أهمية التخطيط في أهمية الهدف الذي نسعى إلى تحقيقه، وإلى تجنب النتائج الوخيمة التي ستنعكس على الوضع في حال الفشل. إن التخطيط الاستراتيجي يزيد فرص استغلال كافة المصادر المتاحة على أكمل وجه. هذا ينطبق بشكل خاص على الحركات الديمقراطية التي تملك مصادر مادية محدودة، والتي يتعرض أنصارها إلى الخطر عند قيامهم بمحاولة إسقاط أنظمة الحكم الديمقراطية. في المقابل، تتمتع أنظمة الحكم الدكتاتورية دائماً بمصادر مادية جمة وقوة تنظيمية وبالقدرة على اقتراف الممارسات الوحشية.

إن المقصود بـ «تخطيط استراتيجيا» هو إعداد طريقة عمل تجعل من الانتقال من الوضع الحالي إلى الوضع المستقبلي المرغوب أمراً أكثر ترجيحاً، أما بالنسبة إلى غرض هذا البحث، فإن الانتقال يعني الانتقال من الدكتاتورية الحالية إلى نظام ديمقراطي في المستقبل.

وتتكوّن الخطة التي تمكننا من الوصول إلى ذلك الهدف من سلسلة من الحملات والنشاطات المنظمة الأخرى المصممة لتقوية الشعب والمجتمع الراضخين تحت نير الاضطهاد، وإضعاف الدكتاتورية. لاحظ هنا أن الهدف لا يتمثل فقط في تدمير الدكتاتورية الحالية ولكن أيضاً في إنشاء نظام ديمقراطي، فالاستراتيجيا الرئيسية التي تقتصر أهدافها على مجرد تدمير نظام الحكم الدكتاتوري، تعرض نفسها إلى مخاطر كبيرة تتمثل في ولادة دكتاتور ظالم جديد.

ـ معوقات التخطيط

لا يوجه الكثيرون ممن ينادون بأفكار التحرر في أجزاء مختلفة من العالم قدراتهم لحل مشكلة تحقيق الحرية، ونادراً ما يعترف هؤلاء بالأهمية القصوى للتخطيط الاستراتيجي قبل البدء بالعمل، وبالتالي تكون النتيجة الفشل في التوصل إلى هذه الحرية.

لماذا نجد أن القليل ممن يملكون رؤيا تتعلق بتحرر شعوبهم السياسي يقومون بوضع خطط استراتيجية شاملة للوصول إلى هذا الهدف؟ لسوء الحظ نجد أن غالبية الأشخاص الذين يشكلون مجموعات المعارضة الديمقراطية لا يدركون الحاجة إلى التخطيط الاستراتيجي أو لا يكونون معتادين أو مدربين على التفكير بطريقة استراتيجية. فالتخطيط الاستراتيجي عمل شاق. ويتعرض قادة المقاومة دائماً إلى مضايقات من قبل الأنظمة الدكتاتورية وتتغلب عليهم المسؤوليات المباشرة، وغالباً ما لا يجدون لا الأمن ولا الوقت لتطوير مهارات التفكير الاستراتيجي. في المقابل نجد أنه من الشائع القيام بأعمال تشكل ردة فعل على ما تبادر إليه الدكتاتورية، وبالتالي تكون المعارضة دائماً في خط دفاعي تسعى من خلالها إلى المحافظة على حريات محدودة أو إبطاء تقدم سيطرة الدكتاتورية أو

التسبب في مشاكل لسياسات النظام الجديدة، في أفضل الأحوال.

قد لا يرى بعض الأفراد والمجموعات حاجة حركات التحرر إلى تخطيط واسع بعيد الأمد، ويكون لديهم في المقابل اعتقاد ساذج بأنهم إذا تمسكوا بهدفهم بقوة وشدة ولفترة طويلة كافية فإنهم سينجحون بطريقة ما. ويفترض الآخرون أن ثباتهم على مبادئهم ومثالياتهم في وجه الصعوبات يعني أنهم يبذلون كل ما يستطيعون القيام به. إن الزواج مِنْ، أو التمسك بالأهداف الإنسانية والإخلاص إلى المثاليات أمر رائع، ولكنه غير مناسب أبداً للعمل على القضاء على الدكتاتورية وتحقيق الحرية.

قد يعتقد خصوم الدكتاتورية بسذاجة أن الاستخدام الكافي للعنف يؤدي إلى تحقيق الحرية، ولكن كما ذكرنا أعلاه، العنف لا يضمن تحقيق النجاح لأنه يقود إلى الهزيمة أو المآسي أو كلاهما، أضف إلى ذلك أنه في أغلب الأحيان تكون الأنظمة الدكتاتورية على أهبة الاستعداد لمواجهة النضال العنيف، ونادراً ما تكون الحقائق العسكرية لصالح الحركات الديمقراطية.

يبني بعض نشطاء حركات التحرر أعمالهم على ما تمليه عليهم أحاسيسهم، وتكون أفعالهم الناجمة عن هذا التفكير أنانية تفتقر إلى الإرشاد نحو تطوير استراتيجيا رئيسية للتحرر.

إن الأعمال المبنية على «الأفكار النيرة» التي قد يمتلكها البعض هي أيضاً محدودة. إن ما نحتاج إليه هو عمل مبني على إعداد واع لـ «الخطوات التالية» اللازمة لإسقاط الدكتاتورية. إن عدم وجود تحليل استراتيجي يؤدي إلى عدم معرفة القادة بـ «الخطوات التالية» حيث إنهم لم يفكروا بعناية بالخطوات التالية المحددة الممكنة لتحقيق الانتصار. تعتبر الإبداعية والأفكار النيرة أموراً هامة، ولكنها تبقى

بحاجة إلى الاستغلال، وذلك من أجل إحداث تقدم في الوضع الاستراتيجي للقوات الديمقراطية.

يدعو بعض الناس إلى «عمل كل شيء في آن واحد» في حالة معرفة وجود أشكال عديدة للعمل الذي يمكن استخدامه ضد الدكتاتورية ولكن من دون معرفة نقطة البدء، قد يعود هذا بالنفع ولكنه مستحيل، وخاصة في حالة وجود مقاومة ضعيفة، أضف إلى ذلك أن مثل هذا النهج لا يدل على النقطة التي تشكل مكاناً للانطلاق، ولا يدل على المكان الذي يحتاج إلى تركيز الجهود أو إلى كيفية استغلال المصادر التي عادة ما تكون محدودة.

وقد يرى البعض أن هناك حاجة إلى بعض التخطيط، ولكن قدرتهم في التفكير بهذا الشأن تتوقف عند المدى القصير أو عند الأسس التكتيكية، حيث إنهم لا يرون أن هناك حاجة ماسة أو إمكانية للتخطيط على المدى البعيد. وقد لا يستطيعون التفكير والتحليل بطريقة استراتيجية، وبالتالي يقعون في خطأ التركيز على قضايا صغيرة نسبياً من خلال الرد على أعمال الخصم بدلاً من المبادرة إلى القيام بمقاومة ديمقراطية. إن تكريس طاقة عظيمة في نشاطات قصيرة الأمد تؤدي إلى فشل هؤلاء القادة في اكتشاف طرق عمل بديلة كثيرة تقود الجهود جميعها نحو الاقتراب المستمر من تحقيق الهدف.

وربما نجد أيضاً أن بعض الحركات الديمقراطية لا تضع خطة استراتيجية شاملة للقضاء على الدكتاتورية وتركز بدلاً من ذلك، لسبب أو لآخر، على القضايا الفورية. لا يعتقد الأشخاص في الحركات الديمقراطية هذه أن جهودهم الخاصة ستؤدي إلى القضاء على الدكتاتورية، لذلك فإن التخطيط من أجل القضاء على الدكتاتورية يعتبر مضيعة للوقت أو أن العمل من أجل ذلك لن يؤدي إلى نتيجة. من المعروف أن الشعوب التي تناضل من أجل

الحرية ضد الأنظمة الدكتاتورية الهمجية تواجه قوات عاتية من الجيش والشرطة، وكأن الحكام الدكتاتوريين يستطيعون أن يفعلوا ما يحلو لهم. وبالتالي تفقد هذه الشعوب الأمل إلا أنها تتحدى الأنظمة الدكتاتورية لأسباب تتعلق بالنزاهة أو ربما لأسباب تاريخية. وبالرغم من أنهم لن يعترفوا بذلك أبداً أو أنهم لن يعوا ذلك، إلا أنهم يرون أن عملهم أصبح بلا نتيجة، وبالتالي فإن التخطيط الاستراتيجي، حسب وجهة نظرهم، لا يكون له أي جدوى.

تكون نتيجة الفشل في التخطيط الاستراتيجي مأساوية، حيث تهدر القوة وتصبح الأعمال بلا تأثير وتضيع الطاقة، ولا يتم استغلال المزايا، والتضحيات تذهب هباءً، وإذا لم يخطط الديمقراطيون بطريقة استراتيجية فإنهم سيفشلون في تحقيق أهدافهم، أضف إلى ذلك أن التخطيط الضعيف وعدم انسجام نشاطات الجهود الكبيرة لن يحركا المقاومة نحو الأمام وإنما سيؤديان إلى زيادة تحكم الدكتاتورية وسيطرتها.

بالتالي تصبح الدكتاتورية وكأنها أقوى مما هي عليه بالفعل، وتستطيع أن تعيش سنوات وعقوداً أكثر لأن خطط التحرر الاستراتيجية الشاملة نادراً ما تكون متطورة.

ـ أربعة مصطلحات هامة للتخطيط الاستراتيجي

يلزمنا وضوح في معاني أربعة مصطلحات رئيسية لكي نستطيع أن نفكر بطريقة استراتيجية، تتمثل هذه المصطلحات فيما يلي:

الاستراتيجيا الرئيسية: وهي المفهوم الذي يسعى إلى قيام مجموعة ما بتنسيق وتوجيه استخدام جميع المصادر الملائمة والمتوفرة (المصادر الاقتصادية والبشرية والأخلاقية والسياسية والتنظيمية... إلخ) من أجل تحقيق أهدافها خلال النزاع.

تحدد الاستراتيجيا الرئيسية، من خلال التركيز على أهداف المجموعة ومصادرها أثناء النزاع، أي التقنيات الأكثر ملاءمة للعمل (مثل استخدام الأسلحة أو النضال العنيف في الصراع). لذلك يجب على قيادة المقاومة أن تقيم وتخطط لمعرفة الضغوط والتأثيرات التي تستخدم ضد الخصم عند تخطيط الاستراتيجيا الرئيسية، بالإضافة إلى أن الاستراتيجيا الرئيسية تحتوي على قرارات حول أكثر الظروف ملاءمة وأفضل توقيت لبدء المقاومة.

تضع الاستراتيجيا الرئيسية الإطار الأساسي لاختيار استراتيجيات أخرى محدودة لشن النضال، وتحدد توزيع المهام العامة على مجموعات محددة وتوزيع المصادر المستخدمة في النضال.

الاستراتيجيا: وهي المفهوم الذي يتعلق بأفضل طريقة لتحقيق أهداف معينة أثناء الصراع وتعمل ضمن مجال الاستراتيجيا الرئيسية التي وقع عليها الاختيار. تعنى الاستراتيجيا باختيار وزمن وكيفية النضال وكيفية تحقيق أفضل فعالية لإنجاز أهداف معينة. يمكن مقارنة الاستراتيجيا بمفهوم الفنان، بينما تقارن الخطة الاستراتيجية بمخطط المهندس المعماري[١٢].

تحتوي الاستراتيجيا أيضاً على الجهود التي تبذل من أجل تطوير وضع استراتيجي ملائم جداً بحيث يكون الخصم فيه قادراً على التنبؤ بأن الصراع المفتوح سيجلب الهزيمة المؤكدة، وبالتالي يستسلم من دون الاضطرار إلى خوض ذلك النضال المفتوح. وإذا لم يفعل ذلك، فإن الوضع الاستراتيجي المتطور يجعل من نجاح المتحدين في النزاع أمراً مؤكداً، وتشتمل الاستراتيجيا أيضاً على كيفية العمل من أجل استخدام جيد للنجاحات عند تحقيقها.

---

(١٢) Robert Helvey, Personal Communication, 15 August 1993.

تصبح الخطة الاستراتيجيا عند تطبيقها على سير النضال الفكرة الأساسية التي تتحكم في كيفية تطوير الحملة، وكيفية وضع مركباتها المختلفة معاً لكي تساهم في تحقيق الأهداف. والجدير بالذكر أن الخطة الاستراتيجية تحتاج إلى توزيع ماهر لمجموعات عمل معينة على عمليات أصغر. إن التخطيط لاستراتيجيا حكيمة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار متطلبات النجاح لعمل تقنية النضال المختارة، لأن كل تقنية مختلفة تحتاج إلى متطلبات مختلفة، ولكن بطبيعة الحال، لا يعني مجرد أن نفي بالمتطلبات أننا ضمنا النجاح، حيث إن هناك عوامل أخرى إضافية نحتاج إليها لنحقق النجاح.

على الديمقراطيين أن يعرفوا أهدافهم بوضوح أثناء وضع الاستراتيجيا، وأن يقرروا كيفية قياس فعالية الجهود لتحقيق الأهداف، حيث إن التعريف والتحليل يسمحان للاستراتيجيين بأن يتعرفوا على متطلبات تحقيق كل هدف بدقة، أضف إلى ذلك أن الوضوح والتعريف ينطبقان على التخطيط التكتيكي.

يستخدم التكتيك وطرق العمل من أجل تنفيذ الاستراتيجيا، فالتكتيك يرتبط بمهارة استخدام القوى على أفضل وجه في وضع محدد، حيث إن التكتيك هو عمل محدد يستخدم لتحقيق هدف محدد. إن مفهوم أفضل استخدام، في ظروف محددة، لوسائل القتال المتوفرة لتنفيذ الاستراتيجيا هو الذي يحكم اختيار التكتيك، ولكي يكون التكتيك على أفضل حال علينا أن نختار التكتيك والطرق ونطبقهما مع الرعاية المستمرة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية. الكسب التكتيكي الذي لا يعزز الحصول على الأهداف الاستراتيجية يعتبر في النهاية هدراً للطاقة.

بالتالي فإن التكتيك يركز على خط سير عمل محدد ينسجم مع الاستراتيجيا العريضة كما تنسجم الاستراتيجيا العريضة مع

الاستراتيجيا الرئيسية، وعادة ما يكون التكتيك متعلقاً بالقتال. أما الاستراتيجيا فهي تشمل اعتبارات أوسع. يمكن فهم تكتيك معين على أنه جزء من استراتيجيا كاملة لمعركة أو حملة، ويطبق التكتيك على فترات من الوقت أقصر مما يكون عليه في الاستراتيجيا أو في مواقع أصغر (جغرافية أو مؤسساتية. . . إلخ) أو بواسطة عدد محدد من الناس أو لأهداف محدودة أكثر. ويكون التمييز بين الأهداف التكتيكية والهدف الاستراتيجي في أعمال العنف بواسطة معرفة ما إذا كان هدف العمل صغيراً أم كبيراً.

يستخدم الاشتباك التكتيكي الهجومي لدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية، فالاشتباكات التكتيكية هي أدوات الاستراتيجيين في خلق ظروف تعمل لصالح توجيه هجمات حاسمة ضد الخصم، وبالتالي فإن من الأهمية القصوى بمكان أن يكون المسؤولون عن تخطيط وتنفيذ العمليات التكتيكية مهرة في تقييم الوضع، وأن يختاروا أفضل الطرق ملاءمة له. وعلينا أن نقوم بتدريب الأشخاص الذي سيقومون بالمشاركة على استخدام التقنية المختارة والطرق المحددة.

تعني الطرق الأسلحة أو الوسائل المحددة للعمل، حيث إنها تشمل عشرات أشكال العمل (مثل الإضرابات والمقاطعات واللاتعاون السياسي وما شابه) في تقنية النضال اللاعنيف الموضحة سابقاً، وفي الملحق.

يعتمد تطوير خطة استراتيجية مسؤولة وفعالة للنضال اللاعنيف على العناية في التشكيل واختيار الاستراتيجيا الرئيسية والاستراتيجيات والتكتيك والطرق.

الدرس الرئيسي من هذا النقاش هو أن الاستخدام الجيد للذكاء البشري مطلوب في التخطيط الاستراتيجي الحذر للتحرر من

الدكتاتورية، لأن الفشل في التخطيط بذكاء يؤدي إلى حدوث كوارث، بينما يؤدي الاستخدام الفعال للقدرات العقلية للإنسان إلى وضع نهج استراتيجية تستخدم المصادر المتوفرة بذكاء لمضي المجتمع نحو تحقيق هدف الحرية والديمقراطية.

استراتيجية التخطيط

يحتاج قادة المقاومة إلى وضع خطة عمل شاملة من أجل زيادة فرص نجاح المقاومة، بحيث تستطيع هذه الخطة تعزيز الشعوب التي أمضت زمناً طويلاً في المعاناة، وتُضعِف في المقابل نظام الحكم الدكتاتوري وتقضي عليه، وتعمل على بناء نظام ديمقراطي قوي.

نحتاج من أجل الوصول إلى هذه الخطة إلى إجراء تقييم جيد للوضع ولخيارات العمل المؤثر المتاحة، فمن خلال هذا التحليل والتقييم، نستطيع أن نضع استراتيجيا رئيسية واستراتيجيات الحملات الخاصة ونطورها لنيل الحرية. وبالرغم من ترابط هذه الاستراتيجيات، فإن الأولى منفصلة عن الأخرى، حيث إن تطوير استراتيجيات الحملات بشكل كامل يأتي فقط بعد تطوير الاستراتيجيا الرئيسية. أضف إلى ذلك أنه سوف تكون هناك حاجة إلى عمل تصميم لاستراتيجيات الحملات من أجل تحقيق وتعزيز الأهداف الاستراتيجة الرئيسية وتعزيزها.

يتطلب تطوير استراتيجية المقاومة مراعاة العديد من الأسئلة والمهام، وعلينا هنا تعريف بعض العوامل الهامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار على مستوى الاستراتيجيا الرئيسية وعلى مستوى استراتيجيات الحملات. ويتطلب التخطيط الاستراتيجي أن يكون لدى مخططي المقاومة فهم عميق لجميع نواحي الصراع التي تشمل العوامل المادية والتاريخية والحكومية والعسكرية والثقافية والاجتماعية

والسياسية والنفسية والاقتصادية والدولية، حيث إنه لا يمكن تطوير الاستراتيجيات إلا في إطار النضال المحدد وخلفياته.

ومن الأهمية بمكان أن يقوم القادة والمخططون الاستراتيجيون بتقييم أهمية القضية والأهداف من حيث درجة استحقاقها لشن نضال واسع أم لا. والجدير بالذكر أن من الضروري تحديد الهدف الحقيقي للنضال، ولكن يجب مراعاة مسألة أن القضاء على أنظمة الحكم الدكتاتورية وحده لا يشكّل هدفاً كافياً. فالهدف في مثل هذه الصراعات يجب أن يكون متمثلاً في إنشاء مجتمع حر يحكمه نظام حكم ديمقراطي. إن وضوح هذه المسألة سيؤثر بدوره في تطوير الاستراتيجيا الرئيسية والاستراتيجيات الناجمة عنها.

وبشكل خاص، على الاستراتيجيين أن يجيبوا عن الكثير من الأسئلة الأساسية مثل:

- ما هي العوائق الرئيسية لتحقيق الحرية؟
- ما هي العوامل التي تسهّل تحقيق الحرية؟
- ما هي نقاط القوة الرئيسية لنظام الحكم الدكتاتوري؟
- ما هي نقاط الضعف المختلفة لنظام الحكم الدكتاتوري؟
- إلى أي درجة تكون مصادر قوة نظام الحكم الدكتاتوري عرضة للتأثير؟
- ما هي نقاط القوة التي تتمتع بها القوى الديمقراطية، والمواطنون بشكل عام؟
- ما هي نقاط ضعف القوى الديمقراطية، وكيف نستطيع معالجتها؟

● ما هو موقف الأطراف الأخرى التي لها دور غير مباشر في الصراع، ولكنها ساعدت، أو قد تقدم العون لنظام الحكم الدكتاتوري أو للحركة الديمقراطية وكيف؟

ـ اختيار الأساليب

يحتاج المخططون على مستوى الاستراتيجيا الرئيسية إلى اختيار أساليب النضال الرئيسية التي ستستخدم في الصراع، ويجب تقييم مزايا ومحددات العديد من تقنيات النضال البديلة، مثل الحرب العسكرية التقليدية، وحرب العصابات، والتحدي السياسي والتقنيات الأخرى.

على الاستراتيجيين مراعاة الأسئلة التالية، عند اختيار أساليب النضال: هل نوع النضال الذي يقع عليه الاختيار هو ضمن قدرات الحركة الديمقراطية؟ هل تقوم التقنية المختارة باستغلال نقاط القوة التي يتمتع بها الشعب المحكوم؟ هل تستهدف هذه التقنية نقاط ضعف نظام الحكم الدكتاتوري أم تستهدف نقاط قوته؟ هل تساعد هذه الأساليب الديمقراطيين كي يصبحوا أكثر اعتماداً على أنفسهم، أم هل يحتاجون إلى الاعتماد على أطراف أخرى أو دعم خارجي؟ ما هو سجل استخدام الأساليب المختارة في القضاء على أنظمة الحكم الدكتاتورية؟ هل تزيد الأساليب المختارة الإصابات والدمار الذي يمكن أن يحدث أثناء الصراع أم تحدّ منهما؟ ما هي التأثيرات التي ستخلفها الأساليب المختارة على نوع الحكومة، التي ستنجم عن النضال في حالة تحقيق النصر؟ يجب استثناء أنواع العمل التي تعيق الوصول إلى الهدف المنشود من الاستراتيجيا الرئيسية.

لقد طرحنا في الفصول السابقة أن التحدي السياسي يضفي مزايا مقارنة هامة على تقنيات النضال الأخرى، لذلك، فإن على

الاستراتيجيين أن يتفحصوا الصراع المحدد، ويقرروا ما إذا كان التحدي السياسي سيقدم أجوبة أكيدة للأسئلة السابقة أم لا.

ـ التخطيط من أجل الديمقراطية

علينا أن نتذكر أن هدف الاستراتيجيا الرئيسية في مواجهة أنظمة الحكم الدكتاتورية لا يتوقف ببساطة عند القضاء على الدكتاتورية، بل يستمر حتى يتم وضع نظام ديمقراطي، ويجعل من نشوء دكتاتورية جديدة أمراً مستحيلاً. يجب أن تكون أساليب النضال المختارة قادرة على المساهمة في تغيير توزيع قوى المجتمع المؤثرة من أجل تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه (القضاء على الدكتاتورية، خلق نظام ديمقراطي، استحالة ظهور دكتاتورية جديدة). من المعروف أن الشعوب ومؤسسات المجتمع المدني تكون ضعيفة في ظل وجود أنظمة الحكم الدكتاتورية، وتكون الحكومة في المقابل قوية جداً. فإذا لم يحدث تغيير في موازين القوى هذه فإن الحكام الجدد يستطيعون، إن أرادوا، أن يكونوا حكاماً دكتاتوريين كأسلافهم، بالتالي يجب أن نرفض أي «ثورة داخل القصر» أو أي انقلاب ضد الحكم.

يساهم التحدي السياسي في خلق توزيع عادل للقوى المؤثرة من خلال حشد المجتمع ضد النظام الدكتاتوري، كما بيّنا في الفصل الخامس. وتحدث هذه الأعمال من خلال عدة طرق، حيث إن تطوير قدرات النضال اللاعنيف يعني أن قدرات الحكم الدكتاتوري في مواجهة أعمال العنف لا تستطيع إرهاب المواطنين وفرض الخضوع عليهم، لأنهم يمتلكون أساليب قوية لمواجهة وإعاقة الدكتاتورية في فرض قوتها. أضف إلى ذلك أن حشد القوة الشعبية من خلال التحدي السياسي يعزز مؤسسات المجتمع المستقلة لأن الخبرة المكتسبة من ممارسة القوة المؤثرة لا تُنسى بسهولة، وستجعل المعرفة والمهارات المكتسبة أثناء

النضال من الشعب أكثر قدرة على مواجهة أي دكتاتور جديد. إن هذا التحول في موازين القوى يزيد من فرص إنشاء مجتمع ديمقراطي قوي.

ـ المساعدة الخارجية

يعتبر تقييم الأدوار النسبية للمقاومة الداخلية والضغوط الخارجية من أجل تفكيك نظام الحكم الدكتاتوري جزءاً من تحضير الاستراتيجيا الرئيسية. ناقش هذا البحث مسألة القوة الرئيسية في النضال التي يجب أن تأتي من داخل الدولة نفسها، بحيث تصبح المساعدة الدولية حاصلاً لما يحققه النضال الداخلي.

يمكن بذل الجهود لتسخير الرأي العام العالمي، كتتمة متواضعة، ضد أنظمة الحكم الدكتاتورية بناءً على أسس إنسانية وأخلاقية ودينية. ويمكن أيضاً بذل الجهود من أجل الحصول على عقوبات دبلوماسية وسياسية واقتصادية تفرضها الحكومات والمنظمات الدولية على أنظمة الحكم الدكتاتورية. فقد تأخذ هذه العقوبات شكل فرض حصار اقتصادي، وفرض حظر على بيع الأسلحة، وتخفيض مستويات الاعتراف الدبلوماسي أو قطع العلاقات الدبلوماسية، ومنع المساعدات الاقتصادية، ومنع الاستثمار في الدولة التي تحكمها أنظمة حكم دكتاتورية، بالإضافة إلى طرد ممثلي الحكومة الدكتاتورية من مختلف المنظمات الدولية ومنظمات الأمم المتحدة. أضف إلى ذلك أننا نستطيع توجيه المساعدة الدولية، المتمثلة في تقديم الدعم المالي والإعلامي، مباشرةً إلى القوى الديمقراطية.

ـ وضع استراتيجيا رئيسية

يعمل مخططو الاستراتيجيا الرئيسية على وضع أفضل خطوط عريضة لسير النضال بعد إجراء تقييم للوضع، حيث تغطي هذه

الخطوط الحاضر، وتمتد إلى التحرر في المستقبل وإلى المؤسسات النظام الديمقراطي. وعلى هؤلاء المخططين أن يسألوا أنفسهم عدداً من الأسئلة أثناء وضع الاستراتيجيا الرئيسية، حيث تشكل هذه الأسئلة (بشكل محدد أكثر مّما مضى) أنواع الاعتبارات المطلوبة لوضع استراتيجيا رئيسية لنضال يستخدم أسلوب التحدي السياسي. تتمثل هذه الأسئلة في ما يلي:

● ما هي أفضل طريقة للبدء بنضال طويل الأمد؟

● كيف يستطيع الشعب الواقع تحت نير الاضطهاد أن يحشد الثقة الكافية بالنفس والقوة لكي يتحدّى نظام الحكم الدكتاتوري ولو بشكل محدود في البداية؟

● كيف يمكن زيادة قدرة المواطنين على تطبيق اللاتعاون والتحدي، مع مرور الوقت ومع الخبرة المكتسبة؟

● ما هي أهداف سلسلة من الحملات المحدودة لاستعادة السيطرة الديمقراطية على المجتمع والتضييق على الدكتاتورية؟

● هل هناك مؤسسات مستقلة عايشت الدكتاتورية ويمكن استخدامها في النضال من أجل الحرية؟

● ما هي مؤسسات المجتمع التي يمكن استعادتها من سيطرة الحكام الدكتاتوريين، أو ما هي المؤسسات التي يجب إنشاؤها لتلبية احتياجات الديمقراطيين، وخلق أجواء من الديمقراطية حتى في ظل استمرار نظام الحكم الدكتاتوري؟

● كيف نستطيع تطوير القوة التنظيمية للمقاومة؟

● كيف يمكن تدريب المشاركين؟

● ما هي المصادر (المالية والمعدات. . . إلخ) اللازمة أثناء الصراع؟

● ما هو نوع الرمزية المؤثرة في حشد الشعب؟

● ما هي أنواع العمل التي تزيد في إضعاف مصادر قوة الحاكم الدكتاتوري وقطعها، وفي أية مراحل تستخدم؟

● كيف يستطيع الشعب المقاوم أن يستمر في الإصرار على التحدي أو يحافظ في الوقت نفسه على الانضباط اللاعنيف الضروري؟

● كيف يستطيع المجتمع أن يستمر في تلبية حاجاته الأساسية خلال مسيرة النضال؟

● كيف يمكن الحفاظ على النظام الاجتماعي خلال الصراع؟

● كيف تستطيع المقاومة الديمقراطية أن تستمر في بناء القاعدة المؤسساتية في المجتمع في مرحلة ما بعد الدكتاتورية، عندما تقترب ساعة النصر، لكي تسهل عملية التحول (من الدكتاتورية إلى الديمقراطية)؟

لا توجد هناك خطة استراتيجية موحدة لكل حركة من حركات التحرر ضد أنظمة الحكم الدكتاتورية، لأن كل حركة تسعى إلى القضاء على نظام حكم دكتاتوري معيّن، وتسعى إلى بناء نظام ديمقراطي تختلف عن حركات التحرر الأخرى. ولا يوجد وضعان متشابهان تماماً، ولكل نظام دكتاتوري خصائصه الفردية، وتختلف أيضاً قدرات الشعوب الأخرى. على مخططي الاستراتيجيا الرئيسية للنضال وفق أسلوب التحدي السياسي أن يكون لديهم فهم عميق، ليس فقط بوضع الصراع المحدد الخاص بهم، بل أيضاً بأساليب النضال المختارة(١٣).

---

(١٣) لمزيد من المعلومات انظر: Gene Sharp, *The Poltics of Nonviolent Action* (Boston, MA: Porter Sargent, 1973); Peter Ackerman and Christopher Kruegler, *Strategic Nonviolent Conflict* (Westport, CT: Praeger, 1994), and Gene Sharp, *Waging Nonviolent Struggle: 20th Century Practice and 21st Century Potential* (Westport, CT: Porter Sargent Pub.,2005).

هناك أسباب جيدة تدعو إلى الكشف عن استراتيجية النضال الرئيسية بعد أن يتم إنجازها بشكل متروٍ ومتأن، حيث إن الأعداد الكبيرة من الناس المطلوبة مشاركتهم تكون أكثر رغبة وأكثر قدرة على العمل عندما تكون على دراية بالمفهوم العام وبالتعليمات المحددة للاستراتيجيا الكبيرة. وسيكون لهذه المعرفة وقع إيجابي على معنوياتهم وعلى رغبتهم في المشاركة، وعلى التصرف كما ينبغي. وبالتالي، تصبح الخطوط العامة للاستراتيجيا الرئيسية معروفة للحكام الدكتاتوريين، وقد تؤدي معرفتهم بخصائصها إلى استخدام أساليب أقل همجية في الرد عليها، لأنهم يعرفون أنها ستعود سلباً عليهم من الناحية السياسية. ويمكن أيضاً أن تساهم معرفة خصائص محددة بالاستراتيجيا الرئيسية في إثارة نزاع وارتداد في داخل معسكر النظام الدكتاتوري نفسه.

في الوقت الذي يتم تبنّي خطة الاستراتيجيا الرئيسية للقضاء على الدكتاتورية وبناء النظام الديمقراطي، على المجموعات الموالية للديمقراطية أن تصرّ على تنفيذها، ولا يسمح إلا في حالات نادرة الانطلاق بالنضال من الاستراتيجيا الرئيسية الأولية. وعلى المخطِّطين أن يعملوا على تغيير الاستراتيجيا الرئيسية عندما تكون هناك أدلة كافية على فشلها، أو عندما تتغير ظروف النضال بشكل جذري. على أية حال، يحدث هذا التغيير فقط بعد إجراء إعادة تقييم أساسي، وعند وضع وتبنّي خطة استراتيجية رئيسية جديدة أكثر ملاءمة.

ـ تخطيط استراتيجيات الحملة

الحكمة والوعود التي تقدمها الاستراتيجيا الرئيسية المطورة للقضاء على الدكتاتورية ولبناء الديمقراطية لا تعني أنها تطبّق نفسها بنفسها. وبالتالي، نجد أن هناك حاجة إلى تطوير استراتيجيات خاصة لإرشاد الحملات الكبيرة التي تهدف إلى تفويض سلطة الحاكم الدكتاتوري،

وتقوم هذه الاستراتيجيات بدورها بدمج وإرشاد عدد من الاشتباكات التكتيكية التي تهدف إلى توجيه ضربات حاسمة إلى نظام الحكم الدكتاتوري. يجب اختيار التكتيكات وطرق العمل المحددة بشكل دقيق لكي تساهم في تحقيق أهداف كل استراتيجيا معيّنة. والجدير بالذكر أن هذا النقاش يركّز حصرياً على مستوى الاستراتيجيا.

على الاستراتيجيين الذين يضعون خطط الحملات الرئيسية، مثلهم مثل مخطّطي الاستراتيجيا الرئيسية، أن يكونوا على دراية تامة بطبيعة وتيرة عمل تقنيات النضال المختارة. وكما هو عليه الحال في فهم الضباط العسكريين لهيكلية الجيش والتكتيكات والأمور اللوجستية والذخيرة والتأثيرات الجغرافية، وما شابه، من أجل وضع الاستراتيجيا العسكرية، فإن على مخططي التحدي السياسي أن يدركوا طبيعة ومبادئ استراتيجية النضال اللاعنيف. ومن الأهمية بمكان أن ندرك أنه حتى عند اكتساب المعرفة بالنضال اللاعنيف، ومراعاة التوصيات الواردة في هذا الكتاب، والإجابة عن الأسئلة، فإن هذا لا ينتج استراتيجيات، لأن وضع استراتيجيات النضال يتطلب إبداعاً ووعياً.

على استراتيجيي التحدي السياسي أن يأخذوا بعين الاعتبار قضايا مختلفة عند وضع تخطيط لاستراتيجيات محددة لحملات مقاومة معنية، ولتطوير النضال التحرري على المدى البعيد. تشمل هذه القضايا ما يلي:

- تحديد الأهداف الخاصة للحملة ومساهمتها في تنفيذ الاستراتيجيا الرئيسية.

- مراعاة الطرق المحددة أو الأسلحة السياسية التي يمكن استخدامها في تنفيذ الاستراتيجيات المختارة. هناك أيضاً ضرورة لتحديد الخطط التكتيكية الصغيرة، وتحديد الطرق المعينة المراد استخدامها في

الضغط وفي وضع قيود على مصادر قوة النظام الدكتاتوري في الخطة الشاملة لحملة استراتيجية معينة. وعلينا أن نتذكر أن تحقيق الأهداف الرئيسية يأتي كنتجة لتنفيذ خطوات خاصة صغيرة بشكل رصين.

● تحديد كيفية ربط القضايا الاقتصادية بالنضال، الذي هو في الحقيقة نضال سياسي. ويجب أن نعالج التظلمات الاقتصادية بعد القضاء على الدكتاتورية عندما تصبح القضايا الاقتصادية قضايا بارزة في النضال، وإلا فإن التحرر من الاعتقاد الخاطئ وسحب الولاء سرعان ما يرسخ إذا لم نجد حلولاً سريعة للقضايا الاقتصادية أثناء الفترة الانتقالية نحو المجتمع الديمقراطي. هذا الإدراك للاعتقاد الخاطئ يؤدي بالتالي إلى فتح المجال أمام ظهور قوى دكتاتورية تعد بإنهاء المعاناة الاقتصادية.

● تحديد نوعية الهيكلية القيادية ونوعية نظام الإعلام القادرتين على البدء بالمقاومة، وتحديد سبل صنع القرار وسبل الإعلام المتاحة أثناء النضال، وذلك من أجل تقديم الإرشاد المستمر للمقاومين، وللشعب عامة.

● نشر أخبار المقاومة بين الشعب عامة وقوات النظام الدكتاتوري والصحافة الدولية، بحيث يجب أن تكون الادعاءات والتقارير المنشورة حقيقية دائماً، لأن المبالغة والادعاءات التي لا أساس لها تضعف مصداقية المقاومة.

● وضع خطط مستقلة وبناءة لنشاطات اجتماعية وتعليمية واقتصادية وسياسية، لتلبية حاجات الشعب أثناء النزاع، حيث يدير هذه الخطط أشخاص مرتبطون، بشكل غير مباشر، بنشاطات المقاومة.

● تحديد نوعية المساعدة الخارجية المرغوب فيها في دعم حملة معيّنة من النضال التحرري العام. كيف يمكن حشد المساعدة

الخارجية واستخدامها دون جعل النضال الداخلي معتمداً على عوامل خارجية غير مضمونة؟ يجب مراعاة اختيار أكثر المجموعات الخارجية ملاءمة للمساعدة، مثل المنظمات الأهلية (الحركات، الاجتماعية المجموعات الدينية أو السياسية، ونقابات العمال...إلخ) والحكومات و/أو الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة.

بالإضافة إلى أن على مخطِّطي المقاومة اتخاذ إجراءات للمحافظة على النظام، ولتلبية الاحتياجات الاجتماعية خلال مقاومة السيطرة الدكتاتورية، مما يخلق هيكليات بديلة ديمقراطية مستقلة تلبّي حاجات حقيقية، وتقلص مصداقية أي ادعاءات تتذرّع بأن هناك حاجة إلى ممارسة القمع والبطش من أجل المحافظة على النظام والقانون.

ـ نشر فكرة اللاتعاون

يُعتبر إدراك الشعب لفكرة اللاتعاون أمراً ضرورياً لنجاح حملة التحدي السياسي ضد الأنظمة الدكتاتورية. فمثال «سيد القرود» يرينا أن الفكرة الأساسية بسيطة، وهي أنه إذا رفض عدد كافٍ من التابعين تقديم التعاون لفترة كافية، بالرغم من القمع، فإن نظام القمع والاضطهاد يضعف وينهار.

تكون الشعوب التي تعيش في دول تحكمها أنظمة حكم دكتاتورية على علم بمفهوم اللاتعاون من مصادر عديدة، وعلى الرغم من ذلك، على القوى الديمقراطية أن تعمل على نشر هذا المفهوم عن طريق نشر قصة «سيد القرود»، أو غيرها من القصص المشابهة، بين الناس، حيث إن مثل هذه القصص تكون سهلة الاستيعاب والفهم. وعندما يصبح مصطلح اللاتعاون شائعاً، يصبح الناس قادرين على فهم صلة الدعوات المستقبلية لممارسة اللاتعاون ضد أنظمة الحكم الدكتاتورية، ويستطيعون أيضاً أن يقوموا لوحدهم

بارتجال نماذج لا تُحصى من اللاتعاون في أوضاع جديدة.

لقد أثبتت التجارب الديمقراطية إمكانية نشر الأفكار والأخبار وتعليمات المقاومة، بالرغم من الصعوبات والأخطار الناجمة عن ممارسات أنظمة الحكم الدكتاتورية ضدها. فمثلاً استطاع المقاومون التواصل، ليس فقط مع الأفراد الآخرين، وإنما مع أعداد كبيرة من الشعب أيضاً، من خلال نشر الصحف غير القانونية والنشرات والكتب والأشرطة المسموعة، وأشرطة الفيديو في مراحل لاحقة، حتى أثناء حكم النازية والشيوعية.

إن وجود تخطيط استراتيجي يتيح الفرصة لتحضير ونشر إرشادات عامة للمقاومين، بحيث تشير هذه الإرشادات إلى القضايا والظروف التي تدعو الشعب إلى الاعتراض، وإلى ممارسة اللاتعاون، وإلى كيفية تطبيق هذه الممارسات، وسيعرف الشعب كيف يتصرف في ما يتعلق بالقضايا الهامة، حتى في حال انقطاع الاتصال وانقطاع صدور أو استلام بعض التعليمات بين القادة الديمقراطيين. توفر هذه الإرشادات أيضاً اختياراً لمعرفة «تعليمات المقاومة» الزائفة، التي تصدرها الشرطة السياسية التي تدعو إلى عمل يضر بسمعة حركة المقاومة.

ـ القمع وطرق مواجهته

يقوم المخططون الاستراتيجيون بتقييم الإجراءات والأساليب القمعية، التي تشكّل رد أنظمة الحكم الدكتاتورية على أعمال المقاومة الديمقراطية، لأن معرفة كيفية الصمود والتصدي لهذه الإجراءات والأساليب، أو معرفة كيفية تجنّب تزايدها بدون الخضوع لها هي أمر ضروري. يعمل هذا التقييم من الناحية التكتيكية، وفي ظروف خاصة، على تحذير الشعب والمقاومين من إجراءات القمع المحتملة، فتتوافر لديهم المعرفة بمخاطر المشاركة في المقاومة، أضف إلى ذلك أن هذا التقييم يتيح

المجال لتوفير رعاية طبية للإصابات التي تلحق المقاومين نتيجة لأساليب القمع التي يوجهها الحكام الدكتاتوريون ضدهم.

يُبلي الاستراتيجيون حسناً إذا تناولوا مسألة استخدام تكتيكات وطرق تساهم في تحقيق الهدف المحدد للحملة أو التحرر، وتقلل أو تمنع في الوقت نفسه ممارسات القمع الموجهة ضد المقاومين الديمقراطيين. مثلاً تكون المظاهرات والمسيرات ضد أنظمة الحكم الدكتاتورية المتعنتة مؤثرة، ولكنها قد تعرّض حياة الآلاف للخطر. في المقابل، قد يكون البقاء في البيوت، والإضراب، أو أعمال اللاتعاون الواسعة التي يقوم بها موظفو الخدمة المدنية أكثر تأثيراً من المظاهرات التي تعرّض حياة الكثيرين للخطر.

يقول البعض إن أعمال المقاومة الاستفزازية التي يتعرض فيها الكثيرون لخطر الإصابة تلزم لأغراض استراتيجية، ولكن يجب مراعاة مسألة حجم الإصابات والإنجازات التي يمكن تحقيقها. هل سيتصرف الناس والمقاومة بانضباط بدون استخدام العنف خلال فترة النضال؟ هل يستطيعون مقاومة الأعمال التي تستفزهم وتدعوهم إلى استخدام العنف؟ على المخططين أن يراعوا الإجراءات التي يمكن استخدامها للمحافظة على الانضباط اللاعنيف مع المحافظة على المقاومة بالرغم من الممارسات الهمجية والوحشية. هل تكون هذه الإجراءات، التي تتمثل في العهود وتصريحات الساسة والمنشورات التي تدعو إلى الانضباط وتدعو منظمي المظاهرات ومقاطعة الأشخاص والمجموعات التي تطالب باستخدام العنف، مؤثرة؟ على القادة أن يكونوا متيقظين لوجود عملاء للأنظمة الدكتاتورية يحثون المتظاهرين على استخدام العنف.

ـ الالتزام بالخطة الاستراتيجية

يجب عدم إشغال القوى الديمقراطية بالتحركات الصغيرة التي

يقوم بها الحكام الدكتاتوريون لإبعادهم عن الاستراتيجيا الرئيسية واستراتيجيا الحملة الخاصة، عندما يتم الانتهاء من وضع الخطة الاستراتيجية. وبالتالي يكون التركيز على نشاطات هامة: أضف إلى ذلك أنه يجب علينا ألا نسمح للعواطف اللحظية، التي تشكّل ردة فعل على ممارسات الأنظمة الدكتاتورية الوحشية أن تغير مجرى المقاومة الديمقراطية وتأخذها بعيداً عن الاستراتيجيا الرئيسية أو استراتيجية الحملة. إن ممارسات الأنظمة الدكتاتورية الهمجية تهدف إلى إجبار القوى الديمقراطية على التخلي عن خطة النضال اللاعنيف واستخدام العنف، وبالتالي تجد هذه الأنظمة مبرراً لاستخدام القوة ودحر المقاومة الديمقراطية بسهولة.

إن جودة التحليل الأساسي تعطي الفرصة للقوى الديمقراطية لكي تسير نحو الأمام مرحلة بعد مرحلة. والجدير بالذكر أن تغييرات للتكتيكات وللأهداف الفورية ستحدث بطبيعة الحال، لكن القادة الجيدين يستطيعون استغلال جميع الفرص. على أية حال، لا تكون هذه التغييرات أهدافاً للاستراتيجيا الرئيسية أو للحملات الخاصة، وعلينا أن ندرك أن التطبيق المتأني للاستراتيجيا الرئيسية المختارة ولاستراتيجيات الحملات الخاصة سيساهم بشكل كبير في النجاح.

ممارسة التحدي السياسي

تكون المهام الأولية الموكلة إلى الشعب في حالات الشعور بالضعف والخوف مهام قليلة المخاطر، وتعمل على بناء الثقة بين الناس. هذا النوع من الأعمال، مثل وضع اللباس بطريقة غير مألوفة، يعبّر عن رأي معارض، ويمنح الفرصة للمشاركة الجماهيرية الواسعة في أعمال معارضة. وفي حالات أخرى، نستطيع تركيز العمل الجماعي على قضايا صغيرة غير سياسية، مثل تأمين مصدر

مياه. وعلى الاستراتيجيين أن يختاروا قضية معروفة بشكل واسع ويصعب رفض ميزاتها، فالنجاح في مثل هذه الحملات المحدودة يعالج تظلمات معيّنة، ويقنع الشعب في الوقت نفسه بأن لديه قوة.

يجب ألا يهدف استراتيجيو الحملات في الصراعات الطويلة إلى سقوط كامل وفوري لنظام الحكم الدكتاتوري، وإنما إلى تحقيق أهداف محدودة، ويجب ألا تتطلب جميع الحملات مشاركة جميع قطاعات المواطنين.

على استراتيجيي التحدي أن يأخذوا بعين الاعتبار مسألة كيف أن الحملات يختلف بعضها عن بعض في بدايتها وعند منتصفها، وحين اقتراب نهاية النضال الطويل، وذلك عند التفكير في سلسلة من الحملات الخاصة لتنفيذ الاستراتيجيا الرئيسية.

ـ مقاومة مختارة

إن تنفيذ حملات منفصلة ذات أهداف خاصة مختلفة في مراحل النضال الأولى يعود بالفائدة الكبيرة، حيث إن هذه الحملات المختارة تأتي متتالية، وقد يحدث تداخل زمني بين اثنتين أو ثلاث منها.

من الضروري، أثناء تخطيط استراتيجية «مقاومة مختارة»، تحديد قضايا أو تظلمات محددة خاصة تمثل الاضطهاد العام الذي يمارسه نظام الحكم الدكتاتوري، بحيث تكون هذه القضايا بمثابة الأهداف الملائمة لتنفيذ الحملات تحقيقاً لأهداف استراتيجية متوسطة ضمن الاستراتيجيا الرئيسية الكلية.

يجب الحصول على هذه الأهداف الاستراتيجية المتوسطة من خلال القوة المتوفرة حالياً والمتوقعة للحركات الديمقراطية، وهو ما يساعد على ضمان سلسلة من الانتصارات التي ترفع المعنويات

وتساهم أيضاً في تحول متزايد لموازين القوى لصالح القوى الديمقراطية على المدى البعيد للنضال.

يجب أن تركز استراتيجيات المقاومة المختارة أولاً على قضايا اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، بحيث يتم الاحتفاظ بجزء من النظام الاجتماعي والسياسي بعيداً عن سيطرة الحاكم الدكتاتوري، أو استرجاع السيطرة على جزء يتحكّم به الحكام الدكتاتوريون، أو منع هدف خاص عن الحكام الدكتاتوريين. يجب على حملة المقاومة المختارة أن تضرب، إن أمكن، في نقطة واحدة أو أكثر من نقاط ضعف الدكتاتورية، كما جاء ذكره أعلاه، وبالتالي يحقق الديمقراطيون أكبر تأثير ممكن باستخدام قوتهم المتوافرة.

يحتاج الاستراتيجيون إلى تخطيط استراتيجيا الحملة الأولى على الأقل في مراحل مبكرة، بحيث يشمل هذا التخطيط ماهية أهدافها المحددة، وكيف تساعد في تحقيق الاستراتيجيا الرئيسية المختارة، وإن أمكن، من الحكمة وضع خطوط عامة لاستراتيجيات المرحلتين الثانية أو الثالثة، بحيث يجب على هذه الاستراتيجيات أن تنفذ الاستراتيجيا الرئيسية المختارة بإرشاداتها العامة.

ـ تحدّ رمزي

تكون الأعمال الأولى في مراحل بداية حملة تقويض نظام الحكم الدكتاتوري ذات طابع سياسي ومحدودة المدى، وتكون مصممة لاختبار الرأي العام والتأثير فيه، وإعداد المواطنين لنضال مستمر من خلال اللاتعاون والتحدي السياسي.

تأخذ الأعمال الأولى من اللاتعاون والتحدي السياسي شكل احتجاجات رمزية، أو أعمال رمزية من اللاتعاون المحدود أو المؤقت، فإذا كان عدد الأشخاص الراغبين في العمل صغيراً، تكون هذه

الأعمال مقتصرة على وضع الزهور على أماكن ذات أهمية رمزية، وإذا كان عدد الأشخاص الراغبين في المشاركة كبيراً، يتم تنفيذ أعمال تتمثل في التوقف عن جميع النشاطات لمدة خمس دقائق، أو الصمت لعدة دقائق. وفي حالات أخرى، يستطيع عدد من الأفراد تنفيذ إضراب عن الطعام أو الاعتكاف في مكان ذي أهمية رمزية، أو مقاطعة قصيرة للحصص يقوم بها الطلاب أو الاعتصام في مكتب هام، ستواجه مثل هذه الأعمال الأكثر شدة ممارسات قمعية قوية.

بعض الأعمال الرمزية، مثل الاعتصام أمام قصر الحاكم الدكتاتوري أو مقار قيادة الشرطة السياسية، تتخللها مخاطر شديدة، ولا يُنصح باستخدامها عند بدء الحملة.

عادة ما تؤدي أعمال الاحتجاج الرمزية الأولية إلى اهتمام عالمي، مثل المظاهرات الجماهيرية في بورما عام ١٩٨٨، والاحتلال الذي نفّذه الطلاب والإضراب عن الطعام في ساحة تيانمين في بكين عام ١٩٨٩. ويشير عدد الإصابات الكبير بين المتظاهرين في كلتا الحالتين إلى العناية الفائقة التي يجب على الاستراتيجيين مراعاتها في تخطيط الحملات، فبالرغم من وقع مثل هذه الأعمال الأخلاقي والنفسي العظيم، فإنها لا تقضي على الأنظمة الدكتاتورية، حيث إنها تبقى بشكل كبير رمزية، ولا تحدِث تغييراً في مركز قوة أنظمة الحكم الدكتاتورية.

من الصعب الفصل بين مصادر قوة نظام الحكم الدكتاتوري بشكل كامل وسريع في المراحل الأولى من النضال، لأن هذا يتطلب أن يقوم الشعب أجمعه وجميع مؤسسات المجتمع، التي كانت في الماضي خاضعة بشكل كبير، برفض تام وتحدٍ مفاجئ لنظام الحكم عن طريق استخدام اللاتعاون الجماهيري الواسع. لم يحدث هذا الأمر بعدُ، وسيكون تحقيقه صعب المنال. لذلك، فإن وجود حملة سريعة من اللاتعاون الكامل ومن التحدي هو استراتيجيا غير

واقعية لحملة في مراحل مبكرة ضد نظام حكم دكتاتوري.

ـ نشر المسؤولية

يقع عبء النضال على قطاع واحد أو أكثر من المواطنين خلال تنفيذ حملة معيّنة من المقاومة، ثم يتحول إلى مجموعات أخرى من المواطنين في مراحل لاحقة من حملات النضال. مثلاً، يقوم الطلاب بتنفيذ إضرابات احتجاجاً على قضايا تعليمية، ويقوم القادة الدينيون والمؤمنون بالتركيز على قضايا الحريات الدينية، ويقوم عمال سكك الحديد بمراعاة إجراءات السلامة بدقة من أجل إبطاء حركة القطارات، ويقوم الصحفيون بتحدي الرقابة من خلال نشر صفحات تحتوي على فراغات تمثل المقالات الممنوعة، وتقوم الشركة بتقديم تقارير حول فشلها في إيجاد واعتقال أشخاص مطلوبين من أعضاء المعارضة الديمقراطية. إن تقسيم حملات المقاومة، بحسب نوع القضية، وبحسب مجموعات السكان، يعطي أقساماً من المواطنين فرصة للاستراحة بينما تستمر المقاومة.

تُعتبر المقاومة المختارة ذات أهمية خاصة في الدفاع عن وجود واستقلالية المجموعات والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية خارج نطاق سيطرة نظام الحكم الدكتاتوري (تمّت مناقشة هذا الموضوع باختصار في الصفحات السابقة). وتعطي مراكز القوة هذه القواعد المؤسساتية، التي يستطيع المواطنون من خلالها فرض ضغوطات أو مقاومة السيطرة الدكتاتورية، فلا عجب، إذن، أن تكون مراكز القوة هذه من الأهداف الأولى لنظام الحكم الدكتاتوري.

ـ استهداف قوة الدكتاتور

ينبغي للاستراتيجيين أن يعُدّوا لكيفية تقييد مصادر قوة الحكام الدكتاتوريين عندما يتطور النضال إلى ما وراء الاستراتيجيات

الأولية، وينتقل إلى مراحل متقدمة ذات طموحات أكبر، بحيث يكون الهدف متمثلاً في استخدام اللاتعاون الجماهيري لخلق وضع استراتيجي يعمل لصالح القوى الديمقراطية.

يعمل الاستراتيجيون على تخطيط المزيد من اللاتعاون والتحديث الطموح لقطع مصادر قوة نظام الحكم الدكتاتوري عندما تكتسب المقاومة الديمقراطية القوة، بحيث يكون الهدف زيادة الشلل السياسي، وفي النهاية تفكك الدكتاتورية نفسها.

هناك ضرورة لأخذ الحيطة والحذر عند تخطيط كيفية عمل القوى الديمقراطية، لغرض إضعاف الدعم الذي قدمه الناس والمجموعات في السابق إلى النظام الدكتاتوري. هل سيُضعف الكشف عن الممارسات الهمجية للنظام دعم الناس له، وهل يمكن القضاء على الدكتاتورية من خلال الكشف عن الكوارث الناتجة من سياساته الاقتصادية أو من خلال فهم جديد؟ ويجب حث أنصار الحكام الدكتاتوريين على أن يكونوا على الأقل «محايدين» في نشاطهم، أو يفضل أن يكونوا أنصاراً فعّالين للحركة الديمقراطية.

يجب أن يتم التركيز خلال تخطيط وتطبيق التحدي السياسي واللاتعاون على أنصار ومساعدي الحكام الدكتاتوريين، ومنهم جماعة الحكام الدكتاتوريين الداخلية وحزبهم السياسي والشرطة والبيروقراطيين، ويكون التركيز خاصة على الجيش.

يجب إجراء تقييم جيد لدرجة موالاة الجيش (الجنود والضباط) لنظام الحكم الدكتاتوري، ومن ثم تحديد ما إذا كانت القوات العسكرية عرضة لتأثير القوى الديمقراطية. هل هناك الكثير من الجنود والضباط الذين هم غير راضين وخائفين؟ هل هناك إمكانية لإبعاد الكثير من الجنود والضباط عن النظام الحاكم لأسباب شخصية

أو عائلية أو سياسية؟ ما هي العوامل الأخرى التي تجعل الجنود الضباط عرضة لتحوّل ديمقراطي؟

يجب وضع استراتيجيا خاصة في المراحل المبكرة من النضال التحرري للتواصل مع جنود وموظفي الحكم الدكتاتوريين، من خلال الكلمات والرموز والأعمال التي تستطيع القوى الديمقراطية عبرها إعلام الجنود أن النضال التحرري سيكون شديداً ومصيرياً ودؤوباً. على الجنود أن يعرفوا أنه سيكون للنضال مواصفات خاصة مصممة لتقويض الدكتاتورية ولا تعمل على تهديد حياة الجنود. ويكون الهدف الأسمى لهذه الجهود تقويض الروح المعنوية للجنود، ومن ثم تحويل ولائهم وطاعتهم لصالح الحركة الديمقراطية. ويمكن توجيه استراتيجيات أخرى لاستهداف الشرطة وموظفي الحكومة.

يجب عدم تفسير محاولة الحصول على تعاطف، ومن ثم الحث على العصيان بين قوات الحكام الدكتاتوريين على أنها تشجع القوات العسكرية على القضاء السريع على الأنظمة الدكتاتورية من خلال عمل عسكري، لأن مثل هذا العمل لا يرسخ ديمقراطية عملية، كما أن الانقلاب على النظام الحاكم لا يعالج علاقات القوى بين الشعب والحكام. لذلك، من الضرورة تخطيط كيفية العمل على إقناع الضباط العسكريين المتعاطفين بأن لا حاجة إلى انقلاب عسكري أو حرب مدنية على الدكتاتورية.

يستطيع الضباط المتعاطفون أن يؤدوا دوراً حيوياً في النضال الديمقراطي، مثل نشر أخبار سحب الولاء واللاتعاون في قوات الجيش، وتشجيع عدم الفعالية المتعمدة، وتجاهل الأوامر، ودعم رفض ممارسة القمع. ويستطيع العسكريون أيضاً تقديم أشكال مختلفة من المساعدة اللاعنفية للحركة الديمقراطية، مثل توفير ممر آمن، ومعلومات وطعام، ولوازم طبية وما شابه.

يُعتبر الجيش أحد المصادر الهامة لقوة الحكام الدكتاتوريين، لأنه يستطيع أن يستغل الوحدات العسكرية المنضبطة وأسلحتها بشكل مباشر في الهجوم ومعاقبة الشعب العاصي. وعلى استراتيجيي التحدي أن يتذكروا أنه سيكون من الصعب، أو من المستحيل، تفكيك الدكتاتورية إذا كانت الشرطة والبيروقراطيون والقوات العسكرية تقدم الدعم الكامل للدكتاتورية وتطيع أوامرها. وبالتالي، على الاستراتيجيين الديمقراطيين إعطاء الاستراتيجيا التي تستهدف تحويل ولاء قوات الحكام الدكتاتوريين أولوية قصوى.

على القوى الديمقراطية أن تتذكر أن سحب الولاء والعصيان بين القوات العسكرية هما في غاية الخطورة على أعضاء هذه القوات، إذ يعاقب الجنود والشرطة عقاباً قاسياً إذا قاموا بأي عمل يعصون فيه الأوامر الموجهة إليهم ويتمرّدون عليها. يجب على القوى الديمقراطية ألا تطلب من الجنود والضباط أن يتمردوا مباشرة، وبدلاً من ذلك نستطيع أن نوفر الاتصال لنوضح أن هناك العديد من الأشكال الأمنية نسبياً من «العصيان الخفي» الذي يمكنهم ممارسته؛ فمثلاً تستطيع الشرطة والجيش تنفيذ التعليمات التي تتعلق بممارسة القمع، ولكن بطريقة غير فعالة، أو ادعاء الفشل في إيجاد أشخاص مطلوبين، أو تحذير المقاومين كي يتفادوا القمع والاعتقالات والأبعاد المخطط لها، والإحجام عن تقديم معلومات هامة إلى ضباطهم الأعلى منهم. ويستطيع الضباط الذين يسحبون ولاءهم بدورهم تجاهل تمرير أوامر القمع وفق تسلسل الأوامر. ويستطيع الجنود إطلاق النار فوق رؤوس المتظاهرين، ويستطيع موظفو الحكومة إضاعة ملفات وتعليمات، والعمل من دون فعالية، أو التمارض لكي يبقوا في البيت.

ـ التحولات في الاستراتيجيا

يقوم استراتيجيو التحدي السياسي بتقييمٍ مستمر لطريقة تنفيذ

الاستراتيجيا الرئيسية واستراتيجيات الحملات الخاصة؛ فهناك احتمال أن لا يسير النضال وفق المتوقع، وبالتالي يجب إعداد التحولات المطلوبة في الاستراتيجيا؛ ما الذي نستطيع أن نفعله لزيادة قدرة الحركة على السيطرة على المبادرة؟ في هذه الحالة يكون من الضروري تحديد المشكلة وإجراء تقييم استراتيجي، وربما تحويل مسؤوليات النضال إلى مجموعة مختلفة من السكان، وحشد مصادر قوة إضافية، وتطوير مسارات جديدة للعمل. وعند الانتهاء من هذا الأمر نقوم بتنفيذ الخطة الجديدة فوراً.

في المقابل، كيف تستطيع القوى الديمقراطية استغلال الفوائد غير المتوقعة، والتقدم نحو إحداث شلل للدكتاتورية إذا سار النضال بصورة أفضل من المتوقع، وبدأت الدكتاتورية تنهار في وقت مبكر؟ وهو ما سنجيب عنه لاحقاً.

تفكيك النظام الدكتاتوري

إن التأثير المتراكم، الناتج من حملات تحدٍ سياسي ناجح، ومنفَّذ بطريقة جيدة، يعزّز المقاومة، وينشئ ويوسع مجالات في المجتمع تواجه الدكتاتورية فيها حدوداً على سيطرتها الفعالة. توفر هذه الحملات أيضاً خبرة هامة في كيفية رفض التعاون، وكيفية تقديم التحدي السياسي. وتكون هذه الخبرة بالغة الفائدة عندما يحين وقت اللاتعاون والتحدي على مستوى جماهيري.

وكما ناقشنا سابقاً، فإن الطاعة والتعاون والاستسلام أمور حيوية إذا أراد الحكام الدكتاتوريون أن يكونوا أقوياء، فمن دون الحصول على مصادر القوة السياسية تضعف قوة الحكام الدكتاتوريين، ومن ثم تنهار. إن سحب الدعم يُعتبر أهم عمل مطلوب لتفكيك الدكتاتورية. ومن الأهمية دراسة كيف يمكن التأثير في مصادر القوة من خلال التحدي السياسي.

تعتبر أعمال الرفض الرمزية والتحدي من ضمن الأساليب المتوافرة التي تقوّض سلطة النظام الحاكم الأخلاقية والسياسية، وبالتالي شرعيته، حيث يستمد هذا النظام قوته وسلطته من الطاعة والتعاون الذي يحصل عليه. نعبّر عن الرفض الأخلاقي للحكم الدكتاتوري من خلال العمل الذي يهدد وجود الدكتاتورية بشكل خطير، ويلزم سحب التعاون والطاعة في قطع مصادر قوة النظام الحاكم الأخرى.

يتمثل مصدر القوة الثاني الهام في الموارد البشرية، أي عدد وأهمية الأشخاص والمجموعات التي تطيع الحكام وتتعاون معهم أو تساندهم. وعندما ينفذ اللاتعاون بواسطة قطاعات كبيرة من السكان، فإن هذا يشكل خطراً كبيراً على النظام الحاكم، فمثلاً إذا توقف موظفو الحكومة عن العمل بفعاليتهم المعتادة، أو حتى إذا بقوا في بيوتهم، فإن هذا يضرّ بالأجهزة الإدارية بشكل خطير.

وإذا كان من ضمن الأشخاص والمجموعات التي تمارس اللاتعاون أشخاص قاموا مسبقاً بتزويد خبرات ومعرفة متخصصة، فإن الحكام الدكتاتوريين يصبحون في وضع يرون فيه أن قدرتهم على تنفيذ ما يريدون قد ضعفت بشكل خطير، وتتقلص كثيراً حتى قدرتهم على اتخاذ قرارات تنمّ عن دراية، وعلى تطوير سياسات فعالة.

ويصبح السكان أكثر ميلاً نحو العصيان واللاتعاون إذا ضعفت أو تغيرت التأثيرات النفسية والفكرية (المسمّاة بالعوامل غير الملموسة) التي تحثّ الناس عادة على إطاعة الحكام ومساعدتهم.

إن حصول الحكام الدكتاتوريين على مصادر مادية سيؤثر في قوتهم بشكل مباشر. وعند سيطرة القوى الديمقراطية على المصادر المالية والنظام الاقتصادي والأملاك والمصادر الطبيعية والمواصلات ووسائل الاتصالات، يصبح مصدر كبير من مصادر قوة الحكام

الدكتاتوريين عرضة للزوال. أضف إلى ذلك أن الإضراب، والمقاطعة، وزيادة الاستقلالية، والسيطرة على الإعلام والمواصلات تضعف النظام الحاكم.

وكما ذكرنا مسبقاً، فإن قدرة الحكام الدكتاتوريين على التهديد وتنفيذ العقوبات ضد أجزاء مهتاجة وعاصية وغير متعاونة هي المصدر المركزي لقوة الحكام الدكتاتوريين، ويمكن إضعاف هذا المصدر بطريقتين: **الأولى**، إذا كان المواطنون مستعدين، كما هو الحال في الحرب، للمخاطرة بنتائج خطيرة كثمن للتحدي (أي أن الاضطهاد الذي يمارسه الحكام الدكتاتوريون لا يضمن الطاعة المطلوبة)؛ **والثانية**، إذا قامت الشرطة والقوات العسكرية بسحب ولائها، فردياً أو جماعياً، أو عند قيامها بتجنّب أو رفض تنفيذ أوامر الاعتقال أو الضرب أو إطلاق النار على المقاومين. وإذا أصبح الحكام الدكتاتوريون غير قادرين على الاعتماد على الشرطة والقوات العسكرية لتنفيذ القمع، تتهدد الدكتاتورية بشكل خطير.

باختصار، يتطلب نجاح العمل ضد دكتاتورية متجذرة تقليص أو إزالة مصادر قوة النظام الحاكم من خلال اللاتعاون والتحدي. فمن دون التزوّد المستمر بالمصادر الضرورية للقوة، تضعف الدكتاتورية ومن ثم تنهار. لذلك فإن التخطيط الاستراتيجي الماهر للتحدي السياسي ضد أنظمة الحكم الدكتاتورية يتطلب استهداف أهم مصادر قوة الحكام الدكتاتوريين.

ـ تصعيد الحرية

يزداد نمو المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في «فضاء الديمقراطية» في المجتمع، وتتقلص سيطرة الأنظمة الدكتاتورية من خلال التحدي السياسي أثناء مرحلة المقاومة

المختارة. وعندما تصبح مؤسسات المجتمع المدنية أقوى، مقارنة بالدكتاتورية، ينشغل المواطنون في بناء المجتمع المستقل خارج نطاق سيطرة الحكام الدكتاتوريين. ويمكن تنفيذ اللاتعاون للدفاع عن الفضاء الديمقراطي المكتسب في حال تدخّل الدكتاتورية لوقف «تصعيد الحرية»، وتواجَه الدكتاتورية بـ «جبهة» أخرى من النضال.

يقود هذا العمل المشترك بين المقاومة وبناء المؤسسات إلى حرية حقيقية، مما يجعل من انهيار الدكتاتورية ومن بناء النظام الديمقراطي الرسمي أمراً لا يمكن تجنبّه، لأن موازين القوى في المجتمع قد تغيرت كلياً.

بولندا في عامي ١٩٧٠ و١٩٨٠ خير مثال على أعمال استعادة المجتمع والمؤسسات من قبل المقاومة؛ لقد تعرضت الكنيسة الكاثوليكية في بولندا للاضطهاد، لكنها لم تكن قط تحت السيطرة الشيوعية الكاملة. وفي عام ١٩٧٦، شكل عدد من المفكرين والعمال مجموعات، مثل لجنة الدفاع عن العمال، لتطوير أفكارهم السياسية. ثم أثبتت نقابة التضامن قوتها وقدرتها على تنفيذ إضرابات فعالة، وبالتالي فرضت قانونيتها عام ١٩٨٠. وشكّل الفلاحون والطلاب ومجموعات أخرى كثيرة منظمات مستقلة، وعندما أدرك الشيوعيون أن هذه المجموعات غيّرت واقع موازين القوى، قاموا بحظر حركة التضامن وعادوا إلى الحكم العسكري.

واستمرت مؤسسات المجتمع المستقلة في بولندا في العمل، بالرغم من فرض الحكم العسكري، وتنفيذ الاعتقالات، وفرض العقوبات القاسية. واستمرت عشرات الصحف والمجلات غير القانونية في الصدور، وقامت دور النشر غير القانونية بنشر مئات الكتب سنوياً، وقام الكتّاب المشهورون بمقاطعة المنشورات الشيوعية ودور النشر الحكومية، واستمر العديد من النشاطات المشابهة في أجزاء أخرى من المجتمع.

كانت الحكومة الشيوعية العسكرية تحت نظام حكم يروزلسكي العسكري توصف في مرحلة من المراحل بأنها تقف على رأس المجتمع، حيث احتل الموظفون الرسميون مكاتب الحكومة وأبنيتها، وكان في استطاعة النظام الحاكم أن يضرب في قلب المجتمع من خلال تنفيذ العقوبات والاعتقالات والسجن ومصادرة المطبوعات وما إلى ذلك. ولكن الدكتاتورية لم تستطع السيطرة على المجتمع، ومن هذا المنطلق أصبح القضاء على النظام الحاكم مسألة وقت.

هناك إمكانية لإنشاء «حكومة ديمقراطية موازية» عندما تكون الدكتاتورية مسيطرة على المراكز الحكومية، حيث تقوم هذه الحكومة بمهامها، وتحصل على موالاة والتزام وتعاون المواطنين ومؤسسات المجتمع، وبالتالي يُحرم الحكام الدكتاتوريون من ميزات الحكم، وتحل الحكومة الديمقراطية الموازية محل الحكم الدكتاتوري بشكل كامل، منفذّة بذلك جزءاً من التحول إلى النظام الديمقراطي، وعندما يحين الوقت يتم تبنّي دستور إجراء انتخابات كجزء آخر من التحول.

ـ تفكيك النظام الدكتاتوري

يتم تصعيد حركة التحدي واللاتعاون بينما يكون التحول المؤسساتي للمجتمع جارياً. لذلك، على استراتيجيي القوى الديمقراطية التفكير في مرحلة مبكرة في مسألة أنه سيأتي وقت تجتاز فيه القوى الديمقراطية المقاومة المختارة وتطلق تحدياً جماهيرياً. تحتاج مسألة إنشاء وبناء وتوسيع قدرة المقاومة إلى وقت، ويحتاج تطوير التحدي الجماهيري إلى عدد من السنوات قبل حدوثه. لذلك يجب إطلاق حملات من المقاومة المختارة ذات أهداف سياسية في هذه الفترة الانتقالية، حيث يشارك فيها أعداد كبيرة من المواطنين من مختلف قطاعات المجتمع، وتصبح نقاط ضعف الدكتاتورية أكثر وضوحاً في

حال توفّر تحدٍ سياسي منضبط ومستمر يتمثل في تصعيد النشاطات.

يجلب التحدي السياسي القوي، الذي يعمل جنباً إلى جنب مع بناء مؤسسات مستقلة، انتباهاً دولياً واسعاً لصالح القوى الديمقراطية، وينتج أيضاً استنكاراً دبلوماسياً دولياً، ومقاطعات وحصاراً دعماً للقوى الديمقراطية (كما حصل في بولندا).

على الاستراتيجيين أن يدركوا أن في بعض الحالات جاء انهيار الدكتاتورية بسرعة فائقة، كما حدث في ألمانيا الشرقية عام ١٩٨٩، بسبب قطع مصادر القوة بشكل كبير نتيجة ثورة عامة للمواطنين ضد الدكتاتورية، ولكن يبقى هذا النموذج نادر الحدوث، ويفضَّل التخطيط لنضال طويل الأمد (مع التحضير لنضال قصير).

يجب الاحتفال بالانتصارات خلال مسيرة النضال التحرري حتى في القضايا المحدودة، حيث يجب الاعتراف بالذين يحققون النصر. فالاحتفالات مع أخذ الحيطة والحذر، تساعد على الحفاظ على الروح المعنوية اللازمة لمراحل مستقبلية من النضال.

ـ معالجة النصر بطريقة مسؤولة

على مخططي الاستراتيجيا الرئيسية الإعداد مقدماً للطرق الممكنة والمفضَّلة لاختتام النضال الناجح، من أجل منع ظهور دكتاتورية جديدة، وضمان الإنشاء التدريجي لنظام ديمقراطي قوي.

على الديمقراطيين أن يعدّوا لكيفية معالجة التحول من الدكتاتورية إلى الحكومة المؤقتة في نهاية النضال. ويفضّل في ذلك الوقت إنشاء حكومة عاملة بسرعة، شرط ألا تكون الحكومة القديمة بوجوه جديدة. ويجب تحديد أجزاء هيكلية الحكومة السابقة التي يجب إزالتها كلياً، بسبب طبيعتها الضمنية التي هي في الواقع ضد الديمقراطية (مثل

الشرطة السياسية)، ومعرفة أجزاء الهيكلية السابقة، التي يمكن الاحتفاظ بها، ومن ثم تطبيق الديمقراطية عليها، لأن وجود فراغ حكومي يتيح المجال لظهور فوضى أو دكتاتورية جديدة.

يجب أيضاً النظر مقدماً في تحديد ماهية السياسة مع الرسميين ذوي المواقع العليا للدكتاتورية، بعد تفكيك قوتها، مثلاً، هل يجب محاكمة الحكام الدكتاتوريين؟ هل سيُسمح لهم بمغادرة البلاد إلى الأبد؟ ما هي الخيارات الأخرى التي تنسجم مع التحدي السياسي والحاجة إلى إعادة بناء البلد وبناء الديمقراطية بعد النصر؟ من الضروري تجنّب حمامات الدم لأنها تعود بالضرر على إمكانية وجود نظام ديمقراطي في المستقبل.

يجب أن تكون لدينا خطط واضحة للتحول إلى الديمقراطية، بحيث تكون هذه الخطط جاهزة للتطبيق عندما تضعف الدكتاتورية أو تنهار، لأن هذه الخطط تمنع ظهور جماعة أخرى تقوم بمصادرة قوة الدولة من خلال انقلاب عسكري. ويجب أن تكون هناك خطط لتأسيس حكومة ديمقراطية دستورية تمنح حريات سياسية وفردية كاملة. أما الفشل في التخطيط، فيضيّع مكتسبات ثمينة للغاية.

تفقد الدكتاتورية السيطرة عند مواجهة مواطنين معزَّزين باستمرار، ومواجهة نمو مجموعات ومؤسسات ديمقراطية مستقلة، وبالتالي يجد الحكام الدكتاتوريون أن أنظمتهم ستنهار، حيث يعمل الإغلاق في المجتمع ومسيرات التحدي والنشاطات الأخرى باستمرار على تقويض أنظمة الحكم الدكتاتورية والمؤسسات المرتبطة بها. ومع مرور الوقت، يصبح الحكام الدكتاتوريون ضعفاء بلا قوة نتيجة لهذا التحدي واللاتعاون وعدم مشاركة الجماهير، وبالتالي ينتصر المدافعون عن الديمقراطية من دون عنف، وتتفكك الدكتاتورية أمام أعين الشعب المتحدّي.

لا يُعتبر نجاح كل مجهود من هذه المحاولات سهلاً وسريعاً، لذلك علينا أن نتذكر أن الحروب العسكرية فيها النصر وفيها الهزيمة، لكن التحدي السياسي يوفر إمكانية حقيقية لتحقيق النصر. وكما ذكرنا سابقاً، نستطيع زيادة فرص النجاح بشكل كبير من خلال تطوير استراتيجيا رئيسية، ومن خلال تخطيط استراتيجي حذر، ومن خلال العمل الجاد والنضال الشجاع المستمر.

أسس ثبات الديمقراطية

يُعتبر تفكك نظام الحكم الدكتاتوري سبباً لاحتفال عظيم، إذ يوفر معنى للمرح وللاسترخاء وللعرفان للناس الذين عانوا مدة طويلة، ودفعوا ثمناً باهظاً أثناء النضال. إنهم سيشعرون بالفخر بأنفسهم وبكل من ناضل معهم من أجل نيل الحرية السياسية. ليس كل من ناضل سيعيش ليرى ذلك اليوم، ولكن الناس سيذكرون من عاش ومن مات كأبطال ساعدوا على إعادة كتابة تاريخ الحرية في بلادهم.

ولكن، لسوء الحظ، هذا لا يعني أنه قد حان الوقت لتقليل الحذر، فحتى بعد النجاح في تفكيك نظام الحكم الدكتاتوري من خلال استخدام التحدي السياسي، لا بد من اتخاذ إجراءات وقائية حذرة، وذلك لمنع ظهور نظام قمع جديد تولّده حالة الفوضى التي تلي مرحلة القضاء على نظام القمع القديم. على قادة القوى التي تدعم الديمقراطية أن يكونوا على استعداد مسبق للتحول المنظم إلى الديمقراطية، ثم يجب تفكيك الهيكلية الدكتاتورية، ومن ثم بناء الأسس الدستورية والقانونية ومعايير السلوك لديمقراطية قوية.

يجب ألا يعتقد أحد أن مجتمعاً مثالياً سيظهر فور سقوط نظام الحكم الدكتاتوري، فسقوط الحكم الدكتاتوري هو بمثابة نقطة البدء التي تتيح، تحت ظروف حرية أفضل، المجال لبذل جهود طويلة

الأمد لتطوير المجتمع وتلبية حاجاته الإنسانية بشكل أفضل. ستستمر المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخطيرة لسنوات طويلة، وهو ما يتطلب تعاون الكثير من الناس والجماعات على إيجاد حل لها. فعلى النظام السياسي الجديد أن يوفر فرصاً أمام الناس، رغم اختلاف آرائهم، لكي يكملوا العمل البناء والتطوير السياسي لمعالجة المشاكل في المستقبل.

ـ خطر نشوء دكتاتورية جديدة

لقد حذرَنَا أرسطو منذ زمن بعيد قائلاً: «غالباً ما يتحول حكم الفئة القليلة إلى حكم استبدادي»[١٤] . . . والتاريخ يوفر لنا أمثلة على ذلك مثل اليعاقبة ونابليون في فرنسا، والبلاشفة في روسيا، وآيات الله في إيران، ومجلس الدولة العسكرية لاستعادة القانون والنظام في بورما، وفي مناطق أخرى، حيث يرى بعض الأفراد والجماعات في سقوط النظام القمعي فرصة ليصبحوا هم الأسياد الجدد. وقد تختلف دوافع هؤلاء الأفراد والجماعات، ولكن غالباً ما تكون النتائج متشابهة، بحيث يصبح نظام الحكم الدكتاتوري الجديد أشد بطشاً وتحكماً من نظام الحكم الدكتاتوري القديم.

يحاول بعض أعضاء نظام الحكم القديم، وحتى قبل انهيار نظام الحكم الدكتاتوري، أن يقطعوا الطريق أمام نضال التحدي نحو الديمقراطية من خلال شن انقلاب عسكري للاستيلاء على النصر الذي حققته المقاومة الشعبية. وقد يدّعي هؤلاء أنهم يطردون نظام الحكم الدكتاتوري، ولكن في الواقع تجدهم يسعون إلى فرض نموذج مطور عن النموذج القديم.

---

(١٤) Aristotle, *The Politics*, book V, chap. 12, p. 223.

ـ منع الانقلابات

هناك طرق نستطيع من خلالها دحر الانقلابات في المجتمعات الحديثة التحرر. وقد تكون المعرفة مقدماً بهذه القدرة الدفاعية كافية لردع القيام بأية محاولة انقلاب، حيث إن التحضير يولّد الوقاية[١٥].

يسعى منفّذو الانقلابات إلى طلب غطاء شرعي يوفر لهم القبول بحقهم السياسي والأخلاقي في الحكم، فوراً بعد بدء الانقلاب. ويتمثل المبدأ الأساسي الأول للعمل ضد الانقلابات هنا في إنكار الشرعية التي يسعى منفّذو الانقلابات إلى الحصول عليها.

ثم يطالب منفّذو الانقلابات القادة المدنيين والمواطنين بأن يكونوا داعمين لهم أو منحازين إليهم، أو أن يكونوا في حالة من السلبية. ثم يطالبون بتعاون الاختصاصيين والمستشارين والبيروقراطيين وموظفي الحكومة والأوصياء والقضاء، وذلك من أجل ترسيخ سيطرتهم على المجتمع الذي وقع فيه الانقلاب. ثم تأتي مطالبتهم بخضوع الأشخاص الذين يعملون في النظام السياسي ومؤسسات المجتمع والاقتصاد والشرطة والجيش، وتنفيذ أعمالهم المعتادة بحسب التعديلات التي تفرضها أوامر وسياسات منفّذي الانقلاب.

أما المبدأ الأساسي الثاني للعمل ضد الانقلابات، فيتمثل في مقاومة منفّذي الانقلابات من خلال اللاتعاون والتحدّي، حيث يجب منع التعاون والمساعدة اللازمين عنهم، أي أننا نستخدم أساليب النضال نفسها التي استخُدمت ضد النظام الدكتاتوري وضد التهديدات الجديدة، ولكن مع التنفيذ المباشر. وإذا مُنعت عن الانقلاب الشرعية والتعاون يموت جوعاً سياسياً، ونستعيد فرصة بناء مجتمع ديمقراطي.

---

(١٥) لمزيد من المعلومات عن الانقلابات ضد المقاومة، انظر: Gene Sharp, *The Anti-Coup* (Boston, MA: The Albert Einstein Institution, 2003).

ـ كتابة الدستور

يتطلب النظام الديمقراطي الجديد دستوراً يعمل على تأسيس إطار الحكومة الديمقراطية المرغوب فيه، حيث يضع هذا الدستور أهداف الحكومة، ومحددات سيطرتها، وأساليب وأوقات الانتخابات التي تمارس من أجل اختيار الموظفين الحكوميين والمشرّعين وحقوق المواطنين الطبيعية، وعلاقة الحكومة الوطنية بمستويات الحكومة الأدنى الأخرى.

يجب الفصل بين السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، بشكل واضح لكي تبقى الحكومة المركزية ديمقراطية. ويجب تقييد أعمال الشرطة والمخابرات والجيش بشكل قوي يمنع أي تدخل قانوني سياسي. ويفضل أن ينص الدستور على إنشاء نظام فدرالي مع وجود امتيازات هامة تُمنح للمستويات الإقليمية، وعلى مستوى الولايات، وعلى المستوى المحلي للحكومة، وذلك من أجل الحفاظ على النظام الديمقراطي، ومنع ظهور توجهات دكتاتورية؛ فمثلاً يمكن في بعض الحالات تطبيق نظام الأقاليم السويسري الذي يعطي مناطق صغيرة نسبياً امتيازات كبيرة، مع بقائها جزءاً من الدولة ككل.

وعند وجود دستور، كهذا، يتمتع بهذه الخصائص في حقبة سابقة من تاريخ البلد المحرر حديثاً، فإن من الحكمة إعادة استخدامه من جديد، مع إجراء التعديلات الضرورية المطلوبة. أما في حالة عدم وجود دستور مسبق، فإنه يفضَّل العمل بدستور مؤقت، وإلا فعلينا أن نضع دستوراً جديداً، الأمر الذي يتطلب الكثير من الوقت والتفكير، بالإضافة إلى أنه يفضل مشاركة الجماهير عند وضع الدستور، وعند تصديق أو تعديل أي نص من الدستور تصبح موافقة الجماهير ضرورية. والجدير بالذكر أنه علينا اتخاذ الحيطة لكي

نتجنب وضع وعود في الدستور يستحيل تحقيقها، أو وضع أحكام يتطلب تنفيذها وجود حكومة عالية المركزية، حيث إن كلا الأمرين يسهل الطريق أمام نشوء نظام حكم دكتاتوري.

يجب أن تكون لغة الدستور سهلة الفهم من قبل غالبية الشعب، فيجب ألا يكون الدستور معقداً أو غامضاً إلى درجة أن المحامين أو النخب الأخرى فقط هم من يستطيعون فهمه.

ـ سياسة دفاع ديمقراطية

قد تواجه الدولة المحرَّرة تهديدات أجنبية تحتاج مواجهتها إلى قدرات دفاعية، وقد تواجه هذه الدولة تهديداً من محاولات أجنبية للسيطرة عليها اقتصادياً أو سياسياً أو عسكرياً.

لذلك، علينا أن نأخذ تطبيق مبادئ التحدي السياسي على الحاجة إلى الدفاع الوطني محمل الجد، وذلك من أجل الحفاظ على الديمقراطية الداخلية[١٦]. فعند وضع قدرات المقاومة مباشرة في أيادي الشعب، تصبح الدول الحديثة التحرر قادرة على تجنّب الحاجة إلى بناء قدرات عسكرية كبيرة تهدد الديمقراطية، أو تتطلب تسخير مصادر اقتصادية هائلة تلزم في تحقيق أهداف أخرى.

علينا أن نتذكر أن بعض المجموعات ستقوم بتجاهل الأحكام الدستورية من أجل إنشاء نظام حكم دكتاتوري جديد، لذلك سيكون هناك دور، دائماً، يؤديه الشعب في ممارسة التحدي السياسي واللاتعاون ضد أي نظام حكم دكتاتوري ينشأ، ومن أجل الحفاظ على الهيكلية والحقوق والإجراءات الديمقراطية.

---

(١٦) انظر: Gene Sharp, *Civilian - Based Defense: A Post-Military Weapons System* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1990).

ـ مسؤولية مستحقة

لا تأتي ثمار النضال اللاعنيف في إضعاف الحكام الدكتاتوريين وإطاحتهم فقط، وإنما أيضاً في تقوية وتعزيز الشعوب التي عانت اضطهاد هؤلاء الحكام، حيث يُمكِّن هذا التعزيز الشعوب، التي شعرت في يوم من الأيام أنها مجرد حجارة شطرنج أو ضحايا، من تذليل القوة بشكل مباشر بحيث يحصلون، معتمدين على جهودهم، على حرية أكبر وعدالة أعظم. وتنعكس نتائج تجربة النضال النفسية الهامة إيجابياً على زيادة ثقة الشعوب بنفسها وزيادة احترامها لنفسها.

إن إحدى أهم النتائج المفيدة على المدى البعيد لاستخدام النضال اللاعنيف في بناء حكومة ديمقراطية، تتمثل في أن المجتمع يصبح أكثر قدرة على معالجة المشاكل الحالية والمشاكل المستقبلية، التي قد تشمل فساد الحكومة أو ممارستها القمع ضد مجموعات معينة، أو عدم وجود عدالة اقتصادية ووضع قيود على المساواة الديمقراطية في النظام السياسي. وتصبح الشعوب التي لديها خبرة في ممارسة التحدي السياسي أقل عرضة لأنظمة الحكم الدكتاتورية.

إن معرفة استخدام النضال اللاعنيف توفر بعد التحرر طرقاً للدفاع عن الديمقراطية والحريات المدنية، وحقوق الأقليات، وامتيازات الحكومات المحلية والإقليمية، والمؤسسات الأهلية. وتمكّن هذه الطرق أيضاً الأفراد والمجموعات من التعبير عن معارضة قضايا هامة بطرق سليمة، من دون اللجوء إلى الإرهاب وحرب العصابات التي قد تمارسها بعض مجموعات المعارَضة.

إن القصد من طرح هذه الأفكار في اختيار التحدي السياسي أو النضال اللاعنيف هو مساعدة الأفراد والمجموعات في مسعى من أجل التخلص من الاضطهاد الدكتاتوري، وإنشاء نظام ديمقراطي

دائم يحترم الحريات الإنسانية والأعمال الجماهيرية التي تهدف إلى تطوير المجتمع.

هناك ثلاثة استنتاجات رئيسية للأفكار المطروحة في هذا العمل، وهي:

- التحرر من أنظمة الحكم الدكتاتورية أمرٌ ممكنٌ.
- الحصول على هذا التحرر يتطلب العناية التامة في التفكير والتخطيط.
- يجب توخي الحذر والعمل الدؤوب والنضال المنضبط، الذي يكون أحياناً باهظ الثمن.

إن القول الشائع «لا تأتي الحرية مجاناً» هو قول صحيح، إذ لا يوجد قوة خارجية تمنح الشعوب المضطهدة الحرية التي تطمح إليها، وعلى الناس أن يتعلموا كيف يحصلون على تلك الحرية بأنفسهم، وهذا لن يكون سهلاً. إن فهم الناس لما هو مطلوب منهم لنيل الحرية يمكّنهم من وضع خطط عمل تقودهم إلى نيل تلك الحرية، بالرغم من العناء الطويل، ومن ثم يمكّنهم، من خلال المثابرة، من بناء نظام ديمقراطي جديد، ومن تجهيز أنفسهم من أجل الدفاع عن هذا النظام. إن الحرية التي تأتي من خلال هذا النوع من النضال ستبقى، ويكون الحفاظ عليها من خلال التلاحم الجماهيري لحمايتها وتدعيمها.

مُلحـق

أساليب العمل باستخدام اللاعنف(*)

أساليب الاحتجاج والإقناع باستخدام اللاعنف

تصريحات رسمية

١ ـ خطابات عامة

٢ ـ رسائل معارضة أو تأييد

٣ ـ بيانات تصدر عن منظمات ومؤسسات

٤ ـ تصريحات علنية موقّعة

٥ ـ بيانات عن المظالم والمطالب

٦ ـ تقديم عرائض جماهيرية

مخاطبة الجماهير العريضة

٧ ـ شعارات وكاريكاتورات ورموز

٨ ـ لافتات وملصقات وإعلانات تظاهرية

٩ ـ نشرات وكتيبات وكتب

(*) لمزيد من التفاصيل حول تعريف هذه الأساليب، انظر: Gene Sharp, *The Politics of Nonviolent Action*, Part Two and *The Methods of Nonviolent Action* (Boston: Porter Sargent, 1973), and later editions.

١٠ ـ صحف ودوريات

١١ ـ تسجيلات وإذاعة وتلفزيون

١٢ ـ كتابة في الجو وعلى الأرض

احتجاجات جماعية

١٣ ـ تفويض

١٤ ـ أحكام صورية (هزلية)

١٥ ـ جماعات ضاغطة (اللوبي)

١٦ ـ اعتصامات

١٧ ـ انتخابات صورية (هزلية)

أعمال رمزية عامة

١٨ ـ رفع الأعلام وعرض الألوان الرمزية

١٩ ـ ارتداء الرموز الخاصة

٢٠ ـ الصلاة والعبادة

٢١ ـ توزيع أغراض تتضمّن رموزاً خاصة

٢٢ ـ التعري تعبيراً عن الاحتجاج

٢٣ ـ إتلاف الشخص لممتلكاته الخاصة

٢٤ ـ استخدام أضواء ترمز إلى مغزى معين

٢٥ ـ عرض اللوحات الفنية المعبرة

٢٦ ـ استخدام الطلاء كنوع من الاحتجاج

٢٧ ـ استخدام إشارات وأسماء جديدة

٢٨ ـ استخدام الأصوات كرموز

٢٩ ـ استصلاح رمزي للعقارات

٣٠ ـ إيماءات بذيئة

ممارسة الضغط على الأفراد

٣١ ـ ملازمة المسؤولين

٣٢ ـ توبيخ المسؤولين

٣٣ ـ المؤاخاة

٣٤ ـ الاعتكاف

المسرح والموسيقى

٣٥ ـ مشاهد مسرحية تهكمية

٣٦ ـ تأليف المسرحيات وعزف الموسيقى

٣٧ ـ استخدام الغناء

المواكب

٣٨ ـ مسيرات

٣٩ ـ الاستعراض

٤٠ ـ مواكب دينية

٤١ ـ الحجيج

٤٢ ـ قافلة سيارات

تكريم الموتى

٤٣ ـ الحداد السياسي

٤٤ ـ الجنازات الرمزية

٤٥ ـ الجنازات التظاهرية

٤٦ ـ زيارة المقابر

التجمعات الشعبية

٤٧ ـ التجمع من أجل الاحتجاج أو التأييد

٤٨ ـ لقاءات احتجاجية

٤٩ ـ لقاءات احتجاجية مموهة

٥٠ ـ عقد الندوات

انسحاب وتنصّل

٥١ ـ الخروج من مكان معين

٥٢ ـ الصمت

٥٣ ـ رفض التشريفات

٥٤ ـ إدارة الظهر

أساليب اللاتعاون الاجتماعي

نبذ الأشخاص

٥٥ ـ المقاطعة الاجتماعية

٥٦ ـ مقاطعة اجتماعية انتقائية

٥٧ ـ حجب العواطف (عدم إظهار العواطف)

٥٨ ـ الحرمان

٥٩ ـ التحريم

اللاتعاون مع الأحداث الاجتماعية والتقاليد والمؤسسات

٦٠ ـ تعليق النشاطات الاجتماعية والرياضية

٦١ ـ مقاطعة الشؤون الاجتماعية

٦٢ ـ إضرابات الطلاب

٦٣ ـ العصيان الاجتماعي

٦٤ ـ الانسحاب من المؤسسات الاجتماعية

الانسحاب من النظام الاجتماعي

٦٥ ـ البقاء في المنزل

٦٦ ـ اللاتعاون الشخصي الشامل

٦٧ ـ «هروب» العمال

٦٨ ـ الخلوة

٦٩ ـ الاختفاء الجماعي

٧٠ ـ الهجرات الاحتجاجية

أساليب اللاتعاون الاقتصادي
(١) المقاطعة الاقتصادية

أعمال يقوم بها المستهلكون

٧١ ـ مقاطعة المستهلكين

٧٢ ـ عدم استهلاك المنتجات المقاطعة

٧٣ ـ سياسة التقشف

٧٤ ـ الامتناع عن دفع الأجور

٧٥ ـ رفض الاستئجار

٧٦ ـ مقاطعة المستهلكين الوطنيين

٧٧ ـ مقاطعة المستهلكين الدوليين

أعمال يقوم بها العمال والمنتجون

٧٨ ـ مقاطعة عمالية

٧٩ ـ مقاطعة المنتجين

الأعمال التي يقوم بها الوسطاء

٨٠ ـ مقاطعة المزودين والوكلاء

أعمال يقوم بها أصحاب الأملاك والمدراء

٨١ ـ مقاطعة التجار

٨٢ ـ الامتناع عن تأجير أو بيع الممتلكات

٨٣ ـ منع التوظيف، وإغلاق المؤسسات

٨٤ ـ رفض المساعدة الصناعية

٨٥ ـ إضراب عام للتجار

ـ أعمال يقوم بها أصحاب المصادر المالية

٨٦ ـ سحب الودائع البنكية

٨٧ ـ الامتناع عن دفع الرسوم والمستحقات والضرائب

٨٨ ـ الامتناع عن دفع الديون والفوائد

٨٩ ـ قطع المخصصات والقروض

٩٠ ـ الامتناع عن دفع المداخيل الحكومية

٩١ ـ الامتناع عن قبول النقد الحكومي

الأعمال التي تقوم بها الحكومات

٩٢ ـ الحصار الاقتصادي المحلي

٩٣ ـ وضع أسماء تجار على القائمة السوداء

٩٤ ـ حظر البيع دولياً

٩٥ ـ حظر الشراء دولياً

٩٦ ـ الحظر التجاري الدولي

أساليب اللاتعاون الاقتصادي
(٢) الإضراب

الإضرابات الرمزية

٩٧ ـ الإضراب الاحتجاجي

٩٨ ـ المغادرة الفورية

الإضرابات الزراعية

٩٩ ـ إضرابات الفلاحين

١٠٠ ـ إضراب عمال المزارع

١٠١ ـ رفض العمل الإلزامي

١٠٢ ـ إضراب المعتقلين

١٠٣ ـ إضراب أحد فروع الصناعة

١٠٤ ـ إضراب المهنيين

الإضرابات الصناعية العادية

١٠٥ ـ إضراب منشأة صناعية

١٠٦ ـ إضراب الصناعة

١٠٧ ـ الإضراب التضامني

الإضرابات الجزئية

١٠٨ ـ الإضراب التصاعدي

١٠٩ ـ إضراب الصدمة

١١٠ ـ الإضراب التباطئي

١١١ ـ إضراب التقيد بالأنظمة

١١٢ ـ الإضراب بالغياب المَرَضي (تمارُض)

١١٣ ـ الإضراب بالاستقالة

١١٤ ـ الإضراب المحدود

١١٥ ـ الإضراب المحدد

الإضرابات الصناعية المزدوجة

١١٦ ـ الإضراب المعمم

١١٧ ـ الإضراب العام

الجمع بين الإضرابات والإغلاقات الاقتصادية

١١٨ ـ هارتال (Hartal)، أي إضراب مؤقت للتعبير عن الاحتجاج

١١٩ ـ الإغلاق الاقتصادي

أساليب اللاتعاون السياسي

نبذ السلطة

١٢٠ ـ سحب الولاء

١٢١ ـ رفض التأييد العام

١٢٢ ـ خطابات وكتابات تدعو إلى المقاومة

امتناع المواطنين عن التعاون مع الحكومة

١٢٣ ـ مقاطعة الهيئات التشريعية

١٢٤ ـ مقاطعة الانتخابات

١٢٥ ـ مقاطعة الوظائف والمراكز الحكومية

١٢٦ ـ مقاطعة الدوائر والوكالات والهيئات الحكومية الأخرى

١١٢٧ ـ الانسحاب من المؤسسات التربوية الحكومية

١٢٨ ـ مقاطعة المنظمات التي تدعمها الحكومة

١٢٩ ـ رفض مساعدة الجهات التنفيذية

١٣٠ ـ إزالة إشارات وعلامات المكان الخاصة

١٣١ ـ رفض الموظفين المعيّنين

١٣٢ ـ رفض حل المؤسسات القائمة

بدائل الجمهور للطاعة

١٣٣ ـ معارضة وامتثال بطيء

١٣٤ ـ العصيان في حالة غياب الإشراف المباشر

١٣٥ ـ العصيان الجماهيري

١٣٦ ـ العصيان المقنع

١٣٧ ـ رفض تفريق الحشود

١٣٨ ـ الاعتصام

١٣٩ ـ رفض التجنيد الإجباري والإبعاد

١٤٠ ـ الاختباء والهروب واستخدام الهويات الزائفة

١٤١ ـ عصيان مدني للقوانين غير الشرعية

أعمال يقوم بها موظفو الحكومة

١٤٢ ـ امتناع محدد عن المساعدة من قبل أركان الحكومة

١٤٣ ـ قطع خطوط اتصال الأوامر والمعلومات

١٤٤ ـ المماطلة والإعاقة

١٤٥ ـ لا تعاون إدارياً عاماً

١٤٦ ـ لا تعاون قضائياً

١٤٧ ـ عدم فعالية مقصود، ولا تعاون انتقائياً مع جهات السلطات التنفيذية

١٤٨ ـ التمرد

أعمال تقوم بها الحكومات المحلية

١٤٩ ـ مراوغات وتأخيرات شبه قانونية

١٥٠ ـ لا تعاون وحدات حكومية ذات صلاحية

أعمال حكومية دولية

١٥١ ـ تغيير في العلاقات الدبلوماسية والعلاقات الأخرى

١٥٢ ـ تأخير وإلغاء الأحداث الدبلوماسية

١٥٣ ـ سحب الاعتراف الدبلوماسي

١٥٤ ـ قطع العلاقات الدبلوماسية

١٥٥ ـ الانسحاب من المنظمات الدولية

١٥٦ ـ رفض العضوية في الهيئات الدولية

١٥٧ ـ الطرد من المنظمات الدولية

أساليب التدخل اللاعنيف

التدخل النفسي

١٥٨ ـ الانكشاف أمام العناصر الطبيعية

١٥٩ ـ الصيام

(أ) صيام الضغط المعنوي

(ب) الإضراب عن الطعام

(ج) صيام الساتياجراها (من أجل تغيير الخصم كلياً)

١٦٠ ـ المحاكمة المعكوسة

١٦١ ـ التحرش باستخدام اللاعنف

التدخل الجسدي

١٦٢ ـ الاعتصام

١٦٣ ـ الاعتصام وقوفاً

١٦٤ ـ الاعتصام ركوباً

١٦٥ ـ الاقتحام

١٦٦ ـ الطوف

١٦٧ ـ الصلاة اقتحاماً

١٦٨ ـ غارة اللاعنف

١٦٩ ـ غارات اللاعنف الجوية

١٧٠ ـ غزو اللاعنف

١٧١ ـ الاعتراض اللاعنيف

١٧٢ ـ الحاجز اللاعنيف

١٧٣ ـ الاحتلال اللاعنيف

التدخل الاجتماعي

١٧٤ ـ تأسيس نماذج اجتماعية جديدة

١٧٥ ـ إرهاق التسهيلات

١٧٦ ـ المماطلة

١٧٧ ـ المقاطعة الكلامية

١٧٨ ـ مسرح المغاوير

١٧٩ ـ مؤسسات اجتماعية بديلة

١٨٠ ـ نظام اتصالات بديل

التدخل الاقتصادي

١٨١ ـ قلب الإضراب

١٨٢ ـ الإضراب الاعتصامي

١٨٣ ـ استيلاء على الأراضي باستخدام اللاعنف

١٨٤ ـ تحدي الحصار

١٨٥ ـ تزوير بدافع سياسي

١٨٦ ـ الشراء الوقائي الاحتكاري

١٨٧ ـ حجز الموجودات (الأصول)

١٨٨ ـ إغراق الأسواق بالسلع

١٨٩ ـ حماية محددة

١٩٠ ـ أسواق بديلة

١٩١ ـ أنظمة مواصلات بديلة

١٩٢ ـ مؤسسات اقتصادية بديلة

التدخل السياسي

١٩٣ ـ إرهاق الأنظمة الإدارية

١٩٤ ـ كشف هويات العملاء السريين

١٩٥ ـ الرغبة في السجن

١٩٦ ـ العصيان المدني للقوانين «المحايدة»

١٩٧ ـ العمل بدون تواطؤ

١٩٨ ـ ازدواجية السلطة والحكومة الموازية

البدائـــل الحقيقيـــة

جين شـارب

مؤسسة ألبرت أينشتاين

محتوى الدراسة الثانية

تطوير بديل حقيقي للحرب وأشكال العنف الأخرى

من المعروف أن العنف داخل المجتمع والعنف السياسي بكافة أشكاله، سواء كان حرباً أو إرهاباً أو دكتاتورية أو من خلال ممارسة القمع أو اغتصاب السلطة أو ممارسة القتل الجماعي، هو بحد ذاته مشكلة خطيرة. جميع المشاريع المطروحة لحل مشكلة العنف وما ينتج منه باءت بالفشل، وبالتالي تبقى مسألة العنف مشكلة بانتظار الحل لأن الحلول المطروحة قائمة على أساس غياب فهم كافٍ لطبيعة العنف. إن الفشل في فهم المشكلة يجعل من حلها أمراً صعباً أو حتى مستحيلاً. من هذا المنطلق يأتي الهدف من هذه المقالة وهو البحث عن فهم بديل لطبيعة مشكلة العنف التي أصبحت واسعة الانتشار في المجتمعات وفي الأروقة السياسية، ومن ثم تقديم مقترحات حول حل لهذه المشكلة[١].

هناك أولاً الحاجة إلى خلق فهم وتحليل للظروف التي تمكننا من تقليص الاعتماد على الخيار العسكري أو وسائل العنف الأخرى لحل أي صراع بشكل كبير. علينا أن نعرف لماذا يُعتبر العنف أمراً ضرورياً سواء كانت المبررات جيدة أو سيئة وكيف أن التغيير الجذري يمكن أن يتحقق دون اللجوء إلى العنف.

وجهة النظر التي تطرحها هذه المقالة بسيطة ولكن أساسية لحل مشكلة العنف في الصراعات السياسية والعالمية. المهم أن نعي أن وجود الصراع في المجتمع وفي القضايا السياسية هو أمر حتمي، وفي حالات كثيرة يكون هذا الصراع أمراً مرغوباً فيه. تسوى بعض

(١) مصطلح العنف المستخدم هنا محصور في معنى العنف الجسدي ضد الأفراد لغرض إيقاع إصابة أو موت أو أي عمل يؤدي إلى مثل هذه النتائج وليس من وجهة النظر الأخلاقية أو السياسية.

الخلافات بالاعتماد على أساليب سلمية مثل المفاوضات والحوار والتراضي. هذه الأساليب عندما تكون القضايا قيد الخلاف غير أساسية، وحتى في هذا الحالات فإن الحل يتأثر بميزان قوى أطراف النزاع أكثر مما يتأثر بتقييم مشترك لحل عادل.

تكون القضايا الأساسية في العديد من الصراعات مهددة أو يعتقد أنها تكون كذلك، وهذا ما يسمى بالنزاعات الحادة التي لا تكون الحلول التي تتطلب تنازلات مناسبة لها حيث نجد أن أحد أطراف الصراع على الأقل يرى أن من الضرورة بمكان شن حرب على خصومه الذين يضمرون له العداء. وعادة ما يعتقد الناس أن النزاعات الحادة تنشأ من أجل تحقيق الحرية أو العدالة أو من أجل الدفاع عن الدين أو نشر الحضارة أو من أجل مقاومة وهزيمة العنف العدائي الذي يفرض الاضطهاد واللاعدالة وحتى الدكتاتورية. العنف العدائي يمارَس للاعتداء على المبادئ الأخلاقية أو الدينية أو الكرامة الإنسانية، حتى إنه يهدد بقاء شعب ما على قيد الحياة.

عادة ما ينظر أطراف النزاعات الحادة إلى أي تنازل أو إذعان أو هزيمة على أنها كارثة تحيق بمبادئهم ومعتقداتهم ومجتمعهم وحتى حياتهم. ويعتقد أطراف النزاع في مثل هذه الحالات أن هناك ضرورة لشن حرب لا هوادة فيها ضد الخصم.

ـ الحاجة إلى وسائل لشن الصراعات

الحروب وأشكال العنف الأخرى وظفت لخدمة أغراض مختلفة، اما العنف الدولي والسياسي فهما يوظفان في النزاعات الحادة من أجل شن حرب للدفاع عن قضايا يعتقد أنها جيدة وشريفة، فالعنف أصبح بديلاً ضرورياً للخنوع السلبي للشر الأكبر.

أغلب الأنظمة السياسية تصف الحروب وأشكال العنف الأخرى

على أنها «الخيار النهائي»، أي أن أشكال العنف تأتي بعد استنفاد جميع الخيارات الأخرى بحيث تكون أقوى النشاطات التي يمكن تطبيقها وتكون الوسيلة الأخيرة للضغط أو العقاب أو القوة عند فشل جميع الخيارات الأخرى، في هذه الحالة، وحسب ما يعتقده الناس، أن العنف يستخدم للدفاع عن كل ما هو جيد ويستحق البقاء.

لا يوجد إمكانية لتخفيض الاعتماد على الحروب وأشكال العنف الأخرى بشكل كبير في النزاعات الحادة إلا إذا فهمنا طبيعة الدور الذي يلعبه العنف.

من الجهل أن نعتقد أن المفاوضات أو الحوار هما الرد المناسب لحل النزاعات التي تكون فيها القضايا الأساسية مهددة بالخطر، حيث لا يتخلى الخصوم عن أهدافهم أو أساليبهم دون قتال، ولا يعقل هنا أن نتوصل إلى حل فيه فوز لطرفي النزاع حيث لا يستحق الطرف الدكتاتوري ومرتكبو جرائم القتل الجماعي أن يفوز بأي شيء.

نحن نعلم من خلال عقود من الخبرة أنه لا يمكن القضاء على العنف في النزاعات من خلال الاعتراض عليه، ففي النزاعات الحادة نجد أن الغالبية لا ترفض الحرب وأشكال العنف الأخرى لأنهم يؤمنون أو يقال لهم إن الاعتراض على الحرب هو انتهاك للمبادىء الأخلاقية والدينية، أي اعتقاد آخر يخالف هذا الفهم هو في الحقيقة غير واقعي.

لقد مضى أربعون عاماً تقريباً على ما قاله الطبيب النفساني جيروم د. فرانك وهو أن غالبية الناس لا ينظرون إلى السلام على أنه أسمى القيم[٢]. فالناس والجماعات والحكومات لا يرفضون العنف إذا كان

(٢) Jerome D. Frank, «Psychological Problems in the Elimination of War,» in: *Preventing World War III: Some Proposals* (New York: Simon and Schuster, 1962).

هذا الرفض يعني أن يصبحوا بدون قوة وضعفاء في مواجهة أي نزاع تتعرض له فيه مجتمعاتهم ومعتقداتهم الأساسية للخطر. ولتجنب أن تصبح الحرب وأشكال العنف الأخرى في النزاعات الحادة الحل النهائي للدفاع عن المبادىء والمعتقدات والمجتمع والوجود، علينا أن نوفر بديلاً قوياً للسيطرة على النزاع بحيث يضع هذا البديل أمامنا فرصة للنجاح تعادل أو تفوق خيار العنف.

يجب أن يكون هذا البديل العملي لحل النزاع قادراً على معالجة المشكلات المزمنة، مثل الصراع ضد الدكتاتوريات ومقاومة الاحتلال والعدوان الأجنبي والانقلابات الداخلية والقمع والقتل ومحاولات القتل الجماعي والترحيل والتهجير الجماعي، التي كان يعتقد أنه لا يمكن حلها بدون اللجوء إلى العنف. يكون الدليل على قوة هذا البديل كامناً في حقيقة أن مصدر القوة وإن كان مصدراً لقوة حتى الدكتاتوريات، ينبع أساساً من مصادر القوة الموجودة في المجتمع والتي بدورها تعتمد على التعاون بين المؤسسات والشعب، على الرغم من أن هذا التعاون قد لا يستمر. الصفحات القادمة ستتناول هذا الموضوع بتفصيل أكبر.

ـ هناك تقنية أخرى للنضال

من هنا نستنتج أن هذا البديل للعنف هو بديل واقعي حيث نرى أن اللجوء إلى الحروب وأشكال العنف الأخرى لم يكن دائماً السلوك العام للنزاعات الحادة، ولقد تم استخدام شكل آخر للصراع في العديد من المواقع من العالم بحيث لم يكن هذا الشكل مبنياً على الاستسلام للواقع وإنما على العناد ومقاومة الخصم بقوة.

التاريخ البشري يشهد على وجود العديد من الصراعات التي أخذ فيها النضال أشكالاً غير أشكال العنف مثل أشكال النضال بالطرق

النفسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية، وأحياناً كان يتخذ أكثر من شكل واحد من هذه الأشكال. لم يأت هذا النوع من النضال لمعالجة القضايا المحدودة نسبياً أو كطريقة تعامل بين أنداد شرفاء وإنما كان في العديد من الحالات يستخدم عندما تكون القضايا الجوهرية على المحك وكان فيها الخصوم مستعدين لاستخدام أقوى إجراءات القمع مثل الإعدام والضرب والاعتقالات والسجن والذبح الجماعي. فبالرغم من وجود أشكال القمع هذه إلا أن المحتجّين أصروا على النضال بطرق اللاعنف التي أدت أحياناً إلى انتصارهم.

تسمى هذه الأنواع من النضال بأعمال اللاعنف أو النضال اللاعنيف التي تشكل بديلاً لخيار الحرب وأشكال العنف الأخرى لحل النزاعات الحادة.

ـ أمثلة على النضال اللاعنيف

هناك أمثلة على النضال اللاعنيف في العديد من الثقافات والحقب التاريخية والظروف والسياسات المختلفة، سواء كان هذا في الشرق أو الغرب من العالم أو في البلدان الصناعية أو البلدان غير الصناعية. ولقد طبقت وسائل اللاعنف في البلدان الديمقراطية وفي البلدان التي كانت تقع تحت أحكام الإمبراطوريات، واستخدمت أيضاً لمقاومة العدوان الأجنبي والأنظمة الدكتاتورية. وقد استُخدمت وسائل اللاعنف للدفاع عن آلاف القضايا والجماعات وحتى من أجل تحقيق أهداف وقف العديد من الناس في وجهها. كما أنه تم استخدام اللاعنف لمنع أو لإحداث تغيير معين، ولكن أحياناً استُخدم العنف المحدود في مثل هذه الأعمال.

تنوعت القضايا التي استُخدمت فيها أساليب اللاعنف لتشمل القضايا الاجتماعية والاقتصادية والعرقية والوطنية والإنسانية

والسياسية، سواء كانت قضايا أساسية أو قضايا غير أساسية. عادة ما كان المؤرخون يتجاهلون هذا النوع من النضال الذي هو في الواقع ظاهرة قديمة جداً مما أدى إلى اندثاره وضياعه وتجاهله في الكثير من الأحيان.

لم يكن للعديد من الحالات التي استُخدمت فيها أعمال اللاعنف أي علاقة بالحكومات، وإن كان هناك علاقة فإنها تكاد تكون لا تُذكر: الخلافات النقابية أو محاولات فرض أو مقاومة الضغوطات لتحقيق التضامن الاجتماعي هي أمثلة على ذلك. وتم استخدام أعمال اللاعنف أيضاً من أجل حل الخلافات العرقية والدينية ومن أجل حل العديد من الخلافات مثل خلافات الرأي بين الطلاب وبين إدارات الجامعات. ظاهرة حل الخلافات الهامة بين المجتمعات المدنية والحكومات التي استخدم فيها أحد أطراف النزاع أساليب اللاعنف هي أيضاً ظاهرة واسعة الانتشار. ومن الأمثلة على هذه الظاهرة استخدام وسائل اللاعنف لحل الأزمات التي وقعت في أواخر القرن الثامن عشر وحتى القرن العشرين، مثل مقاومة الاستعمار والنزاعات السياسية والاقتصادية العالمية والنزاعات الدينية ومقاومة العبودية. كما أنه تم استخدام أساليب اللاعنف للحفاظ على حقوق العاملين وحقوق المرأة ومن أجل حقوق الاقتراع للرجل والمرأة. واستخدم هذا الأسلوب من النضال للحصول على الاستقلال الوطني والوقوف في وجه جرائم القتل الجماعي ولمقاومة الأنظمة الدكتاتورية ولإنهاء التفرقة العنصرية ولمقاومة الاحتلال الأجنبي وللإطاحة بالأنظمة.

تُعتبر الثورة الروسية عام ١٩٠٥ أحد الأمثلة على الحالات التي استخدم فيها هذا النوع من النضال في أوائل القرن العشرين. استخدمت النقابات في العديد من البلدان الإضرابات والمقاطعة

الاقتصادية: قاطع الصينيون المنتجات اليابانية عام ١٩٠٨ وعام ١٩١٥ وعام ١٩١٩. استخدم الألمان أساليب اللاعنف ضد كاب بوتش عام ١٩٢٠ وضد الاحتلال الفرنسي والبلجيكي للرور عام ١٩٢٣. وفي عام ١٩٢٠ وعام ١٩٣٠ قاد مهنداس ك. غاندي الوطنيين الهنود في نضالهم ضد الحكم البريطاني مستخدمين أساليب اللاعنف.

استخدمت العديد من الدول الأوروبية، مثل النرويج والدنمارك وهولندا، أساليب اللاعنف ضد الاحتلال النازي في الأعوام من ١٩٤٠ حتى ١٩٤٥. كما استُخدمت نفس الأساليب لإنقاذ اليهود من المحرقة النازية في برلين وبلغاريا والدنمارك وفي أماكن أخرى. واستُخدمت نفس الأساليب للإطاحة بالأنظمة العسكرية الدكتاتورية في السلفادور وغواتيمالا في ربيع ١٩٤٤. أساليب اللاعنف التي استخدمها مناضلو الحقوق المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية ضد التفرقة العنصرية خاصة في الخمسينات والستينات غيرت القوانين والسياسات المتبعة منذ زمن طويل في جنوب الولايات المتحدة الأمريكية. وفي عام ١٩٦١ رفض الجنود الفرنسيون في الجزائر التي كانت مستعمرة فرنسية التعاون مع حكومتهم، ورافق هذا الرفض مظاهرات حاشدة في فرنسا ورفض من قبل حكومة ديغول، مما أدى إلى فشل الانقلاب الذي حدث في الجزائر العاصمة قبل أن يحدث انقلاب مماثل في باريس.

واستطاع التشيكيون والسلوفاكيون في ١٩٦٨ و١٩٦٩ إيقاف سيطرة السوفيات الكاملة لمدة ثمانية أشهر باستخدام أساليب اللاعنف وعدم التعاون عندما غزا حلف وارسو بلدانهم. ومنذ عام ١٩٥٣ وحتى عام ١٩٩٠ ناضل الخارجون عن الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية، خاصة ألمانيا الشرقية وبولندا وهنغاريا ودول البلطيق، باستخدام أساليب اللاعنف من أجل كسب المزيد من الحرية. بدأ

نضال حركة التضامن في بولندا عام ١٩٨٠ باستخدام إضرابات من أجل إنشاء نقابات عمالية قانونية حرة وانتهى نضال هذه الحركة عام ١٩٨٩ بسقوط النظام الشيوعي البولندي. أساليب اللاعنف نجحت أيضاً في القضاء على الدكتاتورية الشيوعية في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٨٩ وفي ألمانيا الشرقية وإستونيا ولاتفيا وليتوانيا عام ١٩٩١. عندما قام المتشددون بمحاولة لإطاحة النظام في موسكو عام ١٩٩١ فشلت محاولاتهم بسبب عدم وجود تعاون وغياب التحدي. المظاهرات السلمية والمقاومة الشعبية لعبت دوراً هاماً في تقويض سياسات الحكم العنصري والسيطرة الأوروبية في جنوب أفريقيا خاصة بين الأعوام ١٩٥٠ و١٩٩٠. والجدير ذكره أن الانتفاضة السلمية في الفليبين أسقطت دكتاتورية ماركوس عام ١٩٨٦.

اعترض الديمقراطيون في بورما على الدكتاتورية العسكرية في تموز/ يوليو وآب/ أغسطس ١٩٨٨ من خلال مسيرات نجحت في إسقاط ثلاث حكومات، وفي النهاية قام انقلاب عسكري ونجح في القضاء على المسيرات السلمية باستخدام أساليب الذبح الجماعي. وفي عام ١٩٩٨ قام طلاب صينيون في أكثر من ٣٠٠ مدينة (أهمها بكين في ساحة تياننمين) بمظاهرات احتجاجية ضد الفساد والقمع الحكوميين ولكن كان الرد العسكري قوياً حيث قُتل الكثير من المتظاهرين.

قام المواطنون الألبان في كوسوفو بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٩ بحملة أوقفت من خلالها جميع أشكال التعاون مع نظام القمع الصربي، وعندما فشلت الحكومة القائمة في كوسوفو في إيجاد أساليب سلمية لتحقيق الاستقلال، قام جيش تحرير كوسوفو بأعمال عنف، وكان الرد الصربي عليها قاسياً جداً حيث نفذ الصرب مذابح جماعية بحق أهالي كوسوفو وفرضوا سياسة التطهير العرقي الذي أدى في النهاية إلى تدخل حلف شمال الأطلسي العسكري.

ومنذ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦ قام الصرب بمسيرات يومية في بلغراد ومدن أخرى للاعتراض على نظام حكم ميلوسوفيتش واستطاعوا إيقاف التلاعب في الانتخابات التي جرت في منتصف كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧. ولكن في ذلك الوقت فشل الديمقراطيون الصرب في امتلاك الاستراتيجيا اللازمة للاستمرار في النضال وفشلوا في إطلاق حملة لإسقاط نظام ميلوسوفيتش الدكتاتوري. وفي أوائل تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠ قامت حركة المقاومة والديمقراطيون الصرب بانتفاضة سلمية أدت إلى سقوط نظام حكم ميلوسوفيتش. وفي أوائل عام ٢٠٠١ أسقطت حملة شعبية فليبينية نظام الرئيس استرادا المتهم بالفساد.

لكي نفهم طبيعة هذه الصراعات والنتائج التي وصلت إليها، علينا أولاً أن نفهم طبيعة هذه الأساليب.

ـ صفات وطرق أساليب النضال اللاعنيف

عادة ما يستخدم الناس ثلاثة أنواع عامة من السلوك في مثل هذا النوع من النضال وهي:

أولاً: المظاهرات الرمزية، مثل المسيرات أو الاعتصامات أو توزيع النشرات أو وضع ألوان معينة تعبر عن دعم أو معارضة قضية معينة.

ثانياً: رفض التعاون حيث يرفض المتظاهرون الاستمرار في التعاون أو التعامل مع أشخاص أو جهات معينة سواء كان هذا التعاون أو التعامل سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً. مثلاً عندما يفرض المحتجون مقاطعة اجتماعية على خصومهم أو يرفضون المشاركة في احتفالات أو لقاءات أو الذهاب إلى مدارس يعتقدون أنها تؤيد خصومهم. أو عندما يرفض المحتجون التعاون الاقتصادي

مع خصومهم من خلال التوقف عن تزويدهم بالبضائع والخدمات أو التوقف عن التعامل التجاري معهم. أحياناً تتوقف العلاقات الاقتصادية بين البلدان بناءً على قرار تصدره الحكومة، وهذا ما يُعرف بالمقاطعة الاقتصادية.

يتخذ الإضراب عن العمل أشكالاً عديدة، منها التوقف عن العمل لفترة وجيزة أو إضراب في مصنع معين أو تنفيذ إضراب شامل أو إغلاق اقتصادي لمدينة أو لبلد معين.

اشتمل قطع العلاقات السياسية على مقاطعة الانتخابات غير النزيهة ورفض شرعية النظام وعدم الانصياع للأوامر بدون إشراف مباشر والعصيان المدني للقوانين غير الأخلاقية.

ثالثاً: استخدام الطرق السلمية للتدخل الفعال وتعطيل الأعمال الاعتيادية للنظام الذي اتخذ أشكالاً عدة، منها النفسية والاجتماعية والاقتصادية والمادية والسياسية. أشكال اللاعنف هذه تمثلت في احتلال المكاتب والقيام باعتصامات في الشوارع والإضراب عن الطعام وإنشاء مؤسسات اقتصادية جديدة واقتحام المؤسسات الإدارية وإنشاء حكومة موازية.

تُعرف أعمال اللاعنف وتُصنف حسب نوع العمل الذي تنفذه وليس بناءً على المعتقدات أو الدوافع أو الأشخاص الذين يقومون به. والجدير ذكره أن العديد من الأشخاص من ثقافات وأديان مختلفة طبقوا هذا العمل، مما يؤكد أن أعمال اللاعنف لا تحتاج إلى إيمان في اللاعنف الأخلاقي أو الديني الذي يُعتبر ظاهرة مختلفة تماماً. ففي أغلب الأحيان التي ينبذ فيها استخدام العنف يكون القادة والمشاركون على علم بعدم وجود ضرورة لاستخدامه أو أن استخدامه يعود بنتائج سلبية.

ـ المفاهيم الخاطئة

هناك انتشار واسع لمفاهيم خاطئة حول أساليب اللاعنف في النضال مثل:

• أن العنف يؤدي إلى تحقيق أهدافه بسرعة وأن اللاعنف يأخذ وقتاً طويلاً لتحقيق أهدافه، وكلا الأمرين غير صحيح.

• يُعتقد أن النضال باستخدام أساليب اللاعنف يعبّر عن الضعف ولكنه في الحقيقة يعبّر عن القوة لأنه يستطيع أن يشل أو يفكك الأنظمة القمعية.

• أشكال اللاعنف في النضال لا تحتاج إلى قائد يسحر الجماهير.

• ظاهرة اللاعنف هي ظاهرة ممتدة بين الثقافات.

• ظاهرة اللاعنف لا تحتاج إلى معتقدات دينية بالرغم من أنها أحياناً تأتي بدافع ديني.

• يُعتبر اللاعنف ظاهرة بحد ذاتها تختلف عن اللاعنف الديني أو الأخلاقي، هذا الاختلاف هام جداً ويجب توضيحه وعدم الاستهانة به.

• هناك اعتقاد منتشر يقول إن النضال اللاعنيف ينجح فقط إذا استُخدم في النضال ضد الأنظمة الديمقراطية والخصوم الذين يؤمنون بحقوق الإنسان، وهذا اعتقاد خاطىء لأن أساليب اللاعنف في النضال نجحت في مواجهة أكثر الأنظمة وحشية ودكتاتورية مثل الأنظمة النازية والشيوعية.

• يقول بعض الأشخاص والجماعات بأن أساليب اللاعنف تنجح فقط إذا رقت لها قلوب الأنظمة القمعية ولكننا نعلم أن هذه الأساليب أطاحت بأنظمة دكتاتورية قمعية.

ـ متطلبات النجاح

لا يُعتبر اختيار اللاعنف في النضال ضماناً للنجاح مثلما لا يعتبر استخدام العنف ضماناً للنجاح. هناك متطلبات لتحقيق النجاح عند استخدام هذا الأسلوب كما هو الحال عند استخدام العنف. إن الامتناع عن استخدام كلمة «عنف» وترديد كلمة «لا عنف» لا يقدمان ولا يؤخران في تحقيق النتائج المرغوب فيها. هناك العديد من تجارب اللاعنف التي فشلت في تحقيق أهدافها وبعضها نجح في تحقيق انتصارات محدودة استمرت إلى فترات قصيرة ثم انتهت بسبب عدم استخدامها في تعزيز المؤسسات أو في مواجهة تهديدات جديدة. وهناك أمثلة على حالات أخرى حققت تنازلات معينة ولم تحقق الأهداف كاملة.

في المقابل كان هناك حالات حققت انتصارات كبيرة لم تكن لتتحقق لو استخدمت أشكال العنف. فمن أجل فهم أفضل لهذه النتائج علينا أن نفهم طبيعة أساليب النضال اللاعنيف.

بالرغم من أن أساليب اللاعنف تؤتي أُكلها بطرق مختلفة، علينا أن نعي وجود عنصرين ضروريين قد نواجههما عند استخدام بعض أشكال اللاعنف في النضال، وهما:

١. القدرة على مواجهة وقلب تأثيرات القمع.

٢. القدرة على تقويض مصادر قوة الخصم.

ـ القمع وسياسة المصارعة اليابانية (جودو سياسي)

الأنظمة الدكتاتورية تكون بطبيعة الحال حساسة لأي عمل يضعف تسلطها وانفلات قوتها، وتكون ردة فعلها متمثلة بالتهديد والقمع ضد أي شخص يقف في وجهها أو يعارضها أو يرفض التعاون معها. ولكن القمع والوحشية لا ينتجان دائماً الاستمرارية

والخضوع اللذين يمكّنان أنظمة الحكم الدكتاتورية من الاستمرار.

أحياناً تؤدي بعض الظروف التي يولدها القمع إلى ما يسمى بظاهرة سياسة المصارعة اليابانية. إن الصعوبات التي يواجهها الخصم في التعامل مع أشكال اللاعنف في النضال مرتبطة بديناميكية وتوجه هذه الأشكال التي تعمل على مواجهة قدرة ورغبة الخصم في استخدام العنف، ولكن النضال السياسي باستخدام أشكال اللاعنف ضد العنف والقمع تخلق وضع صراع خاصاً يفتقر إلى الانسجام والتناسق. من هنا فإن المحتجّين يستطيعون استخدام عدم التناسق بين استخدام أساليب اللاعنف لمواجهة أعمال العنف من أجل وضع خصمهم في موقف سياسي يشابه ما يحدث أثناء المصارعة اليابانية. إن التناقض الذي يولده استخدام أساليب اللاعنف في مواجهة أعمال العنف يضع الخصم في وضع سياسي غير متوازن يضعف من قوته ويزيد من قوة المحتجّين وهذا ما يسمى بسياسة المصارعة اليابانية.

تؤدي سياسة المصارعة اليابانية إلى زيادة عزلة الخصم عن ثلاث مجموعات، وهي أعضاء جماعة الخصم نفسه، والمواطنون الذين يؤثر فيهم الوضع، والأطراف المتورطون في النزاع بشكل غير مباشر. وقد تؤدي هذه العزلة إلى زيادة المعارضة الداخلية في معسكر الخصم، وهي عادة ما تؤدي إلى أن تتحول الأطراف الأخرى ضد الخصم وإلى مناصرة المحتجين.

ـ تقويض قوة الخصم

ولكن سياسة المصارعة اليابانية لا تعمل في جميع الأوضاع أو في كل حالة من حالات النضال باستخدام أساليب اللاعنف. وتبقى هناك طريقة رئيسية أخرى للنضال باستخدام أشكال اللاعنف وهي تقويض مصادر قوة الخصم. هذه الطريقة فعالة خاصة عندما يكون

هدفها ممارسة ضغط على حكومة ما لكي تقوم بعمل ما أو لكي تتخلى عن القيام بأمر ما، عندما يكون الهدف تفكيك النظام.

مبدأ طريقة تقويض مصادر قوة الخصم هو في الواقع بسيط لأن الأنظمة الدكتاتورية بحاجة إلى مساعدة الشعوب التي تحكمها والتي بدونها لا تستطيع أن تبقي على مصادر قوتها السياسية، أما مصادر القوة السياسية فهي تشتمل على:

- السلطة والشرعية.
- المصادر البشرية: الأشخاص والمجموعات التي تنصاع لأوامر الحكام وتتعاون معهم وتساندهم.
- المهارات والمعرفة: التي يحتاجها نظام الحكم ويقدمها الأفراد والمجموعات المتعاونة.
- العوامل غير الملموسة: مثل العوامل النفسية والفكرية التي قد تشتمل على الأشخاص الذين يطيعون ويعينون الحكام.
- المصادر المادية: الممتلكات والمصادر الطبيعية والمصادر المالية والنظام الاقتصادي ووسائل الاتصال والمواصلات.
- العقوبات: التي يهدد الحكام باستخدامها لضمان خضوع الناس وتعاونهم، وهما الأمران الضروريان اللذان يحتاج النظام إليهما لاستمراريته واستمرارية سياسته.

هذه المصادر جميعاً تعتمد على قبول الجماهير لنظام الحكم، وعلى خضوع وطاعة هؤلاء الجماهير، وعلى التعاون الذي يقدمه المجتمع ومؤسساته. وبالتالي فإن القوة السياسية لا تنفك تعتمد في وجودها وقوتها على مصادر يعززها التعاون الذي تقدمه الجماهير والمؤسسات، هذا التعاون قد يستمر وقد لا يستمر.

القوة السياسية إذاً تكون هشة عادة ومعتمدة على المجتمع دائماً. ولكن لا يمكن ضمان الخضوع والتعاون الضروريين لاستمرار النظام، وإن أي مصدر للقوة يكون عرضة للسقوط أو الفقدان.

يمكن لأعمال اللاعنف أن توجه ضرباتها إلى هذه المصادر، وبالتالي إضعاف القوة التي تزود النظام بها أو حتى قطع القوة كاملة، ولكن هذا يعتمد على عدد من العوامل. إن رفض التعاون مع الأنظمة وتحديها يقلبان الطاعة المطلوبة والتعاون التي تقدم مصادر القوة اللازمة. فمثلاً نجد أنه عندما ترفض الجماهير شرعية الحكام يفقد هؤلاء الحكام طاعة الناس لهم، وهذا يخلق مشاكل كبيرة أمامهم حيث إن الإضرابات الشاملة تشل الاقتصاد وعدم التعاون الإداري يعيق العمليات الحكومية، وفي حال تمرد الشرطة والجيش على الخصم فإنه يفقده القدرة على ممارسة القمع ضد المحتجين من أجل الحفاظ على نظام الحكم.

قوة الخصم تضعف وتنهار عندما يفقد مصادر قوته هذه وبالتالي يسقط بسبب الضعف السياسي. وهذا ما يؤكد صحة ملاحظة العالم السياسي كارل دويتش التي جاءت في عام ١٩٥٣ حيث قال إنَ حتى الدكتاتوريات الاستبدادية تعتمد على دعم الجماهير والمجتمعات لكي تستمر في حكمها(٣).

ـ أربع طرق للنجاح

نجح النضال اللاعنيف في أربع طرق أساسية مختلفة اعتمدت بشكل كبير على العوامل التالية: طبيعة النزاع والقضايا المتنازع

(٣) Karl W. Deutsch, «Cracks in the Monolith: Possibilities and Patterns of Disintegration in Totalitarian Systems,» in Carl J. Friedrich, ed., *Totalitarianism* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1954), pp. 308- 333.

عليها، التركيبة الاجتماعية لجماهير المحتجّين وطبيعة الخصم، بالإضافة إلى الاستراتيجيا الرئيسية (إن وجدت) وآلية التغيير والأساليب المستخدمة والمهارات والانضباط وتماسك المحتجّين. أما الضغط الذي نجحت هذه الأساليب في فرضه، فقد تنوع وبدرجات متفاوتة بين الضغط النفسي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

أضف إلى ذلك أن النضال باستخدام أساليب اللاعنف يؤثر في استقرار النظام الاجتماعي أو النظام السياسي ويغير أجندة أعمال هذا النظام ويغير في قدرة الخصم على الاستمرار في فرض سياسات معينة، ففي بعض الأزمات أدى رفض التعاون وتحدي النظام إلى تقويض قدرة الخصم على الحكم وإلى سقوطه.

هناك اختلافات كبيرة في طرق النضال باستخدام اللاعنف في الأزمات المختلفة. مثلاً نجد أن ديناميكية الإضراب عن العمل في منطقة معينة من أجل رفع الرواتب تختلف عن الإضرابات التي تقوم بها أقليات للحصول على المزيد من الحقوق أو من أجل إسقاط نظام حكم دكتاتوري في منطقة ما من العالم.

يأتي التغيير في حالات النضال التي تثمر على النتائج المطلوبة كنتيجة لواحدة من أربع آليات: نادراً ما نرى أن التغييرات في موقف الخصم تدفعه إلى تقديم تنازلات طوعية كنتيجة لاستخدام أساليب اللاعنف (تحول). ولكن في أغلب الأحيان نجد أن سحب التعاون الاقتصادي والسياسي يجبر الخصم على تقديم تنازلات (تأقلم). ففي بعض الحالات يكون عدم التعاون والتحدي قويين جداً وتحت قيادة بارعة وتستنفد مصادر قوة الخصم بحيث لا يبقى أمام الخصم سوى خيار الاستسلام (الإجبار باللاعنف). وهناك أمثلة نادرة حيث يكون عدم التعاون والتحدي كبيرين جداً ويتم عزل مصادر قوة الخصم بحيث يسقط النظام (تفكك).

ـ **استخدامات لتقنية دقيقة**

يعتمد استخدام أسلوب النضال اللاعنيف لحل مشاكل العنف في المجتمع ومشاكل العنف السياسي على قدرة هذا الأسلوب على تقليص الاعتماد على العنف في معالجة الأزمات الحادة. فهل يستطيع اللاعنف أن يحل محل العنف كأسلوب لمعالجة الأزمات الحادة؟ البعض يجيب عن هذا السؤال بـ «نعم» في بعض الحالات و«ربما» أو «لا» في حالات أخرى. الجواب يعتمد على درجة فهمنا لهذا الأسلوب ودرجة الحكم على قدرة أسلوب اللاعنف في أن يكون بديلاً فاعلاً للعنف في حل الأزمات الحادة.

علينا أن نكون على علم بكيفية زيادة فعالية هذا الأسلوب من النضال وذلك من خلال زيادة معرفتنا بمتطلباته ومن ثم نشر هذه المعرفة والفهم بشكل واسع، وزيادة التخطيط الخاص والعام واستراتيجية استخدام هذا الأسلوب في معالجة الأزمات الحادة في المستقبل.

إن تطوير حلٍ مرضٍ لمشكلة العنف ومعرفة التطور السياسي المستقبل للنضال باستخدام أساليب اللاعنف يتطلبان معرفة الواقع ومعرفة الدور المستقبلي الذي يمكن أن يلعبه أسلوب اللاعنف، خاصة في معالجة الأزمات الحادة التي ترى غالبية الجماهير والحكومات أن الحل العسكري وأشكال العنف الأخرى هي الأسلوب الوحيد لحلها. هنا نجد أنفسنا أمام الأسئلة التالية: إلى أي درجة نستطيع أن نفهم ونصقل هذا الأسلوب؟ وإلى أي درجة يستطيع هذا الأسلوب أن يكون بديلاً فاعلاً للعنف؟

التطور المستقبلي لأسلوب النضال اللاعنيف يتطلب استخدام بدائل اللاعنف في معالجة أنواع الأزمات التالية:

- إسقاط أنظمة الحكم الدكتاتوري.
- الوقوف في وجه أي انقلاب على الحكم ومنع إنشاء أي دكتاتوريات جديدة.
- مقاومة أي اعتداءات أو احتلال أجنبي.
- الحفاظ على وجود وأساليب حياة الشعوب الأصلية.
- الوقوف في وجه اللاعدالة الاجتماعية والاقتصادية.
- نشر الديمقراطية ونشر حقوق الإنسان واستمرارية بقائها.
- إدخال وسائل إضافية للنضال باستخدام اللاعنف إلى المجتمعات الديمقراطية.

ـ تقليص الاعتماد على الحروب وأشكال العنف الأخرى

يتطلب استخدام بدائل اللاعنف لمعالجة الأزمات المذكورة أعلاه تطوير خطط استراتيجية عملية تمكّن هذه البدائل من أن تطبَّق بشكل فعال. وبما أن هذا التطوير يتم بطريقة تدريجية فإنه يمكن استخدام أساليب اللاعنف مرة بعد مرة مما يصقلها ويجعل منها بديلاً لاستخدام العنف في معالجة الأزمات الحادة.

هذا التحدي ـ اكتشاف وتطوير إمكانية استخدام أساليب اللاعنف لحل الأزمات الحادة ـ يتطلب الكثير من البحث والتحليل والدراسات الاستراتيجية والتطور السياسي والتخطيط والشجاعة. ويتطلب أيضاً استخدام الأدوات التي يستخدمها المؤرخون وأطباء النفس الاجتماعيون وعلماء الاجتماع وأصحاب النظريات الاجتماعية والسياسية والعلماء السياسيون وغيرهم. هذا التحدي يتطلب أيضاً دراسة نقاط ضعف الأنظمة الدكتاتورية والأنظمة القمعية الأخرى

بالإضافة إلى دراسة أساليب النضال باستخدام اللاعنف.

يجب علينا أيضاً أن نتعلم كيف نطور وننشر القدرة على التفكير بطرق استراتيجية، وكيف نضع استراتيجيات أي نضال باستخدام أساليب اللاعنف في المستقبل، هذه الجهود لاستخدام وسائل اللاعنف تتطلب مواجهة الظواهر المألوفة لدى المجتمعات الحديثة ومواجهة القوى الوطنية والدولية ومواجهة مركزية السلطة وعسكرة العلاقة السياسية بين الدول وسيطرة الطرق التقليدية لحل المشاكل، بالإضافة إلى مواجهة أمور أخرى.

يمكن أيضاً طرح مسألة تأثير اختيار العنف أو أساليب اللاعنف لحل الأزمات الحادة في البنية الاجتماعية والسياسية للمجتمع لتحقيق هدفنا، حيث إن العنف عادة ما يولد أنظمة سياسية مركزية تمارس القمع، بينما يولد اللاعنف أنظمة سياسية أكثر لامركزية وأكثر شعبية. أضف إلى ذلك أنه عادة ما تستخدم القدرات العسكرية لقمع الشعب بينما تستخدم الجماهير أسلوب اللاعنف من أجل الحصول على الحريات والدفاع عنها ومن أجل مقاومة أنظمة القمع المركزية.

إن التوعية الجيدة حول أهمية النضال باستخدام أساليب اللاعنف تكشف عن وجود خيارات واقعية لم يتم الكشف عنها من قبل، وبالتالي فإننا باستخدامنا لهذا النهج نفتح الباب أمام إحداث تغييرات جذرية في السياسات المعاصرة والعلاقات الدولية من خلال تقليص الاعتماد على العنف.

يعتمد مدى نجاحنا في استبدال أشكال العنف بأشكال اللاعنف وبالتالي تقليص الاعتماد على الحلول العسكرية بشكل كبير، على مدى تطويرنا لبدائل فاعلة من أساليب اللاعنف لحل الأزمات. ولكن يبقى السؤال هنا: هل سنحاول صقل هذا الأسلوب وتكييفه

لكي يكون فاعلاً ولكي يستخدم من أجل تحدي واستبدال وإزالة أشكال العنف في حل الأزمات؟

أهمية التخطيط الاستراتيجي في النضال باستخدام أساليب اللاعنف

عادة ما يُستخدم مصطلح «استراتيجيا» في الصراعات المسلحة، حيث إن الضباط العسكريين ومنذ قرون عدة استخدموا التخطيط الاستراتيجي في الحملات العسكرية. يعتبر صن تزو وكلاوزفيتش وليدل هارت من المفكرين الذين طوروا الاستراتيجيا العسكرية. ويعتبر استخدام الاستراتيجيا المعقدة من أحد المتطلبات الأساسية للعمل الفعال في الحروب والمعارك.

يتطلب الصراع العسكري الفعال استراتيجيا ذكية وتخطيطاً وتطبيقاً، كذلك الأمر بالنسبة إلى العمل باستخدام اللاعنف، حيث إن فعالية هذا العمل تتطلب تخطيطاً إستراتيجياً سليماً لأن استخدام استراتيجيا سليمة يزيد من قوة النضال اللاعنيف.

ـ أهمية وجود استراتيجيا

إن استخدامنا الأفضل للمصادر والإمكانيات المتوفرة يضاعف فرص تحقيق الأهداف المتوخاة من القيام بعمل معين، مما يعني أن وجود خطة استراتيجيا مصممة لنقلنا من الحاضر (حيث نفتقر إلى تحقيق الأهداف) إلى المستقبل (حيث نتمكن من تحقيق أهدافنا). وتكمن الاستراتيجيا في تخطيط سير العمل الذي ينقلنا من الحاضر إلى المستقبل الذي نرغب في الوصول إليه.

على سبيل المثال، إذا أراد شخص ما السفر من مكان معين إلى آخر فإنه يحتاج إلى التخطيط مسبقاً لهذا السفر واختيار وسيلة السفر،

ثم يحتاج إلى التأكد من توفر المال اللازم لتحمل تكاليف السفر والتكاليف الأخرى مثل الإقامة، والتأكد من وجود جواز سفر والبحث في إذا ما كان هنالك حاجة للحصول على تأشيرات دخول وكيفية الحصول عليها ومن سيقوم بالعمل مكان الشخص أثناء غيابه.

هذا النوع من التفكير والتخطيط الذي نمر به في حياتنا اليومية للوصول إلى غايات معينة هو ما يحتاجه قادة الحركات الاجتماعية والسياسية الذين لسوء الحظ قليلاً ما يأخذون بعين الاعتبار أهمية التخطيط الاستراتيجي.

من السذاجة أن يعتقد البعض أن التشديد على الأهداف لفترة طويلة يعني تحقيق هذه الأهداف. البعض يفترض أن الإخلاص للمبادىء والقيم والتمسك بها في وجه التقلبات والأزمات يعنيان بذل أقصى الجهد من أجل تحقيقها، ولكن هذا غير كاف لتغيير الوضع القائم وتحقيق الأهداف المرغوب فيها.

إن السعي من أجل تغيير المجتمع أو السعي من أجل عدم إحداث تغييرات في المجتمع أو النضال من أجل التخلص من احتلال أجنبي أو حماية المجتمع من الهجمات هي مهام أكثر تعقيداً من التخطيط للسفر. ولكن قليلاً ما يأخذ الأشخاص بعين الاعتبار الأهمية القصوى لتحضير خطة استراتيجية شاملة لتحقيق الأهداف قبل البدء بالعمل.

غالباً ما يأخذ العاملون في الحركات الاجتماعية والسياسية بالحسبان أهمية الحاجة إلى تخطيط كيفية العمل، ولكن عادة ما يكون هذا التخطيط تكتيكياً أو محدوداً أو على المدى القصير. فهم لا يحاولون أن يشكلوا خطة عمل استراتيجية عريضة وطويلة الأمد أو لا يرون فيها ضرورة أو قد لا يستطيعون التفكير والتحليل باستخدام

هذه المصطلحات أو قد يسمحون لأنفسهم الابتعاد عن هدفهم الأكبر بالتركيز باستمرار على قضايا صغيرة والقيام بردات فعل متكررة لمواجهة الأفعال التي يبدأ بها الخصم وتركيز العمل على النشاطات قصيرة الأمد. وقد لا يخصصون الوقت والطاقة للتخطيط والاستراتيجية أو اكتشاف استراتيجيات بديلة تستطيع أن تقود جهودهم نحو تحقيق أهدافهم.

علينا أحياناً أن ندرك أن الناس عادة ما لا يحاولون رسم استراتيجيا لتحقيق أهدافهم لأنهم في أعماقهم لا يؤمنون بأنه من الممكن تحقيقها، فهم يرون أنفسهم ضعفاء وضحايا لا حول لهم ولا قوة لمقاومة القوة العاتية وأن أفضل شيء يقومون به، كما يعتقدون، هو الإصرار أو الموت وهم مؤمنون بأنهم على حق. بالتالي فهم لا يحاولون التفكير والتخطيط بطريقة استراتيجية لتحقيق أهدافهم. وتكون نتيجة فشل التخطيط الاستراتيجي إضعافاً أو قضاء على فرص النجاح وتبديداً للقوة، وتفقد الأعمال تأثيرها وتضيع التضحيات بحيث لا تخدم مصالح القضية بشكل جيد، ومن المرجح أن الفشل في التخطيط بطريقة استراتيجية يؤدي إلى فشل في تحقيق الأهداف.

إن عدم وجود صياغة لخطة عمل استراتيجية دقيقة يؤدي إلى:

- انحراف الطاقة نحو قضايا ثانوية واستخدامها بطريقة غير فعالة.
- عدم استغلال الفرص التي تؤدي إلى تقدم في القضية.
- تحدد مبادرة الخصم خط سير الأحداث.
- يزيد ضعف الطرف المناضل وتؤثر بشكل مصيري في العمل لتحقيق الأهداف.
- تضعف فرص نجاح الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف.

بالمقابل فإن صياغة وتبني استراتيجيا ذكية يزيدان من فرص النجاح. إن العمل الموجه وفق التخطيط الاستراتيجي يمكننا من تركيز قوانا وأعمالنا للسير في اتجاه محدد نحو تحقيق الهدف المرغوب فيه وتركيزها في خدمة الهدف الرئيسي وزيادة الأزمة التي تخلقها نقاط ضعف الخصم. يمكننا أن نقلص عدد الإصابات والخسائر الأخرى وأن نكرس التضحيات لخدمة الهدف الرئيسي بطريقة أفضل وبالتالي تزداد فرص نجاح العمل باستخدام اللاعنف.

ـ صياغة استراتيجيات حكيمة

يتطلب اختيار وصياغة الاستراتيجيا الحكيمة ما يلي:

- فهم دقيق وكامل لمحتوى النضال.
- معرفة طبيعة الاختلاف بين ما هو الوضع عليه الآن والوضع المرغوب في الوصول إليه.
- تقييم للعوائق التي تقف دون الوصول إلى الأهداف والعناصر التي تسهل مهمة تحقيق الأهداف.
- تقييم نقاط القوة ونقاط الضعف لدى الخصوم ولدى المجموعة التي ينتمي إليها الشخص ولدى أي طرف ثالث قد يساعد أو يعيق الحملة.
- تقييم واقع وحدود عدد من خيارات العمل التي يمكن اتباعها.
- اختيار مجرى للعمل من خيارات موجودة أو رسم مجرى عمل جديد كلياً.
- معرفة خطة شاملة للعمل تقرر الخطط الأصغر (التكتيكية) والطرق المحددة للعمل من أجل تحقيق الهدف الرئيسي (ما هي

النشاطات القصيرة الأمد أو الخطوات اللازم اتخاذها من أجل تطبيق الخطة الاستراتيجية الشاملة).

ـ مستويات التخطيط والعمل

يحتوي التخطيط الاستراتيجي على مستويات مختلفة من التخطيط والعمل حيث تحتل الاستراتيجيا العظمى أعلى مستوى، وهناك الاستراتيجيا نفسها تتبعها التكتيكات والأساليب. الاستراتيجيا العظمى هي المفهوم الشامل الذي يعمل على تنسيق وتوجيه جميع المصادر الملائمة والمتوفرة (اقتصادية وبشرية وأخلاقية وسياسية وتنظيمية... إلخ) للأمة أو لمجموعة أخرى للوصول إلى أهدافها في الصراع.

وتشتمل الاستراتيجيا العظمى على اعتبارات تتعلق بصحة القضية وتقييم للتأثيرات الأخرى في الوضع واختيار أسلوب العمل (مثلاً النضال اللاعنيف أو السياسات التقليدية أو حرب العصابات أو الحرب التقليدية) وكيفية تحقيق الهدف والنتائج الطويلة الأمد.

تضع الاستراتيجيا العظمى الإطار الأساسي لاختيار استراتيجيات محدودة أكثر للنضال، ويشتمل هذا المستوى من التخطيط على توزيع المهام العامة على مجموعات محددة وتوزيع المصادر عليها لاستخدامها في النضال. ويشتمل هذا المستوى أيضاً على اعتبارات حول ماهية علاقة النضال بتحقيق الأهداف التي وجد الصراع من أجلها.

الاستراتيجيا هي مفهوم يعكس الطريقة الأفضل لتحقيق أهداف الصراع (سواء كان الصراع عنيفاً أو غير عنيف)، وهي تهتم بكيف ومتى نحقق أقصى تأثير للوصول إلى أهداف معينة. الاستراتيجيا هي أيضاً خطة التوزيع العملي والتأقلم وتطبيق الوسائل المتوفرة لتحقيق الأهداف المرغوب فيها.

قد تشمل الاستراتيجيا أيضاً الجهود من أجل تطوير وضع استراتيجي متميز لدرجة أنه قد يحقق النجاح دون صراع مفتوح. وتكون الاستراتيجيا عند تطبيقها على الصراع نفسه الفكرة الأساسية لكيفية تطوير الحملة وكيفية جمع محتوياتها المتفرقة معاً بطريقة تحقق أهدافها.

وتشمل الاستراتيجيا أيضاً اعتبار النتائج التي قد تتبع أعمالاً معينة وتطوير خطة عمل عريضة ونشر مجموعات الصراع في أعمال أصغر واعتبار متطلبات النجاح في أسلوب العمل المختار وتوظيف النجاح بأفضل طريقة.

تعمل الاستراتيجيا ضمن رؤيا الاستراتيجيا العظمى وتستخدم التكتيكات وأساليب العمل لتطبيق الاستراتيجيا، ويجب أن تختار التكتيكات والأساليب للوصول إلى أفضل تأثير وتطبقها بطريقة تساعد في تطبيق الاستراتيجيا وتساهم في تحقيق متطلبات النجاح.

يجب أخذ النواحي التالية بعين الاعتبار عند صياغة الاستراتيجيا في النضال اللاعنيف: أهداف المجموعة المناضلة، مصادرها ونقاط قوتها، أهداف الخصم ومصادره ونقاط قوته، ثم نأخذ مسألة إمكانية تدخّل فريق ثالث بعين الاعتبار وطرق وأساليب العمل الممكنة لدى الخصم (الدفاعية والهجومية) ومتطلبات النجاح التي يتيحها الأسلوب الذي اخترناه وديناميكية العمل وآليات التغيير.

التكتيك هو خطة عمل محدودة ترتكز على فهم لأفضل طريقة تستغل فيها وسائل النضال المتوفرة لتحقيق أهداف محدودة كونها جزءاً من استراتيجيا عريضة. ويركز التكتيك على مجرى عمل محدد يجد مكاناً ملائماً داخل الاستراتيجيا العظمى كما تجد الاستراتيجيا

مكاناً ملائماً داخل الاستراتيجيا العظمى. يمكن فهم تكتيك معين فقط كجزء من استراتيجيا كاملة للمعركة أو الحملة.

يتعامل التكتيك مع كيفية تطبيق أساليب معينة أو كيف تتعامل مجموعات معينة من المقاتلين في وضع محدد. يطبق التكتيك على فترات زمنية أقصر من الفترات التي تطبق عليها الاستراتيجيا أو في مناطق أصغر (سواء كانت مناطق جغرافية أو مؤسساتية. . .إلخ) أو من خلال عدد محدود من الأشخاص أو أهداف محدودة أكثر أو من خلال الجمع بين أكثر من واحدة مما سبق.

تشير الأساليب إلى وسائل العمل المحددة ضمن تقنية النضال اللاعنيف، وتشتمل على عشرات النماذج من العمل المحدد مثل أنواع الإضرابات العديدة والمقاطعة واللاتعاون السياسي وغيرها (انظر الملحق ص ١٠٥ من هذا الكتاب).

يعتمد تطوير خطة استراتيجية مسؤولة ومؤثرة للنضال اللاعنيف على صيغة حذرة واختيار لاستراتيجيا عظمى واستراتيجيات وتكتيك وأساليب.

ـ بعض العناصر الأساسية للنضال اللاعنيف

لا يوجد هناك استراتيجيا منفردة لاستخدام النضال اللاعنيف تتلاءم مع جميع الأوضاع. إن تقنية أعمال اللاعنف تمكن من تطوير أنواع مختلفة من الاستراتيجيات للتعامل مع أنواع مختلفة من حالات الصراع، بالإضافة إلى أن النضال اللاعنيف قد يحتاج أحياناً إلى الجمع في استراتيجيا عظمى مع استخدام وسائل عمل أخرى.

هذا لا يعني أن النضال اللاعنيف ينسجم مع جميع تقنيات العمل الأخرى، مثلاً: استخدام العنف واستخدام النضال اللاعنيف

جنباً إلى جنب يؤدي إلى إلحاق الدمار بالأعمال المختلفة التي يعمل اللاعنف من خلالها، وبالتالي يؤدي إلى عدم تأثير وانهيار وتدمير أو هزيمة النضال اللاعنيف في أسوأ الأحوال.

ولكن من المؤكد أن وسائل مثل إيجاد الحقائق والإعلام والتعليم الشعبي ومناشدة الخصوم والمفاوضات والقضايا الأخرى المشابهة يمكن أن تُستخدم في أوضاع عديدة بالاشتراك مع استخدام النضال اللاعنيف. عادة ما تكون هذه الوسائل مرتبطة بالمقاطعة الاقتصادية والإضراب عن العمل.

من العناصر الهامة في تخطيط حملات النضال اللاعنيف هو وجود مبدأ أساسي وهو: خطط استراتيجيتك كي يكون النجاح في الصراع ممكناً بالاعتماد على نفسك فقط. كانت هذه رسالة تشارلز ستيوارت بارنل للفلاحين الإيرلنديين خلال إضراب عن دفع الأجور عام ١٨٧٩ ـ ١٨٨٠: «اعتمدوا على أنفسكم» ولا تعتمدوا على أي أحد آخر.

لنفترض أننا خططنا وأطلقنا حملة قوية من النضال اللاعنيف، ففي هذه الحالة يُعتبر الحصول على مساعدة لا عنيفة محدودة من الآخرين أمراً لا بأس به، ولكن الانتصار يأتي فقط من خلال المجموعة المناضلة نفسها. وفي حالة عدم وجود مساعدة من أي طرف ثالث، ولنفترض أن التخطيط الاستراتيجي كان سليماً فإنه ما يزال هناك وجود فرصة للنجاح. ولكن عند إعطاء مسؤولية النجاح أو الفشل إلى الآخرين فإن النضال يفشل عندما يفشل هؤلاء في التدخل. على أية حال فإن الدعم الخارجي يكون مرجّحاً عندما تستخدم الشعوب المظلومة النضال اللاعنيف وتتصرف بطريقة صحيحة بحيث يعتمد النجاح والفشل على جهودها فقط.

إن صياغة استراتيجيات وتكتيكات النضال الحكيمة تتطلب فهماً واضحاً لديناميكية وآليات النضال اللاعنيف (انظر The Politics of Nonviolent Action). من المهم مراعاة تطور هذه الخطط والأعمال التي تسهل تقدمها ورفض تلك التي إذا طبقناها تعيق العوامل التي تؤدي إلى التأثير.

يجب أيضاً مراعاة العوامل الإضافية، مثل العوامل النفسية والأخلاقية والعوامل المادية والجغرافية والتوقيت والأعداد والقوة والعلاقة بين القضية وتركيز القوة والمحافظة والمبادرة واختيار أساليب عمل محددة تساهم في تحقيق أهداف الاستراتيجيا والتكتيك.

تكمن أهمية التخطيط الاستراتيجي في النضال اللاعنيف في أنه مفتاح تحويل الحركات الاجتماعية والسياسية إلى أكثر فعالية، وقد لا يضمن أن تحقق حركة ما أهدافها ولكنه يرجح كفة فرص النجاح[٤].

خطوات التخطيط الاستراتيجي للنضال اللاعنيف ضد الأنظمة القمعية

النضال اللاعنيف هو تقنية لتوجيه الصراعات بأساليب احتجاج اجتماعية ونفسية واقتصادية وسياسية وباللاتعاون وبالتدخل المعيق. وهو تقنية مبنية على تطبيق اجتماعي واقتصادي وسياسي للعناد البشري الأساسي ـ الإصرار والقدرة على المعارضة ورفض التعاون والتحدي والإعاقة، بما معناه أن يرفض الناس القيام بالأشياء المطلوب منهم القيام بها والقيام بأشياء ممنوعون عن القيام بها.

تعتمد جميع الحكومات على التعاون والطاعة لكي تبقى،

---

(٤) Gene Sharp, *Waging Nonviolent Struggle: 20th Century Practice and 21st Century Potential* (Westport, CT: Porter Sargent Pub, 2005).

وعندما يرفض الناس التعاون فإن الحكومات تخسر جميع الركائز التي تسندها.

لقد تم تطبيق النضال اللاعنيف في عدة أشكال من الصراعات المختلفة عبر التاريخ البشري لمقاومة القمع وتقويض الدكتاتوريات ومقاومة الاحتلال الأجنبي والدفاع عن الأقليات المعزولة ومن أجل زيادة الحرية.

هذه الأشكال من النضال في الماضي كانت نتيجة البداهة إلى درجة كبيرة والارتجال، وكنتيجة لتصرف الناس بدون تحديد أهدافهم أو بدون فهم لما هو مطلوب منهم تحقيقه.

بعض هذه النضالات عكست درجة من التكتيك أو التخطيط القصير الأمد، ولكن القليل جداً منها عمل وفق خطط استراتيجية عظمى تحكم تطور وتوجيه النضال ككل.

أما الآن، فإن الجماعات التي تتبنّى النضال اللاعنيف لا تحتاج إلى أن تخترع العَجَل من جديد، فمن خلال الفهم الأعمق لهذه التقنية وتقاسم هذه المعرفة واستخدام التخطيط الاستراتيجي أو التخطيط الطويل الأمد يصبح النضال اللاعنيف أكثر تأثيراً.

ـ عناصر التخطيط الاستراتيجية

في ما يلي بعض العناصر الرئيسية التي يجب اتخاذها بعين الاعتبار عند التخطيط للنضال اللاعنيف:

المرحلة الأولى: التقييم والتحليل الابتدائيان

- فحص القضايا الموضوعة على المحك كما يراها الطرفان.
- تحضير تحليل للأنظمة الثقافية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية الموجودة في المجتمع أو البلد، بالإضافة إلى توزيع السكان.

● تحضير تقدير استراتيجي، أي تحديد نقاط الضعف ونقاط القوة لدى طرفي الصراع، وهذا يشمل معرفة مصادر قوة طرفي الصراع والمؤسسات التي تمثل ركائز الدعم، وتحليل المصادر المتوفرة لكل طرف واختبار درجات اعتماد كل طرف على الآخر للوصول إلى احتياجات معينة وقوة الصراع النسبية للطرفين.

● معرفة استهداف وإضعاف أو إزالة أي مصدر من مصادر قوة الخصم.

● معرفة واختبار أي دور محتمل وأي آراء لفريق ثالث في الصراع وهذا يشمل السكان الذين لا يكرسون أنفسهم للنضال.

● معرفة العوامل الخارجية الأخرى التي تؤثر في مجرى العمل مثل العوامل الجغرافية والجوية والمناخية والبنية التحتية. . .الخ.

● معرفة الأنواع الأخرى من الضغوط التي قد تؤدي إلى تحقيق أهداف المقاومة.

● اختبار العناصر الوارد ذكرها أعلاه لمعرفة إذا كانت الظروف الموجودة لمصلحة أو ضد مصلحة القيام بحملة من النضال اللاعنيف ضمن إطار زمني معين، أي من هذه الظروف تعتبر ثابتة وأيها متغير وأيها يمكن التأثير فيه بشكل مباشر بأعمال المقاومين أو خصومهم.

المرحلة الثانية: تطوير الاستراتيجيا

● تطوير استراتيجيا عظمى للصراع ككل. تعريف أهداف النضال بمفاهيم واضحة ومحددة. عمل حساب كيفية عمل النضال اللاعنيف من أجل تحقيق ذلك الهدف. هذا هو المفهوم الرئيسي

العريض الطويل الأمد لسير النضال وتنسيق وتوجيه جميع المصادر المتوفرة والملائمة التي تمتلكها مجموعة النضال.

• هل بالإمكان تحقيق الهدف الرئيسي للصراع في حملة شاملة منفردة؟ إذا كان الأمر كذلك فيجب التخطيط لكيفية تحقيق هذا. وإذا كان الأمر عكس ذلك فإن الصراع سيحتاج إلى الاشتمال على حملات أخرى محدودة لأهداف ثانوية هامة.

• تطوير استراتيجيات لحملات فردية لتحقيق المزيد من الأهداف المحدودة خلال فترة النضال. هنا يصبح الإطار العريض للاستراتيجيا العظمى أكثر تفصيلاً ويجيب عن أسئلة مثل: من؟ وماذا؟ وأين؟ وكيف؟ في التخطيط لحملة معينة في الصراع.

• اختيار تكتيك معين قصير الأمد وأساليب عمل فردية تعمل على تطبيق الاستراتيجيا المختارة، من الأهمية بمكان اختيار تكتيك وأساليب العمل بحذر ضمن إطار حملة استراتيجية معينة وفقط بعد تطوير استراتيجيا عظمى. تشمل أساليب العنف التي من الممكن أن نختارها أساليب الاحتجاج والإقناع واللاتعاون والتدخل. البعض يعمل أفضل من البعض الآخر في الأوضاع المختلفة، وبالاعتماد بشكل كبير على الاستراتيجيا العظمى والهدف الكلي، التقدير الاستراتيجي وهدف الحملة الفردية، تكون بعض الأساليب أكثر قدرة من غيرها من حيث تقييد وقطع مصادر قوة النظام الحاكم.

• التأكد من أن الخطة الاستراتيجيا المتبنّاة تنسجم من حيث هدفها وأنواع الضغوط المفروضة والتكتيك والأساليب المختارة.

المرحلة الثالثة: بناء القدرة

• ضمان أن استراتيجيات النضال المختارة تقع ضمن قدرة

الشعب على تطبيقها، وإن لم تكن كذلك سيكون هناك حاجة إلى تعزيز قدرة الشعب أو نقوم بتعديل الاستراتيجيات.

● تعزيز المنظمات والمؤسسات التي هي خارج نطاق سيطرة الخصم خاصة إذا كانت الاستراتيجيا العظمى تدعو إلى استخدام هذه الأجسام المستقلة خلال النضال لتطبيق اللاتعاون والتحدي.

● التخطيط لمساعدة فريق ثالث ولكن دون الاعتماد على هذه المساعدة.

المرحلة الرابعة: النضال المفتوح

● التركيز على نقاط قوة المقاومين في مواجهة نقاط ضعف الخصم لتحقيق أهداف مختارة وفق الاستراتيجيا العظمى والاستراتيجيا والأساليب المنتقاة خاصة في تقييد وقطع مصادر قوة الخصم.

● ضمان أن الخطة الاستراتيجية تطبّق بطريقة منضبطة دون اللجوء إلى العنف الذي يضعف المقاومة.

● ضمان أن نشاطات النضال تساعد في تعزيز المقاومين.

● ضمان وصول المقاومين إلى المصادر الحرجة.

● خلق حالة من عدم التوازن لدى الخصم والمحافظة على استمرارها.

● تحدي قمع الخصم مع استمرار التمسك بأشكال الصراع.

● الفعل بدلاً من ردات الفعل، والحفاظ على المبادرة والزخم، يجب توجيه النضال وفق شروط المجموعة المقاومة وليس وفق شروط الخصم.

- إعادة تقييم مستمرة لسير النضال وفق الخطة الاستراتيجية.

المرحلة الخامسة: نهاية الصراع

- نجاح أو إخفاق أو خليط من النتائج؟
- عمل تقييم ما بعد الصراع والتخطيط للمستقبل.

هذه مجرد ملاحظات ابتدائية لتطبيق مبادىء النضال اللاعنيف الاستراتيجية(٥).

(٥) المصدر نفسه.

ملحق
المصطلحات الهامة المستخدمة في النضال باستخدام وسائل اللاعنف

تأقلم: هي آلية للتغيير تُستخدم في أعمال اللاعنف حيث يلجأ الخصوم إلى تقديم تنازلات والخضوع لبعض مطالب المحتجّين بالرغم من وجود خيارات أخرى أمامهم. يحدث التأقلم عندما لا يغير الخصوم مواقفهم أو يُجبَرون باللاعنف على تقديم تنازلات، ولكن عند استنتاجهم بأنه من الأفضل تقديم تنازلات من أجل التوصل إلى تسوية. قد ينتج التأقلم من التأثيرات التي لو استمرت تخلق حالة من التحول أو الإجبار بالعنف أو تفكك نظام حكم الخصم.

ـ **سلطة**: الجسم الذي يصدر الأحكام والقرارات والنصائح والأوامر التي يتقبلها الأفراد والمؤسسات بشكل طوعي على أنها حق من الحقوق، وتطبق من خلال الطاعة والتعاون. السلطة هي المصدر الأساسي للقوة السياسية ولكن دون وجود تطابق بينهما.

ـ **مقاطعة**: عدم التعاون الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي.

ـ **امتناع مدني**: أعمال اللاتعاون السياسية.

ـ **إجراء مدني**: أعمال اللاعنف التي تهدف إلى تحقيق أهداف سياسية.

ـ **تحدٍ مدني**: احتجاجات ومقاومة باستخدام أعمال اللاعنف من أجل تحقيق أهداف سياسية.

ـ **مقاومة مدنية**: المقاومة باستخدام أساليب اللاعنف بوجود هدف سياسي.

ـ **إضراب مدني**: توقف عن العمل لأسباب سياسية، هذا الإضراب لا يشمل العمال فقط ولكن قد يشمل الطلاب، وأصحاب المهن، وأصحاب المتاجر، والموظفين، وموظفي الحكومة، وأفراداً من المجتمع الراقي.

ـ **عصيان مدني**: انتهاك مدني سلمي لقوانين معينة أو أوامر أو إجراءات أو مراسيم أو أوامر عسكرية أو أوامر شرطية أو ما شابه. هذه القوانين بطبيعتها تعتبر لاأخلاقية وغير منصفة وظالمة. أحياناً ما يتم معارضة قوانين تضعها جهة تنظيمية أو محايدة أخلاقياً بحيث يرمز مثل هذا الاعتراض إلى معارضة أوسع لسياسات الحكومة.

ـ **تحول**: تغيير لموقف الخصم الذي توجه إليه أعمال اللاعنف بحيث يصبح هذا الخصم مؤمناً بصحة قبول أهداف جماعات اللاعنف. التحول هو إحدى الآليات الأربع لإحداث تغيير باستخدام أساليب اللاعنف.

ـ **تفكك**: هو الآلية الرابعة لإحداث تغيير باستخدام أساليب اللاعنف حيث يتفكك ويتهاوى النظام الحاكم بسبب عدم التعاون والتحدي الجماهيري الكبير الذي يؤدي إلى تحجيم أو بتر مصادر القوة من خلال عدم التعاون مع النظام الحاكم مما يؤدي إلى تفككه وانهياره.

ـ **إغلاق اقتصادي**: تعليق للنشاطات الاقتصادية في مدينة أو منطقة أو دولة معينة بدوافع سياسية لدرجة تؤدي إلى إحداث شلل اقتصادي، هذا الانجاز يأتي نتيجة لإضراب شامل عن العمل يشمل العمال وأصحاب المتاجر والأعمال والمؤسسات الاقتصادية.

ـ **حرية (سياسية)**: هو وضع سياسي يعطي الأفراد والمجموعات حرية الاختيار في المشاركة بأعمال وقرارات مجتمعية وسياسية.

ـ **استراتيجيا عظمى**: هي الفهم الأوسع لكيفية تحقيق أهداف النزاع من خلال استخدام طريقة عمل معينة. تقوم الاستراتيجيا العظمى بتنسيق وتوجيه المصادر المتوفرة، سواء كانت هذه المصادر بشرية أو سياسية أو اقتصادية أو أخلاقية أو غيرها، لتحقيق أهداف النزاع. يأتي تطبيق عدد من الاستراتيجيات المحدودة ضمن الاستراتيجيا العظمى لتحقيق أهداف جانبية معينة في مراحل النضال الشامل.

ـ **مجموعة متظلمة**: وهي جمهور من أصحاب المظالم التي هي جزء من الأزمة، يقودهم محتجون يستخدمون أساليب اللاعنف.

ـ **مصادر بشرية**: يشمل هذا المصطلح الأشخاص والمجموعات الذين يطيعون «الحاكم» أو (المجموعة الحاكمة صاحبة الأمر والنهي في الدولة) ويتعاونون معها ويساعدونها على تنفيذ إرادتها، ويشمل أيضاً ذلك الجزء من هؤلاء الأشخاص والمجموعات من السكان ودرجة وأشكال استقلالية مؤسساتهم، بحيث يؤثر وجودهم في قدرة المجموعة الحاكمة على الاستمرار ويشكلون جزءاً من مصادر قوتها السياسية.

ـ **مصادر مادية**: وهي مصدر آخر من مصادر القوة، ويشمل هذا المصطلح الممتلكات والمصادر الطبيعية والمصادر المالية والنظام الاقتصادي ووسائل الاتصال والمواصلات التي تتحكم في مدى سيطرة الحاكم.

ـ **آليات التغيير**: وهي العمليات التي إن نجحت تحقق تغييرات باستخدام أساليب اللاعنف، وتشتمل على أربع آليات، هي: التحول والتأقلم والإجبار باللاعنف والتفكك.

ـ **أساليب**: وهي أساليب معينة تأتي ضمن العمل باستخدام

اللاعنف. هناك حوالى مئتي أسلوب من هذه الأساليب مصنّفة تحت ثلاث مجموعات هي: الاحتجاج والإقناع باستخدام اللاعنف، وعدم التعاون الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، والتدخل باستخدام اللاعنف.

ـ **عدم التعاون**: وهو أحد أساليب العمل باستخدام اللاعنف ويشتمل على وقف التعاون الاجتماعي والاقتصادي والسياسي مع شخص أو مؤسسة أو نظام حكم معين. أساليب عدم التعاون مصنفة في أبواب اللاتعاون الاجتماعي والاقتصادي (المقاطعة الاقتصادية والإضراب عن العمل) وعدم التعاون السياسي.

ـ **لاعنف (ديني وأخلاقي)**: عبارة عن أنواع من المعتقدات والسلوك يُمنع فيها استخدام العنف لأسباب دينية أو أخلاقية، ففي بعض المعتقدات الدينية يُمنع حتى التفكير المعادي أو استخدام كلمات معادية، وبعض المعتقدات يحض على التحلي بمواقف إيجابية وسلوك إيجابي تجاه الخصم وحتى إنه يرفض استخدام مصطلح «خصم». قد يشارك أو لا يشارك أصحاب هذه المعتقدات في أعمال اللاعنف مع أشخاص يمارسون اللاعنف من منطلق براغماتي.

ـ **أعمال لاعنف**: وهي القيام باحتجاجات ومقاومة وتدخّل دون اللجوء إلى العنف الجسدي. هذه الأعمال تتم من خلال: (أ) رفض القيام بأعمال معينة يفرضها القانون أو العادات، (ب) القيام بأعمال لا يقوم بها المشاركون في العادة أو يمنع القانون القيام بها، أو (ج) العملين معاً. أعمال اللاعنف تشمل أيضاً العديد من الأساليب المحددة وتأتي ضمن ثلاث مجموعات رئيسية هي: الاحتجاج والإقناع باستخدام اللاعنف، وعدم التعاون، والتدخل باستخدام اللاعنف.

ـ **إجبار باللاعنف**: وهي آلية تغيير باستخدام أعمال اللاعنف حيث يحقق المحتجون مطالبهم بالرغم من أنف الخصوم لأنهم (الخصوم) فقدوا السيطرة على الوضع نتيجة لوجود عدم تعاون وتحدٍ بشكل واسع. في هذه الحالة يكون النظام الحاكم ما زال في موقعه ولم يتفكك بعد.

ـ **تمرد باستخدام اللاعنف**: هو القيام بانتفاضة شعبية سياسية ضد نظام حكم قمعي باستخدام حملات واسعة من عدم التعاون والتحدي.

ـ **تدخل باستخدام اللاعنف**: مجموعة واسعة من أساليب اللاعنف التي تضرب بشكل مباشر في عمق نشاطات وطريقة إدارة الخصم لنظامه. تختلف هذه الأساليب عن الاحتجاجات الرمزية وعدم التعاون، حيث إن التدخل باستخدام اللاعنف غالباً ما يكون جسدياً (مثل الاعتصام) ولكن قد يكون نفسياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً أو سياسياً.

ـ **احتجاج وإقناع باستخدام اللاعنف**: مجموعة كبيرة من أساليب اللاعنف التي هي أعمال رمزية تعبّر عن اختلافات في الرأي أو محاولات للإقناع مثل القيام باعتصامات ومسيرات تتخطى حدود التعبير اللفظي عن الرأي وتقترب إلى مستوى عدم التعاون (مثل الإضراب) والتدخل باستخدام اللاعنف (مثل الاعتصام).

ـ **النضال اللاعنيف**: النضال باستخدام أشكال اللاعنف القوية، خاصة في مواجهة خصم عنيد قد يلجأ إلى استخدام أساليب القمع.

ـ **أسلحة اللاعنف**: الأساليب المحددة المستخدمة في أعمال اللاعنف.

ـ **ركائز دعم**: وهي مؤسسات المجتمع وجهاته التي تمد النظام الحاكم بمصادر القوة اللازمة لبقائه واستمراريته وتوسيع سلطته مثل الشرطة والسجون والجيش التي تعطي النظام الحاكم القوة لفرض عقوبات، والقيادات الدينية والأخلاقية التي تضفي الشرعية على النظام الحاكم. بالإضافة إلى النقابات العمالية والشركات والمجموعات الاستثمارية التي توفر للنظام مصادر البقاء الاقتصادية، ومصادر القوة السياسية الأخرى.

ـ **تحدٍ سياسي**: وهو التطبيق الاستراتيجي للنضال باستخدام أساليب اللاعنف من أجل العمل على تفكيك أنظمة الحكم الدكتاتورية واستبدالها بأنظمة حكم ديمقراطية. إن المقاومة باستخدام عدم التعاون والتحدي تحرك القوى الكامنة داخل الشعوب المقموعة لتعمل على القضاء على المصادر التي يستمد منها الحكم الدكتاتوري قوته (وهي ما أطلقنا عليه أعلاه اسم مراكز الدعم). إن استخدام التحدي السياسي بشكل ناجع يفقِد النظام الدكتاتوري القدرة على حكم الشعب ويفقد أي نظام دكتاتوري مستقبلي قدرته.

ـ **سياسة المصارعة اليابانية (جودو سياسي)**: هذه السياسة توظف خاصة في حالات النضال باستخدام أساليب اللاعنف لغرض إحداث تغيير في موازين القوى، حيث يتم استغلال ردات الفعل السلبية على أساليب القمع التي يستخدمها الخصم في مواجهة المحتجّين الذين يستخدمون وسائل اللاعنف لتعمل سياسياً ضد الخصم مما يضعف موقفه ويعزز موقف المحتجين. سياسة المصارعة اليابانية تعمل عندما يواجه القمع بتحدٍ سلمي مما يعكس أسوأ صورة ممكنة للخصم.

التغييرات قد تحدث أيضاً في مواقف طرف ثالث ومواقف المجموعات المتظلمة وحتى الجهات التي توفر الدعم للخصم. هذه

التغييرات تؤدي إلى فقدان الخصم للدعم المقدم له، وتزيد من الدعم المقدم للمحتجين الذين يستخدمون أساليب اللاعنف في نضالهم. تشمل نتائج سياسة المصارعة اليابانية حدوث استنكار واسع النطاق لسياسة الخصم وحدوث معارضة داخلية بين الخصوم أنفسهم وتزيد من حدة المقاومة. هذه التغييرات تُحدِث تحولات كبيرة في موازين القوى لصالح المجموعات التي تناضل باستخدام أساليب اللاعنف.

قد لا تعمل سياسة المصارعة اليابانية في جميع حالات النضال باستخدام أساليب اللاعنف، عندها يعتمد التغيير في موازين القوى على مدى انتشار عدم التعاون.

ـ **قوة سياسة**: التأثير الكامل والضغوط التي تعمل على تطبيق السياسات الرسمية للمجتمع. تستطيع المؤسسات الحكومية التحكم في القوة السياسية أو قد تستخدم المجموعات المعارضة هذه القوة ضد الحكومة. يمكن توظيف القوة السياسية في الصراع أو يمكن الاحتفاظ بها واستخدامها في مراحل لاحقة.

ـ **عقوبات**: فرض عقوبات أو ردات فعل انتقامية باستخدام العنف أو اللاعنف على من يقوم باتخاذ إجراءات ممنوعة أو القيام بخطوات غير متوقعة. قليلاً ما يتم تطبيق العقوبات باستخدام اللاعنف لتكون رداً على العصيان أو تستخدم لتحقيق الأهداف، العقوبات هي مصدر من مصادر القوة السياسية.

ـ **اعتماد على النفس**: القدرة على إدارة النواحي الشخصية والحكم على الأمور والقدرة على إعالة النفس والاستقلال وتقرير المصير والاكتفاء الذاتي.

ـ **مهارات ومعرفة**: وهي مصدر من مصادر القوة السياسية

حيث يعتمد الحاكم في حكمه على المهارات والمعرفة والقدرات التي يمتلكها الأفراد والمجموعات في المجتمع (المصادر البشرية) والعلاقة بين هذه المهارات والمعرفة والقدرات المتوفرة من جهة، وحاجة الحاكم إليها من جهة أخرى.

ـ **مصادر قوة**: وهي منابع القوة السياسية وتشمل: السلطة، المصادر البشرية، المهارات والمعرفة، العوامل غير الملموسة، المصادر المادية، والعقوبات، وكلها تنبع من المجتمع. ترتبط هذه المصادر وتعتمد على قبول وطاعة الجماهير ومؤسسات المجتمع للحاكم، يصبح الحاكم قوياً عندما توفر له هذه المصادر دعماً قوياً وعندما تضعف أو تنقطع يصبح الحاكم ضعيفاً ثم يسقط.

ـ **نضال استراتيجي باستخدام اللاعنف**: وهو النضال باستخدام اللاعنف المبني على خطة استراتيجية أساسها هو تحليل لطبيعة الأزمة ونقاط قوة ونقاط ضعف المجموعات المتنافسة وطبيعة وقدرات ومتطلبات آلية أعمال اللاعنف خاصة المبادئ الاستراتيجية لذلك النوع من الصراع.

ـ **استراتيجيا**: هي خطة عمل مرحلة معينة أو حملة من حملات النضال بحيث تشكل جزءاً من استراتيجيا عظمى تستخدم في الصراع ككل. الاستراتيجيا هي الفكرة الأساسية التي تتحكم في كيفية تطور النضال في حملة معينة وكيفية تجميع أجزائه المختلفة معاً للمساهمة في تحقيق الأهداف.

الاستراتيجيا تعمل ضمن استراتيجيا عظمى، وتستخدم التكتيكات وأساليب العمل المحددة في عمليات على نطاق أصغر لتطبيق استراتيجيا حملة معينة.

ـ **إضراب**: تعليق العمل، عادة ما يكون مؤقتاً، للضغط على

أصحاب العمل من أجل تحقيق أهداف اقتصادية أو للضغط على الحكومة لتحقيق أهداف سياسية.

ـ **تكتيك**: خطة عمل محدودة ترتكز على كيفية استخدام فاعل لوسائل عمل محدودة في مرحلة محددة من النضال لتحقيق هدف محدد. يُستخدم التكتيك في تطبيق استراتيجيا أوسع في إحدى مراحل النضال.

ـ **عنف**: العنف الجسدي ضد البشر الذي يؤدي إلى إصابة أو موت أو التهديد بإحداث إصابة أو موت، أو أي فعل يعتمد على إحداثهما.

ولدى الذين يؤمنون باللاعنف الديني والأخلاقي الاستعداد للتعاون مع أشخاص ومجموعات تمارس أعمال اللاعنف من منطلق براغماتي.

دور القوة في الكفاح اللاعنيف

جين شارب

محتوى الدراسة الثالثة

١٦٨ / ٣

مقدمة

يعتمد الكفاح اللاعنيف على طبيعة القوة في المجتمع والسياسة، ذلك أن ممارسة وآليات، ونتائج هذا الكفاح ترتبط أشد الارتباط بامتلاك وممارسة القوة وبتأثير ذلك في قوة الخصم. بعبارة أخرى، يمكن القول إنه لا يمكن فهم اللاعنف بدون أخذ عنصر القوة في الاعتبار كأحد عناصره الأساسية.

ويتعارض هذا المفهوم مع الفهم الخاطئ السائد الذي ينظر إلى الفعل اللاعنيف باعتباره يفتقد القوة، وباعتباره يتجاهل واقع القوة في السياسة، والذي ينظر إلى دعاة اللاعنف باعتبارهم أناساً سذجاً لعدم تسليمهم بأن الضعف هو المصدر الحقيقي للقوة في السياسة. والحقيقة أن هذا الفهم الخاطئ يقوم هو ذاته على تجاهل لطبيعة القوة في السياسة وللدور الحاسم الذي تلعبه القوة في الكفاح اللاعنيف.

إن الكفاح اللاعنيف هو أسلوب سياسي ينبغي أن يُفهم ويقيّم وفقاً لمنطقه الخاص، ولا ينبغي تعتيمه بمقارنته بظواهر أخرى مختلفة عنه تماماً. ويستخدم أسلوب اللاعنف أدوات اجتماعية ونفسية واقتصادية وسياسية لممارسة الضغوط وفرض العقوبات، ولا يستخدم الأدوات العنيفة[1]. ويتضمن هذا الأسلوب ما يقرب من ٢٠٠ أداة للاحتجاج الرمزي، وعدم التعاون الاجتماعي، والمقاطعات الاقتصادية، والإضرابات العمالية، وعدم التعاون السياسي، والتدخل اللاعنيف (الذي يتراوح بين الاعتصامات وحتى إقامة حكومة الظل). ويطلق على هذه الأدوات أيضاً «أسلحة» اللاعنف.

---

(١) انظر في ذلك: Gene Sharp, *The Politics of Nonviolent Action*, 3 vols. (Boston, MA: Porter Srgent, 1973).

ولا ينبغي الخلط بين اللاعنف وبين ظاهرة المعتقدات الدينية والأخلاقية التي تحث على نبذ العنف[٢]. ورغم أن الأفراد أو الحركات التي تتبنى اللاعنف قد تتبنى هذه المعتقدات، إلا أنه في حالات كثيرة قاد الكفاح اللاعنيف أفراد وحركات تفتقد الالتزام المبدئي بالأساليب اللاعنيفة. ويمكن أن يكون هؤلاء قد تبنوا العنف في السابق، وقد يكونون على استعداد لتبنيه في المستقبل في ظل ظروف معينة، إلا أنهم في سبيل تحقيق هدف محدد، يتبعون استراتيجيا للكفاح اللاعنيف. وعادة ما يكون السبب الرئيسي الذي يدفع مجموعة من الناس إلى اختيار الكفاح اللاعنيف هو الإيمان بأن هذا النمط من النضال يزيد من فرص نجاحهم في الصراع الدائر.

إن الكفاح اللاعنيف هو أسلوب لحشد القوى في مواجهة الخصم. وعادة ما يكون لدى هذا الخصم قدرات إدارية واقتصادية وسياسية وبوليسية وعسكرية، ذلك أن هذا الخصم يكون عادة هو جهاز الدولة ذاته عندما تسيطر عليه نخبة معادية لمصالح الأغلبية الساحقة من الشعب. وقد يكون الخصم أيضاً جهازاً غير حكومي مدعوماً من جهاز الدولة.

ويمكن أن نطلق على الأغلبية الساحقة من السكان الذين يتأثرون سلباً بسياسات وممارسات الخصم «الجماعة المظلومة». وقد تكون هذه الجماعة معنية بعدد من القضايا المحدودة أو بسياسة عامة، وقد تكون أيضاً رافضة للنظام كله. وعادة ما تكون الجماعة التي تشارك في الكفاح اللاعنيف بالفعل أصغر من «الجماعة المظلومة».

---

(٢) انظر في ذلك: Gene Sharp, «Types of Principied Nonviolence,» in: *Social Power and Political Freedom* (Boston, MA: Porter Sargent Publishers, 1979), pp. 201-234.

وتمثل القوة جزءاً أساسياً من الكفاح اللاعنيف، ولا يمكن فهم هذا الكفاح أو كشفه بفعالية بدون أخذ عنصر القوة وعلاقات القوى في الاعتبار. وتستخدم القوة هنا للإشارة إلى كل مظاهر النفوذ ووسائل الضغط، بما في ذلك العقوبات المتاحة لجماعة أو مجتمع معين والتي يستخدمها للدفاع عن نفسه ولتطبيق سياساته ولإدارة الصراعات الداخلية والدولية. ويمكن قياس القوة بالقدرة النسبية على السيطرة على موقف معين وعلى الشعب والمؤسسات، أو بالقدرة على تعبئة الشعب والمؤسسات للقيام بنشاط معين. وتستخدم هذه القوة لتمكين الجماعة من تحقيق هدف معين مثل تطبيق أو تغيير السياسات، أو إقناع الآخرين بالتصرف على النحو الذي يريده مالكو القوة، مثل إقناعهم بالمشاركة في المعارضة أو بدعم النظام القائم وسياساته وعلاقاته، أو لتغيير وتدمير نمط توزيع القوة القائم. وقد تستخدم القوة لتحقيق خليط من هذه الأهداف.

وقد تمتلك الحكومات القوة السياسية، كما قد تمتلكها المؤسسات وحركات المعارضة والجماعات الأخرى. ويمكن تطبيق مثل هذه القوة مباشرة، كما يمكن أن يمثل مجرد وجودها عاملاً لممارسة النفوذ. وعلى سبيل المثال، فإن القوة موجودة في المفاوضات كما هي موجودة في الحرب.

ولفهم دور القوة في الكفاح اللاعنيف، ينبغي مناقشة طبيعة وآليات القوة المتاحة لكل من الخصم وللجماعة التي تقود هذا الكفاح.

الحكام التابعون

من الحقائق ذات الأهمية النظرية والعملية الكبرى أن القوة التي يمتلكها الأفراد الذين يمثلون مناصب قيادية في الحكومة ويتخذون

القرار (الحكام) ليست نابعة منهم، وإنما ينبغي أن تأتي من خارجهم. فالقوة السياسية التي يمتلكونها كحكام تأتي من المجتمع الذي يحكموه. ومعنى هذا أنه إذا استطاع الأفراد امتلاك القوة واستخدامها، فسوف يكون بمقدورهم توجيه سلوك باقي الأفراد وحيازة موارد بشرية ومادية هائلة، وامتلاك جهاز لفرض العقوبات.

بعبارة أخرى، يمكن القول إن الحكام ليسوا مطلقي السلطة ولا يمتلكون قوة ذاتية، وعلى العكس من هذا، يعتمد الحكام والنخب المسيطرة في مصادرهم للقوة على تعاون الشعب ومؤسسات المجتمع الذين يحكموه. ويعتمد مدى توافر هذه الموارد على تعاون وطاعة مختلف الجماعات والمؤسسات والأفراد والشعب بصيغة عامة.

ويمكن القول إن القوة السياسية تبرز كنتاج لتفاعل كل أو معظم المصادر التالية:

١ ـ السلطة:

بمعنى مدى وكثافة السلطة التي يتمتع بها الحكام أو شرعيتهم في أوساط رعاياهم.

٢ ـ الموارد البشرية:

بمعنى عدد الأفراد الذين يطيعون الحكام ويتعاونون معهم ويقدمون لهم معونة خاصة، ونسبة هؤلاء الأفراد من السكان وأشكال تنظيمهم.

٣ ـ المعرفة والمهارات:

بمعنى المهارات والقدرات والمعرفة التي يتمتع بها هؤلاء الأفراد، وقدرتهم على توفير الاحتياجات للحاكم.

٤ ـ العوامل غير الظاهرة:

وتتمثل في العوامل الأيديولوجية والنفسية، مثل العادات والمواقف تجاه الطاعة والخضوع، ووجود أو غياب العقيدة أو الأيديولوجيا العامة.

٥ ـ الموارد المادية:

وتتضمن المُلْكية، والموارد الطبيعية والمالية، والنظام الاقتصادي، ووسائل الاتصالات والنقل.

٦ ـ العقوبات:

بمعنى نمط وحدود أوجه الضغط والعقوبات التي يستطيع الحكام ممارستها ضد رعاياهم وفي الصراع مع الحكام الآخرين.

وعادة ما توجد بعض مصادر القوة هذه بدرجة من الدرجات، ومن النادر، إن لم يكن من المستحيل أن تتوافر كل هذه المصادر للحكام أو لا تتوافر على الإطلاق. ويخضع توافر هذه المصادر للتذبذب المستمر، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة أو تقليص قوة الحكام.

ويشير التحليل الدقيق لمصادر قوة الحكام إلى أنهم يعتمدون اعتماداً أساسياً على طاعة وتعاون المحكومين. وعندما يرفض المحكومون حق الحكام في الحكم والسيطرة يكونون قد سحبوا الرضا أو الاتفاق العام الذي يجعل وجود الحكومة ممكناً. وتطلق خسارة السلطة على هذا النحو عملية تحلل قوة الحكام. وقد تستمر عملية التحلل هذه إلى درجة أن يفقد الحكام السلطة. وعندما تكون الخسارة فادحة، يصبح وجود الحكومة مهدَّداً.

ويعد رفض التعاون مع الحكام أمراً خطيراً جداً، لأن هذا التعاون لا غنى عنه لكي يعمل النظام القائم ويستمر، فالأنظمة

الاقتصادية والسياسية تعمل بفضل مساهمات الأفراد والمنظمات والجماعات الفرعية. ويعتمد الحكام اعتماداً أساسياً على هذا التعاون والدعم. وكلما تشعبت أوجه سيطرة الحكام، كانوا بحاجة لدعم أكبر من الأفراد والمنظمات.

وتعتمد قوة الحكام على استمرار أوجه الدعم ليس فقط من جانب الأفراد والموظفين والمسؤولين، ولكن أيضاً من جانب المنظمات والمؤسسات التي تشكل النظام القائم. ويمكن لهذه الجهات أن ترفض التعاون مع الحكام وتحجم عن تقديم الدعم اللازم لتمكينهم من الاستمرار في تطبيق سياساتهم.

حدود الإكراه

إذا لم يقدم الحكام تنازلات ملحوظة في مواجهة عدم التعاون والعصيان، فسوف يكون عليهم الاعتماد أكثر على الوسائل الإكراهية. ففي محاولاتهم لتأمين الدرجة المطلوبة من الدعم والتعاون، قد يلجأ الحكام إلى فرض العقوبات. ويكون فرض هذه العقوبات ممكناً لأنه عادة إذا رفض قطاع من الشعب سلطة الحكام، يظل قطاع آخر على ولائه لهم ويكون مستعداً لتنفيذ سياساتهم. وهكذا يصبح من الممكن استخدام البوليس والجيش في إنزال العقوبات بباقي الشعب.

وبالإضافة إلى هذا، سيظل يوحد المجموعة الحاكمة أمور أخرى غير العقوبات، وستظل بالتالي خاضعة للضغوط وإمكانية التأثير فيها.

والأكثر من هذا، أن قدرة الحكام على تطبيق العقوبات تعتمد هي ذاتها على توافر درجة من درجات المساعدة من المحكومين الذين بمقدورهم رفض تقديمها. وبصفة عامة، ستظل محاولات الحصول

على الدعم بالإكراه قاصرة طالما كانت سلطة الحكام مقيدة ومحدودة.

وتعد العقوبات عنصراً هاماً لإبقاء القوة السياسية للحكام، خاصة في أوقات الأزمات. غير أن مدى فعالية هذه العقوبات يعتمد على رد فعل الشعب الذي توجه ضده هذه العقوبات. وقد رفض الشعب في عديد من المواقف التراجع في وجه المخاطر. ودائماً هناك دور كبير لعامل الإرادة حتى في حالة تطبيق العقوبات. فلكي تكون العقوبات فعالة ينبغي أن يخاف منها الناس وأن يصبحوا بعد تطبيقها مستعدين مرة أخرى للتعاون والطاعة. غير أنهم يمكن أن يتحدّوا هذه الصعوبات ويصروا على استمرار عدم التعاون. وإذا فعلوا ذلك تصبح قوة الحكام مهدَّدة تهديداً خطيراً.

المقاومة المتحدة

يعتمد توافر مصادر القوة للحكام إذن اعتماداً أساسياً ومباشراً على درجة تعاون وخضوع وطاعة المحكومين ومؤسسات المجتمع. وهذا الاعتماد يتيح للمحكومين، في ظل ظروف معينة، إمكانية تقييد أو منع مصادر القوة هذه بتقليل أو سحب تأييدهم وتعاونهم.

وينبغي أن يكون عدم التعاون شاملاً حتى يتم تقليص قوة الحكام والتحكم فيها. وينبغي أن يستمر رفض التعاون في وجه القمع الذي يهدف إلى إجبار المحكومين على استئناف التعاون والخضوع. وعندما يقل خوف المحكومين أو ينتهي، وعندما يكونون مستعدين لتحمل معاناة العقوبات المفروضة كثمن للتغيير، يصبح العصيان الواسع وعدم التعاون الشامل ممكنين. وُيعتبر هذا التطور ذا أهمية سياسية بالغة، ذلك أن إرادة الحاكم وقدرته على التصرف تتقلصان حينئذ بقدر عدد السكان المشاركين في العصيان، وبدرجة عدم تعاون المؤسسات وبقدر اعتماد الحاكم عليها. ومن ثم، فإن

حل مشكلة قوة الحاكم التي تبدو مطلقة يكمن في تعلم كيفية تنفيذ عدم التعاون والاستمرار فيه.

وعندما تنجح الحركة في الاستمرار في عدم التعاون ورفض الطاعة في وجه العقوبات التي يفرضها الحاكم، تصبح نهاية النظام على مرمى البصر.

وهكذا، يعتمد كل الحكام في مواقفهم وفي قوتهم السياسية على تعاون المحكومين. ويتضح أن النظرية التي تقول إن القوة مستمدة من العنف وان النصر حليف الطرف الذي يستطيع ممارسة أكبر قدر من العنف هي نظرية خاطئة. وعلى العكس من هذا، تلعب الإرادة والقدرة على المقاومة دوراً مركزياً.

ويتطلب تطبيق هذه الرؤية للطبيعة المستقلة للقوة السياسية بداهة الإجابة عن التساؤل: كيف؟ ذلك أن عدم معرفة ما ينبغي عمله كان دوماً أحد أسباب إحجام الشعوب كثيراً عن التحرك بفعالية وفقاً لهذه الرؤية ضد الظلم والطغيان.

وثمة بُعدان أساسيان لتطبيق هذه الرؤية:

أولهما، أن رفض المواطنين للحكومة الجائرة ينبغي أن يُترجم إلى رفض التعاون مع هذه الحكومة. وهذا الرفض يمكن أن يأخذ أشكالاً عديدة كما سنرى في مكان لاحق.

وثانيهما، أن العمل ينبغي أن يكون جماعياً أو جماهيرياً. فعندما تكون الأقلية الحاكمة موحدة، وتكون الأغلبية المحكومة مفتقدة للتنظيم المستقل، يعجز المواطنون عادة عن شن المعارضة الموحدة، ويسهل على الحكام التعامل معهم فرادى. باختصار، تتطلب الحركة الفعالة المستندة إلى نظرية القوة هذه، وجود مقاومة موحدة.

الأسس البنيوية

تُعتبر الأوضاع البنيوية للمجتمع ذات أهمية بالغة في تحديد القدرة العامة لهذا المجتمع على مواجهة حكامه. ويُقصد بالأوضاع البنيوية هنا وجود مختلف المؤسسات «أو ما يمكن أن نطلق عليه مواضع القوة». فهذه المؤسسات والأجهزة تُعتبر «مواضع» تتركز فيها القوة، أو تعبّر عنها.

ويختلف شكل وطبيعة مواضع القوة من مجتمع إلى آخر، ومن موقف إلى موقف آخر، غير أنها تشمل بصفة عامة الجماعات والمؤسسات الاجتماعية مثل، الأسر، والطبقات الاجتماعية، والجماعات الدينية، والجماعات الثقافية، والمهنية، والاقتصادية، والقرى، والمدن، والأقاليم والمناطق، والأجهزة الحكومية الصغيرة، والمنظمات الطوعية، والأحزاب السياسية. وعادة ما تكون مواضع القوة هذه جماعات ومؤسسات رسمية تقليدية راسخة. غير أنه في بعض الحالات، يمكن أن تكون مواضع القوة أقل تنظيماً، بل ويمكن أن تكون قد نشأت حديثاً في غمار تطور عملية المعارضة للحاكم.

ويتحدد وضع مواضع القوة هذه بناء على قدرتها على التحرك المستقل، وعلى امتلاك القوة واستخدامها، وعلى تنظيم قوة الآخرين، مثل الحكام أو مواضع القوة الأخرى، وبناء أيضاً على مركزيتها أو لامركزيتها، وعمليات صنع القرار بداخلها، ودرجة تماسكها الداخلي.

وتحدد بنية القوة في المجتمع على المدى الطويل مجال ودرجة القوة القصوى للحكام. فعندما تكون مواضع القوة منتشرة في المجتمع، تكون قوة الحاكم عادة خاضعة للسيطرة والقيود، ذلك أن هذه المواضع تتيح القدرة على مقاومة السيطرة الحكومية. غير أن تحقق

هذا مرتبط بمدى توافر الحرية السياسية. أما عندما تكون هذه المواضع ضعيفة، أو عندما يتم تدمير استقلاليتها وقدرتها على الحركة بفرض القيود الصارمة عليها، فإن قوة الحكام يصعب السيطرة عليها حينئذ. وفي هذه الحالة، تضعف قدرة المقاومة المتحدة أو يتم تدميرها. ويرتبط هذا الوضع عادة بسيادة الطغيان.

ويحدد وضع مواضع القوة في المجتمع إلى حد كبير مدى قدرة المجتمع على السيطرة على قوة الحاكم. فالمجتمع الذي توجد فيه جماعات ومؤسسات تمتلك القوة الاجتماعية وقادرة على العمل المستقل، أكثر قدرة على السيطرة على قوة الحاكم ومقاومة الطغيان من المجتمع المفتقد لوجود هذه الجماعات والمؤسسات التي يستطيع الشعب من خلالها أن يتحرك بشكل جماعي ويقاوم الحاكم.

إن مصادر قوة الحاكم تصبح مهددة تهديداً خطيراً عندما يتم الامتناع عن التعاون معه ودعمه بواسطة أعداد كبيرة من المواطنين في نفس الوقت. وهذا أمر يتحقق عادة من خلال الجماعات والمؤسسات الاجتماعية، أي أن قدرة هذه الأجهزة على قطع مصادر القوة التي توفرها للحاكم يعد أمراً حاسماً. وهذه القدرة تتوقف بدورها على عوامل كثيرة تتضمن مدى مهارة المواطنين في تطبيق أسلوب الكفاح بعدم التعاون، وتتضمن أيضاً الحاجة النسبية للحاكم إلى مصادر القوة التي يمكن أن يوفرها المواطنون والمؤسسات. ومن العوامل الهامة أيضاً مدى قدرة هذه الجماعات على التحرك المستقل ضد الحاكم.

وبالإجمال، يمكن القول إن قدرة المؤسسات غير الحكومية على السيطرة على ممارسات الحاكم تتوقف على العوامل التالية:

١ ـ الرغبة النسبية للمواطنين في تنظيم قوتهم.

٢ ـ عدد المنظمات والمؤسسات المستقلة.

٣ ـ القوة النسبية لهذه المنظمات والمؤسسات ودرجة استقلاليتها في الحركة.

٤ ـ مصادر القوة التي تمتلكها وتسيطر عليها.

٥ ـ حجم القوة الاجتماعية التي تمتلكها ويمكن أن تستخدمها.

٦ ـ القدرة النسبية للمواطنين على حجب رضاهم عن الحاكم ودعمهم له.

وعندما تكون كل هذه العوامل متاحة بدرجة عالية، تستطيع مواضع القوة أن تختار ما بين توفير مصادر القوة التي يحتاجها الحاكم، وتقييد أو قطع هذه المصادر.

ولهذا، فان التذبذب في قوة الحاكم يرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بمدى استعداد المواطنين لقبول الحاكم وطاعته والتعاون معه وتنفيذ رغباته.

تلاشي قوى الحكام

عندما يرفض الشعب التعاون ويحجب مساعدته ويصر على العصيان والمقاومة، فإنه يحرم خصمه من الدعم والتعاون الأساسي الذي تتطلبه أي حكومة أو أي نظام. وفي هذا المجال، يستطيع المواطنون عصيان القوانين التي يعارضونها، ويستطيع العمال التوقف عن العمل، الأمر الذي يمكن أن يشل الاقتصاد. وتستطيع البيروقراطية رفض تنفيذ التعليمات. ويمكن للجنود وأفراد الشرطة، أن يتراخوا في تنفيذ الإجراءات القمعية، بل ويمكن أن يعلنوا تمردهم. وإذا ما نفذ المواطنون والمؤسسات هذه الإجراءات بأعداد كبيرة وعلى امتداد فترة طويلة، ستفقد الحكومة

أو النظام بالضرورة القوة التي تمتلكها. وحينئذ سوف يصبح «الحكام» مجرد أفراد عاديين. إن كل شيء سيتغير ببساطة لأن الدعم البشري الذي خلق قوة النظام وعززها تم حجبه. ولهذا، ستتلاشى قوة هذا النظام.

غير أن إرادة المقاومة والإصرار العام عليها لا يكفيان وحدهما لامتلاك القوة الفعالة واستخدامها ضد الحكام. ذلك أن المعارضة العامة ينبغي أن تُترجَم إلى استراتيجيا للعمل. وفي هذا الصدد، لا بد أن يفهم الشعب أسلوب الكفاح المستند إلى هذه النظرية للقوة، ويتضمن ذلك فهم أدوات هذا الأسلوب للكفاح، وآلياته للتغير، ومتطلبات النجاح، ومبادئ الاستراتيجيا والتكتيك. وينبغي أن يتسم تطبيق هذا الأسلوب للكفاح بالمهارة، ويعني ذلك معرفة كيف يمكن الاستمرار في الكفاح بالرغم من القمع.

ولهذا، ثمة حاجة إلى العرض بالتفصيل لأسلوب الكفاح اللاعنيف المستند إلى هذه النظرة إلى القوة.

أسلحة اللاعنف

الكفاح اللاعنيف هو في حقيقة الأمر معركة، تماماً كما هو الحال في الحرب. وهو يتطلب، كما هو الحال في شن «المعارك»، حشد القوات ووجود استراتيجيا واضحة وأساليب محددة لتطبيقها، ويتطلب شجاعة «الجنود» والتنظيم والاستعداد للتضحية.

والشعب الذي يريد تحقيق النصر من خلال الكفاح اللاعنيف بحاجة إلى زيادة قوته، وإلى تطبيق أسلوب الكفاح الذي اختاره بمهارة، وإلى توفير متطلبات النجاح وحشد كل طاقاته لهذا الغرض. وبالرغم من أن هناك اعتقاداً شائعاً بأن الكفاح اللاعنيف يستغرق وقتاً أطول لكي ينجح مما يستغرقه الكفاح العنيف، إلا أن الأمر

ليس بالضرورة كذلك. ففي بعض الأحيان، نجح الكفاح اللاعنيف في غضون أسابيع، بل في غضون أيام.

ويمكن القول إن أدوات الكفاح اللاعنيف تُعتبر بمثابة تطبيقات محدودة لنظرية القوة التي تعرضنا لها. وهناك ثلاثة مستويات لأسلحة اللاعنف في إطار أسلوب الكفاح اللاعنيف هي: الاحتجاج اللاعنيف والإقناع، وعدم التعاون، والتدخل اللاعنيف. ويمكن «لأسلحة» اللاعنف هذه أن تغير من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بل ويمكن أن تحدث تغييراً جذرياً في ميزان القوى. ويشمل الاحتجاج اللاعنيف والإقناع، أساساً الأعمال الرمزية للمعارضة السلمية أو محاولة الإقناع. وتتجاوز هذه الأعمال مجرد التعبير اللفظي عن الاحتجاج، إلا أنها لا تصل إلى حد عدم التعاون أو التدخل اللاعنيف. ومن بين هذه الأعمال، المواكب الاجتماعية، وإقامة الصلوات، والملصقات، والحداد، والاجتماعات الاجتماعية.

أما فيما يتعلق بعدم التعاون مع الخصم، فإنه يتضمن الانقطاع العمد أو تعليق أو تحدي علاقات معينة قائمة، سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية. ويمكن أن يكون عدم التعاون عفوياً أو مخططاً، كما يمكن أن يكون قانونياً أو غير قانوني.

وتنقسم أساليب عدم التعاون إلى ثلاثة مستويات:

١ ـ أساليب عدم التعاون الاجتماعي (وتتضمن المقاطعات الاجتماعية).

٢ ـ أساليب عدم التعاون الاقتصادي (وتتضمن المقاطعات الاقتصادية والإضرابات).

٣ ـ أساليب عدم التعاون السياسي (ويمكن أن يطلق عليها أيضاً المقاطعة السياسية).

وتعد قدرة المجموعة التي تقود الكفاح اللاعنيف على امتلاك أسلحة عدم التعاون الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ذات أهمية قصوى في الكفاح.

أما المستوى الثالث من أساليب اللاعنف فيتمثل في التدخل اللاعنيف، والذي يعني التدخل في الموقف وزعزعته أو تغييره تغييراً جذرياً بطريقة أو بأخرى. وتشمل أساليب التدخل أموراً مثل الإضراب والاعتصام في مواقع العمل، والمؤسسات الاقتصادية البديلة، والبحث عن السجناء، والحكومات البديلة.

امتلاك القوة

يمتلك العمل اللاعنيف القوة الكفيلة بمواجهة قوة الخصم، وبتحقيق أهداف الكفاح اللاعنيف. ويمكن القول إن اللاعنف يؤثر مباشرة في قوى الخصم أكثر مما يؤثر العنف السياسي، ذلك أنه يضرب مصادر قوة الخصم مباشرة. وعلى سبيل المثال، إذا كانت القضايا المثارة اقتصادية أساساً، فإن المقاومة يمكن أن تكون مقاومة اقتصادية، وإذا كانت القضايا المثارة سياسية ويحتاج الخصم إلى التعاون السياسي من جانب المواطنين، فإن المقاومة يمكن أن تكون سياسية أيضاً. بعبارة أخرى، فإنه بدلاً من الصدام غير المباشر مع قوات الخصم العسكرية، التي تعد التجسيد الظاهرة لقوة الخصم، فإن اللاعنف يضرب مباشرة مصادر هذه القوة والمتمثلة في التعاون مع الخصم وطاعته. وعلى سبيل المثال، فإن الإضرابات الجماهيرية يمكن أن تشل الاقتصاد تماماً، كما أن التحرر الواسع النطاق يمكن أن يؤدي إلى انهيار الجيش.

ويمكن القول أيضاً إن العمل اللاعنيف يؤثر بشكل غير مباشر في قوة الخصم أكثر مما يفعل العنف. فبدلاً من مواجهة قوات الخصم

وبوليسه بقوات مشابهة، فإن الكفاح اللاعنيف يواجه هذه القوات بشكل غير مباشر. ويتم هذا من خلال إضعاف الخصم ومساعدة المكافحين على تعبئة قواهم دفاعاً عن قضيتهم في الوقت نفسه. وعلى سبيل المثال، فإنه من خلال الرد على القمع باللاعنف بدلاً من استخدام العنف المضاد، يمكن أن تثبت حركة اللاعنف أن قمع الخصم عاجز عن إلقاء الرعب في قلوب المواطنين. ومن شأن استمرار المقاومة والحفاظ على تنظيم اللاعنف، حرمان الخصم تدريجياً من مؤيديه التقليديين وإضعاف قوتهم النسبية التي يتمتعون بها. وفي مقابل هذا، يمكن أن يزيد عدد المكافحين باستمرار ويمكن أن يتصاعد أيضاً الدعم الذي يحظون به. وكل هذا يمكن أن يحدث بسبب مواجهة عنف الخصم بشكل غير مباشر بدلاً من مواجهته بالعنف المضاد.

ويعتمد مسار الصراع في جانب أساسي منه على الاستراتيجيا وأساليب الكفاح التي تطبقها المجموعة التي تقود الكفاح اللاعنيف. ولهذا ثمة حاجة ملحة إلى تخطيط استراتيجية اللاعنف بعناية فائقة، والاعتماد على الموارد المتاحة والفهم العميق للكفاح اللاعنيف وإبعاد الموقف القائم[٣].

القمع

يمكن أن يكون التحدي الذي يمثله اللاعنف تحدياً محدوداً، وأن يؤدي إلى زعزعة الوضع القائم بشكل طفيف فقط، غير أنه في بعض الحالات يمكن أن يؤدي إلى هز هذا الوضع هزاً عنيفاً.

وتنبع الصعوبات التي يواجهها الخصم في التعامل مع أسلوب

---

(٣) انظر في ذلك: Peter Ackerman and Christopher Kruegler, *Nonviolent Sanction: Their Strategic Use in Conflict and Defence.*

الكفاح اللاعنيف من ديناميات هذا الأسلوب. فهذه الديناميات تعمل على تعظيم تأثير وقوة المجموعة التي تشن الكفاح اللاعنيف وعلى إضعاف تأثير وقوة الخصم.

وكثيراً ما يلجأ الخصم إلى القمع في مواجهة حركة اللاعنف. ويأخذ تطبيق القمع أشكالاً وأساليب عديدة مثل فرض الرقابة، ومصادرة الأموال والممتلكات، وقطع وسائل الاتصال، والضغوط الاقتصادية، والاعتقالات، والتهديد بالعقوبات في المستقبل، والضرب، وإطلاق الرصاص، والتعذيب، وقانون الطوارىء، والإعدامات. . . إلخ. ويعتمد حجم ونمط القمع المستخدم على عوامل كثيرة. وتجدر الإشارة إلى أنه نظراً إلى أن القمع يمكن أن يحدث أثراً مضاداً لما يريده الخصم، فإن القمع الذي يطبق ضد الحركة اللاعنفية يكون في الغالب أكثر محدودية من القمع الذي يطبق ضد التحرر العنيف أو حرب العصابات أو الحرب النظامية.

ويعدّ اللجوء إلى القمع العنيف في واقع الأمر دليلاً قوياً على أن الفعل اللاعنيف يمكن أن يمثل تهديداً خطيراً للنظام القائم. ويعد بالتالي تأكيداً لمدى قوة اللاعنف. ولا يمثل القمع سبباً يدعو إلى التخلي عن الكفاح اللاعنيف، ذلك أن اللاعنف يعد في حقيقة الأمر الأسلوب الأمثل لمواجهة الخصم القادر على استخدام العقوبات العنيفة، والمستعد لاستخدامها.

التنظيم المقاوم للاعنف

لا يؤدي القمع بالضرورة إلى إخضاع المواطنين، ذلك أن العقوبات لكي تكون فعالة ينبغي أن تؤثر في عقول المواطنين وأن تؤدي إلى الخوف والاستعداد للطاعة. وكما هو الحال في الحرب، ثمة إمكانية لأن يؤدي التخطيط السليم والتنظيم المحكم والإيمان

العميق بالقضية، إلى الإصرار على مواصلة الكفاح اللاعنيف بغضّ النظر عن الأخطار. وفي مثل هذا الموقف، ثمة ضرورة ملحة لكي تحافظ المجموعة التي تقود الكفاح اللاعنيف إلى أقصى قدر من التنظيم لتعزيز مواقعها في مواجهة الخصم ولتقليل العنف المستخدم ضدها ولتعظيم فرصها في النجاح.

ومن شأن التطبيق المكثف والحازم والحاذق للاعنف أن يفجر مشاكل الخصم الذاتية وأن يحد بالتالي من فعالية استخدامه لقواته. وحينئذ يكون بمقدور الكفاح اللاعنيف أن يخل بتوازن الخصم سياسياً وأن يجعل قمعه يتغلب عليه ويؤدي إلى إضعاف قوته وتقليص حجم التأييد الذي يحظى به.

وفي مواجهة القمع، ينبغي للمكافحين المنخرطين في حركة اللاعنف أن يصمدوا وأن يرفضوا الخضوع أو التراجع، وأن يتحدوا هذا القمع. ومن شأن هذا الموقف أن يجنب الحركة الوقوع في فخ الانجرار وراء محاربة الخصم بالسلاح الذي يحدده هو والذي يتفوق فيه.

ورغم الرقابة التي يفرضها الخصم، فإن أخبار الأعمال الوحشية التي يمارسها يمكن أن تتسرب إلى الخارج، وحينئذ يمكن أن يؤدي القمع الذي يمارسه إلى تصعيد العداء والمقاومة للنظام لا تقليلها. بعبارة أخرى، فإن القمع الذي يمارسه الخصم يمكن أن يؤدي إلى تقليص التأييد الذي يحظى به وزيادة التأييد الذي يحظى به المكافحون.

ومعنى هذا أن الحفاظ على تنظيم اللاعنف في مواجهة القمع لا يمثل ضرباً من السذاجة السياسية، وإنما يساهم في نجاح الحركة في إحداث تغييرات مؤاتية في توزيع القوة.

الجودو السياسي[٤] (Political Jiu Jitsu)

من شأن الاستمرار في الكفاح والحفاظ على طابعه اللاعنيف أن يعزز من موقع القوة الذي تتمتع به حركة اللاعنف بوسائل شتى. وكلما صعّد الخصم من أعماله الوحشية ضد الحركة اتضح مدى وضاعته وتزايد التعاطف والدعم الذي تحظى به الحركة. وفي هذه الحالة يزداد ابتعاد المواطنين العاديين عن النظام وتنخرط أعداد متزايدة منهم في صفوف الحركة. ويمكن أيضاً أن تزيد الأطراف الثالثة من دعمها لضحايا القمع ومعارضتها لضعف الخصم وسياساته. وبالرغم من أن أثر الرأي العام المحلي والدولي يتفاوت من حالة إلى أخرى، إلا أنه يمكن أن يدعم حركة المقاومة، ويمكن أن يمارس ضغوطاً اقتصادية وسياسية كبيرة على النظام، وفي حالة ممارسة الخصم للأعمال الوحشية ضد العزل، يمكن أن يبدأ المواطنون وعملاء الخصم وقواته في الشك في مدى عدالة سياسات الخصم. وهذا الشك يمكن أن يتحول إلى معارضة بل وإلى عدم تعاون وعصيان يأخذ شكل الإضرابات أو حركات التمرد.

باختصار، فإن قمع الخصم لحركة المقاومة اللاعنيفة يمكن أن يرتد إليه. وهذا هو المقصود بعملية «الجودو السياسي».

التغيرات في ميزان القوة

يكمن أحد أسباب فعالية أسلوب اللاعنف في أنه يُحدِث

---

(٤) الجودو هو المصارعة اليابانية حيث يمكن أن تصبح قوة الخصم وثقل جسمه عبئاً عليه وقيداً على حركته هو ذاته. والمقصود «بالجودو السياسي» هنا هو أن الحفاظ على الطابع اللاعنيف لحركة المقاومة والإصرار على الاستمرار فيها في مواجهة القمع الذي يمارسه الخصم من شأنه أن يجعل هذا القمع يرتد إلى الخصم في النهاية وتقلص من حجم المساندة التي يحظى بها حتى مقابل تدعيم قوة حركة اللاعنف واتساع قاعدة مؤيديها (المترجم).

تغيرات في ميزان القوة القائم. ويحدث هذا نتاجاً لعوامل عديدة. وكما أشرنا، تلعب عملية «الجودو السياسي» دوراً هاماً في نمو قوة المجموعة التي تقود الكفاح اللاعنيف وفي تقليص قوة خصومهم.

ويمكن أن تزيد المجموعة التي تقود الكفاح اللاعنيف من قوتها بشكل تدريجي، وبداية، سوف تحصل هذه المجموعة على تأييد متزايد من جانب قطاعات المواطنين الذين يتأثرون سلباً بسياسات النظام وممارساته. وبالإضافة إلى هذا، فإن طبيعة الكفاح اللاعنيف تجعل من الممكن الحصول على دعم يعتد به من جانب الأطراف الثالثة بل وحتى من جانب مؤيدي خصومهم ذاتهم. ويتيح الحصول على هذه الأنماط من الدعم والمساندة لمجموعة الكفاح اللاعنيف إمكانية التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في قوة خصومهم عن طريق تقليل أو قطع مصادر هذه القوة على النحو الذي ناقشناه في مكان سابق. وتختلف طرق التأثير في قوة الخصم على هذا النحو من حالة إلى أخرى، فمن الطبيعي أن تختلف مثلاً من حالة الصراع الداخلي إلى حالة الصراع في قوة أجنبية محتلة تقع مصادر قوتها خارج البلد. ورغم هذا، فإن عملية التغير التي تحدث في ميزان القوة واحدة تقريباً في الحالتين.

ويتفاوت حجم المجموعة المنخرطة في حركة المقاومة تفاوتاً كبيراً في إطار الصراع الواحد، فالأفراد وعدد المؤسسات التي تشارك في الكفاح قد تزيد في وقت وتتقلص في وقت آخر. وبالمثل، فإن عدد مؤيدي الخصم ودرجة الدعم المؤسس الذي يحظون به قد يزيد أو يتراجع بشدة خلال الصراع. وهذه التحولات في ميزان القوة تتأثر، من بين عوامل أخرى، بممارسات المجموعة التي تقود الكفاح اللاعنيف. كما تتأثر علاقات القوة أيضاً بمواقف

الأطراف الثالثة التي قد تتحول من موقف الحياد إلى موقف الدعم والمساعدة أو المعارضة لطرف أو لآخر.

ومن الطبيعي أن مسار الكفاح اللاعنيف يعد سبباً وانعكاساً في نفس الوقت للتحولات التي تحدث في مواقع القوة لكل طرف مقارنة بالطرف الآخر. وكما قلنا فإن قوة كل طرف يمكن أن تتغير باستمرار وبسرعة وبحدة من خلال الصراع.

ومن الطبيعي أن نتائج هذه التحولات في القوة المطلقة والنسبية لكل طرف، هي التي تحدد النتيجة النهائية للصراع.

آليات أربع للتغيير

بالرغم من الخلافات بين حالة وأخرى من حالات اللاعنف، إلا أنه يمكن القول إن ثمة أربع آليات عامة للتغيير من خلال اللاعنف. هذه الآليات هي التحول (Conversion)، والتكيف (Accomodation)، والإرغام اللاعنيف (Nonviolent Coercion)، والتحلل (Disintegration). وفي حالة التحول، فإنه نتيجة لممارسات حركة اللاعنف، فإن الخصم يتبنى جانباً من وجهات نظر الحركة ويقر بأن أهدافها مقبولة وجيدة.

أما في حالة التكيف، فإن الخصم يقرر تقديم بعض التنازلات للحركة، وهي عادة ما تكون تنازلات محدودة لا تمتد إلى حدوث تغيير جذري في موقف الخصم. ويلجأ الخصم إلى تقديم هذه التنازلات عندما يدرك أن من مصلحته أن يعقل ذلك. وقد يهدف الخصم من وراء ذلك إلى قطع الطريق على انشقاق داخلي أو تقليل خسائره أو تفادي وقوع كارثة أكبر، أو لإنقاذ ماء الوجه. وهذا النمط من التغيير عن طريق اللاعنف هو الأكثر شيوعاً.

ويعد التكيف مماثلاً للإرغام اللاعنيف والتحلل من حيث إن هذه الآليات الثلاث، تحوز النجاح من خلال تغيير الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي لا من خلال تغيير مواقف الخصم ذاته كما هو الحال في التحول، ففي هذه الآليات الثلاث، تتغير علاقات القوى القائمة بحيث يتغير الوقت بأكمله.

وفي حالة الإرغام اللاعنيف، يتم إحراز النجاح وتحقيق الأهداف رغماً عن الخصم وضد إرادته. ويصبح هذا ممكناً عندما تنجح حركة الكفاح اللاعنيف سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في قطع مصادر قوة الخصم بدرجة كبيرة، أي عندما تصبح إرادة الخصم مقيدة تماماً. ويحدث هذا لأسباب عديدة أهمها ما يلي:

١ ـ عندما يصبح التحدي الذي يواجهه الخصم جماهيرياً واسع النطاق بحيث يصعب السيطرة عليه من خلال القمع.

٢ ـ عندما يصبح النظام مشلولاً.

٣ ـ عندما تتقلص قدرة الخصم على تطبيق القمع وتنفيذ سياساته بسبب حدوث تمرد واسع من جانب الجيش أو البوليس، أو الرفض الواسع النطاق للمساعدة من جانب البيروقراطية، أو رفض التعاون من جانب قطاعات جماهيرية واسعة من المواطنين.

ورغم هذا، فإن الخصم يظل في هذه الحالة يمتلك من القوة ويظل موجوداً كجهاز.

أما فيما يتعلق بالتحلل، فإنه يحدث عندما يتم قطع مصادر قوة الخصم بالكامل بحيث لا يمكنه البقاء والاستمرار بعد ذلك. وفي هذه الحالة لا يبقى هناك جهاز متماسك يستطيع حتى قبول الهزيمة. بعبارة أخرى، فإنه في هذه الحالة تكون قوة الخصم قد تحللت ببساطة.

إزاحة مصادر القوة

يمكن لحركة اللاعنف أن تقلص من مصادر القوة السياسية للخصم، وذلك على النحو التالي:

١ ـ السلطة:

يُعدّ اندلاع حركة اللاعنف في حد ذاته وما تمثله من تحدٍ دليلاً على أن سلطة الخصم قد تقلصت. ويمكن لحركة الكفاح أيضاً أن تبعد عن الخصم باطراد أعداداً ممن كانوا يؤيدونه. وفي وقت من الأوقات، يمكن أن يتحول ولاء المواطنين بوضوح من الخصم إلى سلطة بديلة قد تكون حكومة الظل المنافسة.

٢ ـ الموارد البشرية:

يمكن للحركة اللاعنيفة الواسعة النطاق أن تقلص أو تقطع الموارد البشرية اللازمة لقوة الخصم السياسية وذلك عن طريق منع الطاعة العامة والتعاون من جانب المواطنين الذين يُشغّلون آلة النظام ويحافظون على استمراره. ويشكل تزايد أعداد الرافضين للتعاون مع الخصم مصدراً لمشاكل ضاغطة كثيرة له. وفي وقت من الأوقات يمكن أن يتخلى عن الخصم مؤيدوه التقليديون الأمر الذي يساهم في تقليص قوته أكثر.

ويؤثر تقليص الموارد البشرية بدوره في مصادر القوة الأخرى (مثل المهارات، والمعرفة، والموارد المادية). وهكذا يصبح الخصم بحاجة إلى مزيد من القوة في الوقت الذي تتقلص فيه إلى حد كبير قدرته على الفرض أو الإكراه. وإذا استمرت المقاومة في التصاعد في الوقت الذي تضعف فيه قوة الخصم، فمن المؤكد أن النظام يمكن أن يصبح بلا قوة تماماً.

٣ ـ المهارات والمعرفة:

يمتلك بعض الأفراد أو الجماعات مهارات ذات أهمية خاصة مثل المديرين والفنيين والمستشارين. وبطبيعة الحال، فإن رفض هؤلاء مساعدة الخصم ودعمه يضعف من قوته. وبالإضافة إلى الرفض الصريح للتعاون، فإن مجرد تقليله أو تقديمه بشكل مبتور عن عمد، يعد أمراً هاماً.

٤ ـ العوامل الكامنة:

يمكن للحركة اللاعنيفة الواسعة النطاق أن تعدل من عادات الطاعة والولاء للسلطة.

٥ ـ الموارد المادية:

يمكن للحركة اللاعنيفة أن تقلص أو تقطع الموارد المادية المتاحة للخصم، مثل، السيطرة على النظام الاقتصادي، ووسائل النقل والاتصالات، والموارد المالية، والمواد الخام، وما شابه ذلك.

٦ ـ العقوبات:

تتأثر قدرة الخصم على فرض العقوبات أيضاً من جراء اندلاع اللاعنف. فمن ناحية، يمكن أن تصبح إمدادات السلاح للخصم مهددة من جراء رفض دولة أجنبية بيع السلاح له أو من جراء حدوث إضرابات في مصانع الذخيرة أو في نظام النقل. ومن ناحية ثانية، يمكن أن يتقلص عدد قوات القمع، البوليس والجيش، من جراء تراجع أعداد المتطوعين أو رفض المجندين أداء الخدمة. ويمكن أن تتقاعس قوات البوليس والجيش عن تنفيذ الأوامر بكفاءة أو رفض تطبيقها تماماً، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى وقوع الإرغام اللاعنيف أو إلى تحلل قوة الخصم.

ويمكن القول إن النتائج الأكثر أهمية للكفاح على المدى البعيد تتمثل في أثره في حل القضايا القائمة، وفي مواقف مختلف الجماعات تجاه بعضها البعض، وفي توزيع القوة، وفي داخل المجموعات المتنافسة. وفي كل هذه المجالات، تعد إسهامات الكفاح إسهامات كبيرة.

التغيرات في جبهة الكفاح اللاعنيف

تترك المشاركة في الكفاح اللاعنيف مجموعة من الآثار الهامة في المواطنين المشاركين. وعلى سبيل المثال، فكلما تعلم المواطنون هذا الأسلوب ومارسوه، اكتسبوا قدراً أكبر من الاعتزاز بالنفس والثقة بقدرتهم على التأثير في مسار الأحداث وأصبحوا أكثر وعياً بما يمتلكونه من قوة. وتؤدي خبرة الكفاح اللاعنيف أيضاً إلى وحدة القوى المشاركة وتزايد تضامنها الداخلي.

ويؤدي الكفاح أيضاً إلى تقوية المؤسسات غير الحكومية في المجتمع (مواضع القوة) التي تمثل مرتكزات للكفاح. وتقوية مراكز هذه المؤسسات تعني بدورها أن المواطنين أصبحوا يمتلكون مرتكزات ثابتة للاستمرار في المقاومة في فترات الأزمات. ويعلم الكفاح المشاركين فيه كيف يناضلون بفعالية ضد قوى الإدارة وضد القمع العنيف.

الملاءمة السياسية

إن الكفاح اللاعنيف ممكن وقادر على امتلاك قوة عظمى واستخدامها ضد الحكام الطغاة والنظم العسكرية، ذلك أنه يستهدف ضرب أكثر الجوانب هشاشة في كل الحكومات، والمتمثلة في الاعتماد على المحكومين.

وإذا استطاعت حركة الكفاح، رغم القمع، أن تقيد مصادر القوة أو تقطعها لفترة كافية من الوقت، فإن النظام السياسي يمكن أن يصاب بالشلل التام والعجز. وفي بعض الحالات، يمكن أن تنتهي قوة الحكام تماماً.

ويؤكد هذا المفهوم للقوة السياسية، ومفهوم الكفاح اللاعنيف المستند إليه، أننا إزاء نمط من الكفاح لا يقتصر على حدود ثقافية أو قومية معينة. إننا في الحقيقة إزاء نمط من الكفاح ملائم للتعامل مع مشاكل التحرير، والعدوان الخارجي، واغتصاب السلطة من الداخل في كل أنحاء العالم.

مراجـــع

بالعربية:

- جين شارب. **المقاومة باللاعنف** (القدس الشرقية: المركز الفلسطيني لدراسة اللاعنف، ١٩٨٥).

بالانكليزية:

Peter Ackernan and Christopher Kruegler, *Nonviolent Sanction: Their Strategic Use in Conflict and Defence*. Forthcoming.

Adam Roberts, «Civil Resistance to Military Coups.» *Journal of Peace Research* (Oslo), vol. XII, no. 1 (1975), pp. 19-36.

——— (ed). *The Strategy of Civilian Defence: Non-Violent.» Resistance to Aggression*. London: Faber and Faber, 1967. 320 pp. U.S. edition: *Civilian Resistance as a National Defence: Non-Violent Action Against Aggression*. Harrisburg, PA, USA: Stackpole Books, 1968.

Gene Sharp, *The Politics of Nonviolent Action*. Boston, MA: Porter Sargent, 1973. 3 vols., 902 p.

———. *Making Europe Unconquerable: The Potential of Civilian-based Deterrence and Defence.* London: Taylor & Francis, 1985. 252 p. Cambridge, MA: Bollinger, 1985. 2nd ed., with a Foreword by George Kennan, Cambridge MA.: Ballinger, 1986. 190 p.

———. *Social Power and Political Freedom.* Boston, MA: Porter Sargent, 1980. 440 p.

الانتفاضة والنضال بلا عنف

جين شارب

ترجمة: المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف

محتـوى الدراسة الرابعة

مقدمة

يسرّ المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف أن يضع بين أيدي القراء هذا الكتيّب الذي يحتوي على مقالة «الانتفاضة والنضال بلا عنف» للدكتور جين شارب التي جاءت نتيجة لعدة زيارات قام بها إلى فلسطين خلال فترة الانتفاضة.

يشرف د. جين شارب على البرنامج «حول إجراءات اللاعنف في حالات النزاع والدفاع»، وهو رئيس مؤسسة «ألبرت أينشتاين»، هذه المؤسسة التي تكرس اهتمامها في البحث حول الأبعاد الكامنة وراء إجراءات اللاعنف لمواجهة العنف السياسي.

وللدكتور جين شارب العديد من المطبوعات حول موضوع كفاح اللاعنف.

نُشرت هذه المقالة في **مجلة شؤون فلسطينية** في أواخر عام ١٩٨٩. وقد تطرق فيها إلى أساليب اللاعنف التي اتّبعها الفلسطينيون في انتفاضتهم ضد الاحتلال، كما تطرق إلى بعض الثغرات التي واكبت الانتفاضة.

المركز الفلسطيني لدراسات اللاعنف

الانتفاضة والنضال بلا عنف

تميزت الانتفاضة حتى الآن بسيطرة طابع اللاعنف على النضال الذي يمارسه الشعب الفلسطيني من الجانب الفلسطيني ـ ربما بنسبة ٨٥ بالمئة من المقاومة الكلية ـ مع بعض الأنواع من «العنف المحدود»، مثل رمي الحجارة وقنابل المولوتوف، ومن حين إلى آخر بعنف أكثر شدة. أساليب اللاعنف أخذت عدة أشكال، منها

الإضرابات التجارية، المقاطعة الاقتصادية، إضرابات العمال، جنازات تظاهرية، رفع الأعلام الفلسطينية، استقالة جابي الضرائب وعدة أشكال من عدم التعاون السياسي. تطور المؤسسات التعليمية، الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية ذات الاعتماد الذاتي، كانت أيضاً لها أهميتها.

نضال اللاعنف كاستراتيجيا

نضال اللاعنف هو أسلوب ذو طاقة كامنة كبيرة. من المهم تبين أن كل أسلوب نضال ـ الحرب التقليدية، حرب العصابات ونضال اللاعنف ـ له شروط خاصة به حتى يكون فعالاً. ويجب الالتزام بهذه الشروط من أجل تحقيق أكبر زخم للأسلوب المختار، ويجب الأخذ بعين الاعتبار التخطيط الاستراتيجي والتكتيكي للمراحل القادمة من النضال. لذلك فإن فهم الطبيعة والاحتياجات الأساسية لنضال اللاعنف هو هام جداً للفلسطينيين إذا أرادوا تسيير نشاطاتهم بحكمة.

يجب أن يكون واضحاً عند الحديث عن نضال اللاعنف أننا لا نتكلم على القصور والمسالمة، وإنما على «حرب اللاعنف»، التي بإمكانها أن تقود إلى العدل والسلام؛ على وسيلة لتكييف قوة أسلوب الذي صمم مقاتلة خصم عنيف، ذي إرادة، ومجهز بأحدث آلات الحرب وبقوة عسكرية ضخمة. يعني أنه مصمم على قهر خصوم من الصعب هزيمتهم بواسطة العنف.

نضال اللاعنف هو أسلوب للتحكم بالصراع بواسطة الاستعانة بأسلحة سيكولوجية (نفسية)، اجتماعية، اقتصادية وسياسية. ويشتمل على ثلاثة أساليب للنضال:

١ ـ الأساليب والأشكال الرمزية للاحتجاج بلا عنف (مثل الاعتصامات، المسيرات ورفع الأعلام).

٢ ـ عدم التعاون (وهو يتضمن المقاطعة الاجتماعية، الاقتصادية، إضرابات العمال، وأشكال متعددة غيرها مثل عدم التعاون السياسي والتي تتراوح من إنكار الشرعية إلى العصيان المدني والتمرد).

٣ ـ الهجوم اللاعنفي (ويتراوح من الإضرابات عن الطعام إلى احتلالات لا عنفية ووضع الحواجز، وإقامة مؤسسات معتمدة على نفسها حتى إقامة حكومة منافسة وموازية للسلطة).

نضال اللاعنف له تاريخ طويل في جميع أنحاء الأرض، ومن ضمنها العالم العربي والإسلامي (الأمثلة تتضمن عدم التعاون مع الإنكليز في مصر في الأعوام ١٩١٩ ـ ١٩٢٣، الحركة الباثانية في الإقليم الشمالي الغربي من الهند البريطانية في عامي ١٩٣٠ و١٩٤٠ ومقاومة الدكتاتورية العسكرية في السودان في عامي ١٩٦٤ و١٩٨٧ والمقاطعة العربية للنفط).

نشاطات اللاعنف قد تخفق في بعض الأحيان، بغضّ النظر عن أسلوب تطبيقها، ولكنها تمكنت من تحقيق انتصارات كبيرة، ومهمة، ولكننا قلما سمعنا عنها. في بعض النضالات يتم النجاح عن طريق تغيير تفكير ومواقف الخصم ولكن هذا محدود الإمكانية وفي أغلب الأحيان يتم التوصل إلى نجاح جزئي وحلول وسط من خلال إجراء تسويات (الحصول على أهداف والتخلي عن أخريات) كما في معظم إضرابات العمال.

وقد أظهر نضال اللاعنف فعالية أرغمت الخصم على القبول بشروط للتسليم لعدم وجود أي مفر آخر سوى القبول بذلك (كإرغام رئيس الوزراء صالح جابر على الاستقالة في العراق عام ١٩٤٨). أحياناً يتداعى حكم الخصم أمام الإنكار الشعبي وعدم

التعاون (كما حصل لحكم الشاه في إيران في شباط/فبراير من عام ١٩٧٩).

كما قلت، إن لنضال اللاعنف شروطه ليكون فعالاً، ويأتي في مقدمتها الصمود والثبات في وجه القمع، وانتهاج أساليب النضال اللاعنفي وجعلها الاستراتيجيا الحكيمة والإنجاز الحذر. كلها شروط لها أهميتها هنا بنفس مقدار شروط الحملات العسكرية.

بما أن نضال اللاعنف يتكيف بطاقة أساسية إذا طُبق بشجاعة ومهارة، فمن غير المستبعد أو من المتوقع أن يقابَل بقمع جِدّي من قبل الخصم. هذه الاستجابة هي اعتراف بقوته وليست سبباً لتركه.

من المؤكد أن وحشية القمع ضد المقاومين بلا عنف تؤدي «سياسة جودو» إلى تصعيد المقاومة، وتزرع مشاكل في معسكر الخصم وتجند حزباً ثالثاً لمصلحة المقاومين بأسلوب اللاعنف.

لما كان لأشكال النضال المختلفة شروطها المميزة لتكون فعالة، فإنه من الصعب الخلط بين الأساليب المستعملة في كل حالة بشكل مرضٍ. فعلى سبيل المثال، لو أنه قدر لـ١٥ بالمئة في مقدمة الجيش أثناء حرب تقليدية، عدم استخدام الأسلحة، ولكنهم بدلاً من ذلك حملوا الشعارات واللافتات المعارضة ضد العدو، فإن هذا التصرف سيضعف وبشدة من فعاليتهم العسكرية.

وبالمثل، لو أنه في النضال بلا عنف، ١٥ بالمئة من مجموع المقاومين قرروا عدم الاستمرار بالمقاومة في أساليب اللاعنف وأيضاً عدم التقيد بشروطها للصمود والنظام، ولكن بدلاً من ذلك استخدموا البنادق والقنابل، فإن كارثة ستصيب قضيتهم.

لذا، فمن أجل ضمان نتائج أفضل، فإنه من الضروري التقيد بشروط اللاعنف في النضال، كما هو الحال بالنسبة إلى الحرب

التقليدية أو حرب العصابات. وهذا الفهم لنضال اللاعنف يمكننا أن نجد له علاقة كبيرة بالانتفاضة الفلسطينية.

الانتفاضة والأهداف الفلسطينية

قبل الخوض في هذا الموضوع، لا بد من تبيان حقيقتين أساسيتين:

أولاً: اليهود الذين بحثوا طويلاً عن موطن وملجأ يلوذون إليه هرباً من الاضطهاد وما هو أسوأ، لن يحزموا أمتعتهم ويعودوا إلى البلاد التي عاش فيها أجدادهم. وحسب انطباعي، فإن معظم الفلسطينيين يعرفون هذا ولا يطالبون به. إنهم مستعدون للعيش بسلام في دولة فلسطينية مستقلة بجانب دولة إسرائيلية مستقلة.

ثانياً: إن الفلسطينيين أيضاً لن يرحلوا. فهم يريدون دولة على أرضهم ليستطيعوا العيش بسلام وطمأنينة، وليس كلاجئين أو كطبقة أدنى في ظل الحكم الإسرائيلي. فالفلسطينيون سيستمرون بانتفاضتهم مهما طال الزمن إلى أن يحصلوا على الاستقلال والاحترام كالذي يتمتع به الإسرائيليون. والسؤال هو: كيف سيقودون الانتفاضة على الوجه الأكمل ليحققوا هدفهم بدولة فلسطينية مستقلة إلى جانب الدولة الإسرائيلية؟ من أجل تحقيق هذا الهدف الأسمى، فإنه يتوجب على الفلسطينيين في هذه المرحلة من الانتفاضة تحقيق ستة أهداف استراتيجية في الأشهر القادمة وهي:

١) أن يستمروا بتطوير مؤسسات موازية ـ اجتماعية، اقتصادية وسياسية «البناء التحتي» في المناطق المحتلة، ساعين إلى إنشاء حكومة داخلية موازية، قادرة على إدارة مجتمع فلسطيني رغم وجود القوات الإسرائيلية ـ وبكلمات أخرى، مؤسسات موازية تؤدي إلى استقلال حقيقي.

٢) أن يستمروا بتنظيم مقاومتهم على نهج اللاعنف في المناطق حتى يصبح من الصعب على المحتلين فرض السيطرة على الشعب وحكمه. ويمكن تحقيق ذلك بواسطة الاستمرار بتطبيق الأشكال المختلفة من الاحتجاج بلا عنف، مثل: عدم التعاون، التوسط، التوسع وامتدادهم، على الرغم من قمع المحتل وحدّته.

٣) أن يعملوا على إيقاع الفرقة، وإبراز التناقضات في الرأي العام الإسرائيلي حول موضوع استمرار الاحتلال والقمع، والرغبة في تبني دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب دولة إسرائيل. وهذا يتضمن إيجاد سبل للتعاون مع مستوطنين متطرفين.

٤) أن يساهموا في إبراز الخلافات داخل المؤسسات السياسية الإسرائيلية وذلك بتشجيع المعارضة لسياسات الاحتلال الحالية والداعية لقبول دولة فلسطينية مستقلة. هذا بالضرورة من شأنه أن يساهم في إضعاف الثقة بالجيش الإسرائيلي وبقيادة القمع. وبوجود الاختلافات السياسية الحادة وعدم الثقة بالقوة العسكرية في الأراضي المحتلة. وهذا من شأنه الضغط على الحكومة الإسرائيلية للتأقلم مع الحقيقة الجديدة.

٥) أن يساهموا في التفرقة الجزئية بين حكومتي إسرائيل والولايات المتحدة فيما يتعلق بموضوع «القضية الفلسطينية».

٦) العمل على تشجيع الرأي العام العالمي والجهود الدبلوماسية الدولية للإسهام في تسوية الصراع والمساعدة على الاعتراف بالاستقلال الفلسطيني.

مهما يكن من أمر، فقد اتضح أنه إذا ما أردنا إنجاز الحل المُرْضي والمشرّف بالأساليب الدبلوماسية فإنه وفي البداية لا بد من إنجاز الأهداف الاستراتيجية الخمسة الأولى.

وإذا ما أردنا عمل ترتيب للنقاط السابقة حسب الأهمية، فإن البندين الأول والثاني اللذين يركزان بشكل خاص على نشاط الفلسطينيين، يأتيان في المقدمة. أما الثالث والرابع، اللذان يركزان على إجراء تفاعلات داخل إسرائيل لصالح القضية، فهما تالياً في الأهمية. أما الخامس والسادس، واللذان يتعلقان بالتجاوب العالمي فإنهما مهمان ولكنهما لا يعبّران عن طموحات مستقلة بذاتهما. لأن إنجازهما يتأثر تأثيراً مباشراً ويعتمد على الجهود المنجزة من خلال الأهداف الأربعة الأولى، وخاصة الهدفين الأول والثاني.

«العنف المحدود» عنصر الانتفاضة

مع الأخذ بعين الاعتبار غياب التحضير لنضال لا عنفي منظم بوجود قسوة القمع الإسرائيلي الذي يأخذ عدة أشكال: الضرب، إطلاق النار، القتل، التنكيل، هدم البيوت، اقتلاع الأشجار، الإبعاد وتمديد الاعتقال دون محاكمة... إلخ، فإن الفلسطينيين خلال الانتفاضة قد أظهروا انضباطاً نفسياً مدهشاً، وذلك للإبقاء على تعليمات محددة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية والقيادة الموحدة في المناطق التي حددت عدم استخدام الأسلحة النارية. وقد تم احترام هذا الأمر إلا في بعض الاستثناءات. فقد بلغت نسبة اللجوء إلى أساليب العنف حوالى ١٥ بالمئة فقط. اتخذ ذلك العنف شكلاً معتدلاً حيث جاء على شكل رجم الحجارة! فالفلسطينيون يرون أن رمي الحجارة هو أحد الأشكال للتعبير عن تحديهم وغضبهم على الظلم والمعاناة التي احتملوها طوال سنوات الاحتلال الماضية. وإذا ما أُجريت مقارنة بين إطلاق النار والضرب الذي تنتهجه إسرائيل فإن نشاطية رمي الحجارة تُعتبر محدودة جداً. إلا أنه من المهم الإشارة هنا إلى أن الحجارة ليست رمزية فقط كما قصدها الفلسطينيون، فهناك حجارة ـ ذات أحجام كبيرة وقنابل موتولوف تم قذفها أيضاً ـ وأدت

إلى وفاة إسرائيليين، رغم محدودية هذا الاستعمال.

لقد كان متوقعاً أن رمي الحجارة سيؤدي إلى إصابات عالية في الجانب الفلسطيني وهذا ما حصل بالفعل. وعلى الرغم من أن ضحايا الفلسطينيين تراوحوا بين الأطفال والرجال والنساء والشيوخ، فإن معظم الذين سقطوا وأصيبوا بإصابات خطيرة هم من قاذفي الحجارة، خاصة الإصابات بين الشباب.

لقد كان من الصعب أن أجد تبريراً فلسطينياً لهذا الثمن الباهظ بالنسبة إلى فعالية الأداة ضمن هذا الشكل من النشاط. وإنني أرى أنه رغم قلة الخطر الذي تشكله الحجارة المقذوفة على الجنود الإسرائيليين إلا أنها تسبب ردة فعل عكسية بالنسبة إلى الأهداف الاستراتيجية المذكورة سابقاً (المتعلقة بالرأي العام الإسرائيلي، الوضع السياسي والحالة المعنوية للجيش). فمن المستبعد أن يفهم الإسرائيليون أن رمي الحجارة هو تعبير لا عنفي عن الغضب وصرخة من أجل العدل. بل بالعكس فإنهم يرون أو يفسرون أن الحجارة تشكل تهديداً لحياة اليهود وذلك باسترجاع ذكريات اضطهادات سابقة، القتل، والكارثة، وبذلك تؤدي إلى استجابات متفاوتة وغير منطقية. وبرأيي أن في ذهن الإسرائيليين، وبسبب الحجارة وقنابل المولوتوف والقتل، أصبحت الانتفاضة محاولة جديدة لقتل اليهود، وأن هدف العرب الحقيقي هو رمي اليهود في البحر. هذه المدارك الإحساسية تحول دون إيصال الرسالة إلى الإسرائيليين، وتساعد على زيادة الدعم الإسرائيلي للقمع الوحشي، وتحفز الجنود على تنفيذ (أو تجاوز) الأوامر بالضرب أو إطلاق النار.

كثير من الزخم العالمي للانتفاضة استمد من التباين بين الأعمال المحدودة للحجارة من قبل الفلسطينيين والضرب وإطلاق النار من قبل الإسرائيليين. يظهر جلياً من أين يأتي العنف الأشد

خطراً عن طريق معرفة نسبة القتلى الإسرائيليين إلى القتلى الفلسطينيين. وهذا الحديث يعني أن نسبية اللاعنف من قبل الفلسطينيين هي الأكثر فعالية في تحصيل الإجازات لغاية الآن. برأي المراقب الخارجي، يبدو واضحاً في هذه المرحلة المتقدمة من الصراع، أن الفلسطينيين سيكونون أكثر تأثيراً إذا استبدلوا استعمال الحجارة وقنابل المولوتوف ـ بما في ذلك أعمال القتل المتعمد ـ بأنواع تحدٍ أخرى من نضالات اللاعنف. لكن لسوء الحظ، فإن هناك بوادر تدل على أن المد يسير في الاتجاه المعاكس.

مخاطر التفاقم الحالية

في آخر رحلة قمت بها إلى إسرائيل والمناطق المحتلة خلال الصيف عام ١٩٨٩ تبين لي أن التوجه إلى العنف يزداد عند الطرفين. فقد أظهرت نتائج استطلاع رأي حديثة في الجانب الإسرائيلي أن الشباب في المدارس الثانوية والجامعات أصبحوا أكثر عداوة للعرب منذ بداية الانتفاضة. يوجد خوف وكره للعرب أكثر بكثير مما كان عليه بالسابق. وآراء الشباب في هذا الموضوع متطرفة أكثر من آراء الكبار، ولكن معظم الإسرائيليين ينظرون إلى الانتفاضة كمشكلة أمن، وكثيرون منهم يعتقدون أن الأسلوب الوحيد لوقفها يكون بتشديد القمع.

أما على المستوى السياسي فيظهر نشطاء حركات السلام، ومن ضمنها السلام الآن، في وضع ضعيف وغير مستقر (مع أن بعض الإسرائيليين يتحدون هذا الرأي). حزب العمل متذبذب وغير موحد ولا يرغب أو لا يستطيع أن يأخذ على عاتقه موقفاً أقوى خاصاً بموضوع الأرض مقابل السلام، وهذا التذبذب أفقده دعماً شعبياً هاماً. وكثير من مؤيدي حزب العمل ينادون باستعمال العنف.

في المقابل يبدو أن حزب الليكود أصبح أكثر تطرفاً من ذي قبل، الأمر الذي تثبته الشروط القاسية التي فرضتها اللجنة المركزية لليكود على خطة رئيس الوزراء شامير، والمتعلقة بالانتخابات في المناطق المحتلة، والتي هي بالأصل محدودة.

على هذا الأساس، كثير من الإسرائيليين يقذفون حجارة أو يدمرون سيارات الفلسطينيين (كما قذف الفلسطينيون الحجارة على سيارات الإسرائيليين). فبعد مأساة الباص في السادس من تموز/ يونيو التي وقعت قرب القدس على يد فلسطيني من غزة حيث قُتل خمسة عشر إسرائيلياً وأمريكي واحد، فقد هدد أو هوجم بعض الفلسطينيين من قبل اليهود في القدس الغربية. بالرغم من أن الشرطة الإسرائيلية اتخذت إجراءات سريعة، ولكن الاستبداد واضح. لقد استمر المستوطنون المتطرفون بهجماتهم العدائية على الفلسطينيين وقراهم بالضفة الغربية ووسعوا من جولات السير على الأقدام والمحروسة بكثافة لتأكيد «حقهم» بالذهاب إلى حيث يرغبون.

كما تنمو المنظمات السرية التي تقوم بأعمال العنف ضد الفلسطينيين (والآن ضد إسرائيليين يختلفون معهم بالرأي).

وأصدرت مؤخراً مجموعة سرية تدعى «دوف» منشورات تعطي تعليمات عن كيفية استعمال أسلحة بحيث تطلق الرصاصات بدون ترك أي أثر؛ من الممكن أن يظهر من خلال فحص في مختبر «البالستيّات» (ballisties) (معرفة حركة المقذوفات).

في الوقت نفسه، فإن هناك تزايداً متواضعاً ومحدوداً في عدد المعارضين ذوي الضمير الحي (مع احتمال وجود الآلاف الذين وجدوا ترتيبات غير رسمية لعدم الخدمة في المناطق) في الجيش. وهناك أيضاً المتحفظون الذين أصبحوا أكثر رغبة بإطلاق النار على

الفلسطينيين. لقد كانت هناك وحشية واضحة بين الجنود أثناء قيامهم بوظائفهم. وأُخبرت أن الجنود في أول جولة لهم في المناطق كثيراً ما يكونون غير راغبين باستعمال العنف ضد الفلسطينيين، لكنهم في الجولة الثانية، وبعد التعرض للبصق والحجارة، فإن الجنود يكونون راغبين بضرب الفلسطينيين، وفي الجولة الثالثة، حسب التقارير، فإن الجنود يبحثون عن أحد لقتله.

من الجانب الفلسطيني، فإن غياب مكسب محسوس من الانتفاضة والمبادرة السلمية الفلسطينية، أدى إلى تعميق الكبت الذي أظهر علامات ضغوط متزايدة لعنف أشد. أُخبرت من قبل الفلسطينيين أن رمي الحجارة أصبح مملاً. كان هناك عدة هجمات على أرواح الإسرائيليين من المدنيين والعسكريين، واستعمال السكاكين أحياناً ومؤخراً الأسلحة ـ بدون ذكر الهجمات على الباصات مع وجود خسائر في الأرواح وذلك قرب أريحا والقدس. كانت هناك نداءات تدعو إلى استعمال العنف بالمنشورات الصادرة عن القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، وذلك بداية من المنشور رقم (٤٠) في أيار/مايو ١٩٨٩، بالرغم من أن أحدها سُحب والإشارة إلى القتل أخرست، ولكن الاستعداد لعنف مقصود ضد الإسرائيليين ما يزال موجوداً.

في هذه الأثناء، هناك ازدياد حاد في قتل العملاء والمتعاونين الفلسطينيين المشكوك فيهم؟ في السابق، كان التأكيد على التعامل مع هؤلاء الأفراد بواسطة تطبيق الضغوط الاجتماعية، الأعذار العامة، والمقاطعات الاجتماعية. في كثير من الأحيان يمكن أن يكون هذا القتل ذا دوافع داخلية: حسب بعض التقارير الإسرائيلية فإن بعض القتلى لم يكونوا عملاء، ويشك أن الوضع يحث عليه من قبل عداءات شخصية وأيضاً من قبل المخابرات الإسرائيلية. نمو هذا

النوع من العنف داخل المجموعة ذُكر كعامل هام في انهيار الثورة الفلسطينية ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، وأيضاً كخليط من أساليب العنف واللاعنف.

الحاجة إلى مدخل جديد

الوضع الحالي خطير جداً وغير مستقر، وإذا استمرت الميول المذكورة أعلاه سيتفاقم الوضع بالنسبة إلى عنف المستوطنين والمجموعات الإرهابية اليهودية من ناحية والفلسطينيين من الناحية الأخرى، من السهل أن يؤدي إلى وضع يمكن مقارنته، أو أسوأ من الوضع القائم في لبنان، مما سيؤدي إلى كارثة طويلة الأمد حيث، سيندم عليها الجميع عدا مقترفي العنف، والتي ستجعل محبي السلام من الفلسطينيين والإسرائيليين ينظرون إلى الوراء متمنين عودة الأشهر الثمانية عشر الأولى من الانتفاضة.

الشيء الذي لا جدال حوله هو أن عتبة العنف قد انخفضت من قبل الطرفين، والوضع لا يمكن أن يستمر على نمط الأشهر السابقة، لكنه سيتغير. والسؤال المطروح هو: هل يمكن أن يكون هناك تأثير واع على اتجاه التغيّر؟ الوضع الراهن، بالإضافة إلى ازدياد مخاطر عنف أشد، لن يقدم بالقضية الفلسطينية. حتى صورة «داود وغوليات» التي كانت سابقاً قوية على الشاشات العربية لم تعد موجودة. التعبير الشديد عن الآلام والغضب ليس بما فيه الكفاية إذا كان المطلوب من النضال ما هو أكثر من التعبير عن المشاعر. لكي يكون التصرف استراتيجياً حكيماً، يجب أن يساهم بتحصيل أهداف الصراع.

الإضراب التجاري يعكس التعبير عن المشاعر أكثر مما يسهم بتحقيق الاستقلال الفلسطيني. وما يدعو إلى السخرية، أن هذا العمل

ـ كما كرر الإسرائيليون مراراً ـ قد يضر قليلاً أو حتى لا يضر شيئاً في الاقتصاد الإسرائيلي، ولا يمكن أن يؤدي إلى تغير سياسة الحكومة (مقاطعة البضائع الإسرائيلية أمر مختلف)، وأن المتضررين من ذلك هم التجار ورجال الأعمال الفلسطينيون، بمن فيهم الموظفون (وهم من الأغلب فقراء) والذين يتم توظيفهم الآن، إما لساعات محدودة أو يظلون عاطلين عن العمل. وهذه العوامل قد بدأت تؤدي إلى التسيب وعدم الانضباط حيث ازدادت ساعات العمل قليلاً في الإضرابات التجارية. وهذا من شأنه أن يؤدي عاجلاً أو آجلاً إلى انهيار أساسي للعمود المركزي للانتفاضة.

باختصار، إذا أراد الفلسطينيون التقدم بهدفهم الأساسي للانتفاضة ـ وهو إنهاء الاحتلال ـ الإسرائيلي ـ فبرأيي هناك حاجة ماسة إلى التحول بالاستراتيجيا.

ذلك التحول يجب أن يُعلن عنه ويُبادر به بطريقة درامية، ويجب أن يشمل بياناً واضحاً على الاستراتيجيا الجديدة، واتجاه الانتفاضة. ويفضل إعلان هذا التغير علناً إلى الجميع؛ الفلسطينيين، الإسرائيليين، والشعوب العربية الأخرى، والعالم أجمع. يجب أن يتم دراسة التحول بالاستراتيجيا جيداً حتى يزيد الإعلان من قوته وليس العكس.

كان من الاقتراحات مبادرة إضراب عام عن الطعام. لقد كان الإضراب عن الطعام من قبل الطلاب الصينيين في حزيران/يونيو ١٩٨٩ هو المؤثر الإيجابي والدراماتيكي في الصين والعالم أجمع، بحيث يستطيع الفلسطينيون بفهمهم الأفضل للنضال بلا عنف القيام بذلك بفعالية أكبر. هذا يمكن أن يكون، كما حدث في الصين، صياماً تقوم به أعداد كبيرة من الجماهير، أو قادة فلسطينيون مهمون جداً ـ مسلمون، مسيحيون، سياسيون، اجتماعيون، تربويون

وآخرون غيرهم. وكما قيل لي، فإن هناك تجربة فلسطينية واسعة في مزاولة الإضراب عن الطعام حيث إن الفكرة مألوفة لديهم ويمكن أن تقابَل بتجاوب إيجابي.

لإحداث زخم هام وبدون حدوث حالات وفاة، يمكن أن يدعى إلى صيام مطول، ولكنه محدود، مثل ٢١ يوماً. من الممكن تفصيل حيثياته بالإعلان عن فترة الصيام أنها للتطهير، الالتزام، والتحضير للمرحلة الأساسية الثانية من الانتفاضة، التي يجب أن تُبنى على المكاسب الإيجابية للمرحلة الأولى وتتخطاها.

المرحلة الجديدة ستكون بالتحديد بأسلوب اللاعنف، ويمكن القول إن الفلسطينيين أقوياء بما فيه الكفاية للاستغناء عن الحجارة. المرحلة الجديدة ستشدد على بناء المؤسسات وبناء الاعتماد الذاتي لفلسطين مستقلة، مع الهدف للعيش بسلام جنباً إلى جنب مع إسرائيل مستقلة.

لن تُقذف حجارة أثناء الصيام. وبدلاً من ذلك يمكن أن تقام مراسيم دينية في الجوامع والكنائس أو الأماكن العامة. ويمكن عرض بعض الإشارات أو الألوان الخاصة في كل مكان، ومن الممكن أيضاً رفع العلم الفلسطيني أو عدم رفعه. يمكن أن يفرض منع تجول فلسطيني إرادي لإظهار نية السلام وجدية العمل في الأشهر القادمة. لن يكون التركيز على مظاهرات عامة، وإنما على تحول هادئ منظم إلى العمل على بناء المؤسسات وتطور الاعتماد على الذات.

هناك بعض الفلسطينيين المتشككين جداً حول مصداقية النضال بلا عنف، وهناك آخرون يعتقدون أن لها ميزات عالية. فعلى سبيل المثال، أحد القادة الفلسطينيين قال: «بانتهاجنا أسلوب نضال

اللاعنف والحدود التي وضعناها للعنف، حيّدنا القنبلة الذرية، وسلاح الجو، والدبابات وحتى المدافع الآلية، والآن علينا العمل على تحييد البنادق». لقد علل أن استعمال البنادق ضد مقاومين وبالتحديد بلا عنف، ستكون له نتائج مضادة، وبالتالي فإن الإسرائيليين سيقلّ استخدامهم للأسلحة بشكل تدريجي، وفي حالة استخدامهم لهذه الأسلحة فإن الرد العالمي سيكون كبيراً جداً.

ومن المؤكد بعد انتهاء الإضراب عن الطعام أن الشباب الفلسطيني الذي توقف عن رمي الحجارة لن يستطيع وبكل سهولة أن لا يفعل شيئاً. هناك حاجة إلى نشاط بديل. نشاطات استُعملت في السابق تضمّنت التصفير أو العويل أثناء الليل، وخصوصاً في الشوارع المظلمة، كما حصل في الخليل، ولمرة واحدة في القدس الشرقية. وهناك شكل آخر يمكن القيام به، وذلك بجعل الشباب يقفون بسلام حاملين أعلاماً فلسطينية صغيرة وأيديهم اليمنى ممدودة بحركة صداقة. وهناك وبدون شك خيارات وأشكال أخرى يمكن القيام بها.

مضمون المرحلة الثانية من الانتفاضة يجب أن يتم التخطيط له بعناية وإتقان، وأحد الاقتراحات التي يمكن أن يكون على جدول الأعمال هو التركيز على بناء وقيادة نظام تعليمي ينظمه ويشرف على إدارته الفلسطينيون أنفسهم. ومهما تكن الشرعية التي تستبقيها الفكرة على ضوء إعادة فتح المدارس من قبل الإسرائيليين، فإنها توضح الحاجة الاستراتيجية إلى عدم التعاون مع السلطة المحتلة، بالإضافة إلى إنشاء مؤسسات تعتمد على ذاتها، وفي مثل هذه المرحلة فإنه يفضل أن يشترك أقل عدد ممكن من أفراد المجتمع في هذه النشاطات؛ إذ إن تركيز الجهد سيسمح للقسم الباقي من السكان الذين ليس لهم علاقة مباشرة مع هذا المشروع المعين، أن يرتاحوا

ويكملوا نشاطاتهم الاجتماعية والاقتصادية في الوقت المناسب وحين يطلب منهم في عنفوان المقاومة.

حسب هذه الاستراتيجيا يمكن إلغاء الإضرابات التجارية، وهذا من شأنه إتاحة الفرصة للتجار وموظفيهم استعادة اقتصادهم، وهكذا يتمكنون من الاستمرار كجزء هام من المجتمع والانتفاضة الفلسطينية. هذا لا يمنع اللجوء إلى الإضرابات التجارية وإغلاق المحلات التجارية على أساس رمزي قصير الأمد للتعبير عن آراء جدية أو حداد في حالة حدوث مجازر كبيرة، ولكنه سيوزع المسؤولية وتمتد المقاومة على نطاق واسع داخل المجتمع الفلسطيني، وبنفس الوقت يمكّن المجموعات المهنية من القيام بدورها لأهداف خاصة وأوقات معينة بدلاً من الاستمرار. وحتى في المستقبل يجب متابعة أي عمل بدقة على أساس كفاءته ونتائجه المرجوة بالنسبة إلى الاستراتيجيا العامة.

لا شيء مما ذكر يمنع مقاطعة البضائع الإسرائيلية أو تحديد عدد العمال العاملين في الشركات الإسرائيلية، رغم أنه يفضل دراسة الموضوع الأخير بدقة من حيث طبيعة العمل المقصود ودور العمل (أو منعه) في تطوير أو إضعاف المقاومة الفلسطينية أو السياسة الإسرائيلية.

استراتيجية النضال بلا عنف، وزيادة اعتماد الفلسطينيين على قدراتهم الذاتية، سيقابلان بالتأكيد بردود فعل سلبية من قبل الإسرائيليين، والتعبير بوسائل اللاعنف يمكن أن يقابل في البداية بعملية قمع زائدة، وهذا يؤكد أن تهديد هذا النوع من النضال على استمرار الاحتلال أكبر من تأثير الحجارة نفسها.

بالرغم من البيانات الإسرائيلية المتكررة ضد العنف الفلسطيني

فإن هناك عدة إشارات على أن المسؤولين الإسرائيليين يفضلون التعامل مع العنف الفلسطيني على التعامل مع النضال بلا عنف. ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن الشخص الداعي إلى استعمال النضال بلا عنف وهو بالتحديد ـ مبارك عوض ـ قد تم إبعاده. كما رفضت إسرائيل مؤخراً منح تأشيرات خروج لفلسطينيين كانا يرغبان في الاشتراك بأعمال بمؤتمر في كندا، كان من المقرر أن يتحدث عن «اللاعنف» (وحسبما فهمت، إنهما أخبرا أنه لو كان موضوع حديثهم مختلفاً لسُمح لهما بحضور المؤتمر).

يوجد هناك عدة تقارير تبرهن على أن الاسرائيليين يتخذون إجراءات استفزازية لحث الفلسطينيين على العنف المتزايد ـ من الممكن أن يكون هذا سبباً كافياً لكي يبذل الفلسطينيون جهداً أكبر لئلا يمكّنوهم من استفزازهم، عملاً بمبدأ نابليون الاستراتيجي: «لا تعمل أبداً ما يريده عدوك أن تعمله فقط لأنه يريد ذلك».

وبتحويل كامل النضال الفلسطيني إلى نضال بلا عنف، عندها سيتمكن الفلسطينيون من إزالة التبرير للقمع الإسرائيلي وزيادة قوتهم الحقيقية والنسبية في الصراع. والاستراتيجيا الجديدة سترفع من معنويات وأمل الفلسطينيين. وستجعل من الممكن لإسرائيليين متعاطفين مع الفلسطينيين أن يعارضوا سياسة حكومتهم القمعية ويدعموا حق الفلسطينيين بالاستقلال.

من المحتمل أن تبعث هذه الاستراتيجيا الجديدة على خوف وغضب (وبالتالي العنف) أقل. وعلى العكس من ذلك، فإنها ستلاقي تجاوباً من صفات إنسانية أخرى التي أظهرها اليهود في مواقف متعددة ويؤكدون أنهم يؤمنون بها.

هذه المرحلة الجديدة من المقاومة التي ستبدأ بالصيام لفترة

طويلة، ستعيد القضية الفلسطينية مجدداً إلى شاشات التلفزيون وصفحات الجرائد العالمية. والتحول الكامل إلى النضال بلا عنف سيجعل دعم الاستقلال الفلسطيني ممكناً أكثر في أوروبا الغربية والولايات المتحدة.

تغيرات أخرى ستحدث أيضاً أثناء التحول إلى النضال بلا عنف. اللجان الشعبية التي تسعى إلى الحصول على حاجات المجتمع الفلسطيني ستستمر بتطوير مجتمع فلسطيني معتمد على ذاته. في الوقت نفسه سيزداد رفض الفلسطينيين الإذعان والتعاون مع الاحتلال الإسرائيلي. وكذلك العصيان المدني الجماعي (الذي سمّاه أحد القادة الفلسطينيين بـ «العصيان القومي»). والنتيجة هي أن الفلسطينيين سيحكمون أنفسهم ولن يُحكَموا من قبل الحكومة المحتلة، بغضّ النظر عن التطور الإسرائيلي والعالمي. باتحاد القوة والاعتماد الكلي على النضال بلا عنف، فإن استقلالاً فلسطينياً ـ معترفاً به من قبل إسرائيل والعالم ـ لا يمكن أن يُنكَر.

كفاح اللاعنف
وسيلة فعّالة للعمل السياسي

مقابلة مع جين شارب

مقابلة بين

عفيف صافية وجين شارب

ترجمة: **أحمد العلمي**

محتـوى الدراسة الخامسة

مقدمة

هل كفاح اللاعنف هو خيار الساذج أم هل هو وسيلة فعالة للعمل السياسي؟ هل ستجرد استراتيجية اللاعنف السياسي الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال من سلاحه أم هل ستجنّده بصورة أفضل من أجل الحصول على حقوقه على تقرير المصير؟

لقد قام عفيف صافية، وهو باحث فلسطيني زائر لدى مركز جامعة هارفرد للشؤون الدولية، بإجراء لقاء مطوَّل حول هذه الأسئلة مع د. جين شارب بين أيار/مايو ١٩٨٦ وأيار/مايو ١٩٨٧. ويشرف د. شارب على البرنامج حول إجراءات اللاعنف في حالات النزاع والدفاع في المركز، وهو رئيس مؤسسة ألبرت أينشتاين ـ هذه المؤسسة التي تكرس اهتمامها في البحث حول الأبعاد الكامنة وراء إجراءات اللاعنف ضد العنف السياسي.

وللدكتور شارب العديد من المطبوعات حول موضوع كفاح اللاعنف، خاصة: **سياسات عمل اللاعنف** (ثلاثة أجزاء)، **والقوة الاجتماعية والحرية السياسية وغاندي كاستراتيجي سياسي.**

وقد صدرت ترجمات بالعربية والعبرية لمقدمة مماثلة لما كتبه عن مقاومة اللاعنف في القدس، منها **المقاومة بلا عنف** الذي صدر عن المركز الفلسطيني لدراسة اللاعنف، **وهتفا غدوت لو عليمه** الذي صدر عن دار نشر مفراس.

وقد نشر ملخص المقابلة الأولى في جريدة **الفجر** الإنكليزية في ٢ أيار/مايو ١٩٨٦. وهنا حرر البحث ووسع لأن يشمل النص كاملاً. لقد زار د. شارب الشرق الأوسط في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦، وحضر في عمّان مؤتمر المنتدى الفكري العربي حول كفاح اللاعنف السياسي، وزار الضفة الغربية والقدس وإسرائيل وغزة. وتكلم في

اجتماعات وندوات نظمها المركز الفلسطيني لدراسة اللاعنف في معهد أبحاث ترومان للسلام في الجامعة العبرية. كما تحادث مع إسرائيليين وفلسطينيين متنوعين. وفي آذار/مارس ١٩٨٧ اجرى عفيف صافية مقابلة مع د. شارب مرة أخرى لتحديد آرائه الحالية حول الأبعاد الكامنة وراء كفاح اللاعنف الفلسطيني.

ومن رأي د. شارب أن الفلسطينيين والإسرائيليين عانوا وتأذوا في هذا القرن. ومن حق الطرفين الحصول على تقرير المصير والحكم الذاتي في الشرق الأوسط. وهما سيكسبان من اعتراف كل طرف بالآخر والانتقال من كفاح اللاعنف إلى تأمين حقوقهما ووجودهما. وتركز هذه المقابلة على الكفاح الفلسطيني وطبيعة عمل اللاعنف وكوامنه.

القوة والواقعية

* في المراجعات حول كتبك أُطلق عليك لقب مكيافيليّ وكلاوزفيتس كفاح اللاعنف. هل تستطيع التعليق على ذلك؟

ـ أعتبر ذلك إطراء. كان ميكافيليّ يحاول معالجة العالم كما هو، عوضاً عن تخيل عالم مثالي قد يتجسد من جراء الأحلام. ومن وجهة نظره حول العالم، استخلص دروساً حول نوع العمل الواقعي في السياسة. أعتقد أن رأيه محدود من حيث إن كفاح اللاعنف هو عامل سياسي، كما إن العنف ليس دائماً فعّالاً بالصورة التي كثيراً ما تفترض. ولكن مكيافيليّ رأى أيضاً أن بدون الشرعية ـ أي الحق المقبول في الحكم ـ وبدون تأييد الشعب، لا يمكن للأمير أو للحكومة أن تدوم. وقد قال بصفة خاصة أنه عندما يصبح النظام أكثر قساوة، فمدة بقائه ستكون أقل.

أما كلاوزفيتس فلم يركز على لماذا الحرب شريفة، أو حتى ما

هي ضرورتها المفترضة. فكتابه **حول الحرب** هو ممارسة لاستعمال العقل في تكوين استراتيجيات لمواجهة العدو. أعتقد أن هذا درس على كثير من الناس ذوي النوايا الحسنة أن يفكروا فيه ملياً. ليس كافياً توكيد الأهداف والمرامي. علينا أن نفكر بإمعان في كيفية استعمال المصادر المتوافرة لإعطائنا أحسن الفرص لتحقيق هذه الأهداف.

سحب مصادر القوة

* لقد أثار برنامجك حول إجراءات اللاعنف ليس فقط الاهتمام الكبير بل الانتقاد أيضاً. لقد أزاح انتصار الشعب الفليبيني في الحصول على انتخابات كثيرة من الانتقادات حول وسائل اللاعنف، بالإضافة إلى إزاحة الستار عن وسائل الخداع لتشويه القرار الشعبي، وأخيراً إخراج ماركوس في شباط/ فبراير ١٩٨٦. كيف تفسر هذا التحول؟

ـ يأتي هذا من الاعتراف بأن كفاح اللاعنف في تلك الظروف الخاصة كان قوياً. وهذه ليست حالة منفردة، إنها واحدة من سلسلة من كفاحات اللاعنف التي أظهرت قوة كبيرة في الماضي، وهذه كثيراً ما تُنسى ولا تأتي دائماً لدى الذاكرة التاريخية، مع أنها مهمة جداً في تشكيل التاريخ.

لدى كفاح الفليبين عدد من الطبائع المميزة. لقد كان مثالاً جيداً من انسحاب دعائم القوة. لقد انتزع الشعب الفليبيني الشرعية من النظام عندما اتضح أن هناك تزويراً في الانتخابات. كانت هناك خطط من أجل المقاومة الاقتصادية وعدم التعاون ضد مؤيدي ماركوس. وبدأ الدبلوماسيون في الخارج بالاستقالة، وأصبح الشعب متحدياً بدون عنف. وأخيراً، فإن جزءاً كبيراً من الجيش

وضباطه في حالة إضراب فعلي لم يوجهوا أسلحتهم إلى الناحية الأخرى، ولم يلقوا القنابل على قصر الرئاسة. لقد أضربوا وقالوا إنهم يقومون بهذا العمل بلا عنف، وبهذا سحب الجيش نفسه. ثم طلبت الكنيسة من الشعب التظاهر وحماية الجنود بلا عنف. فأقام المدنيون حواجز من الأجساد البشرية حول الضباط والجنود المتمردين ـ وهذه حالة ربما لم يسبق لها مثيل في التاريخ: أي حماية الجيش بالمدنيين بلا عنف. وأخيراً، تُرك ماركوس بسلطة محدودة جداً. أي سُحبت مصادر القوة، وأصبح من كان طاغية مجرد رجل عجوز. وخياره كان كيف سيرحل. ولهذا فقد غادر بكرامة مشوبة.

هذا يعلمنا درساً سياسياً عظيماً وهو أن جميع الأنظمة القمعية، وجميع الحكومات الشرعية أو غير ذلك، وجميع النظم الاستبدادية والاحتلال الأجنبي كل هؤلاء يستطيعون الاستمرار فقط بسبب حصولهم على دعم من هؤلاء الذين يحكمونهم. وحتى الاحتلال الأجنبي يؤيده شعبه، وكثيراً ما يحصل على دعم دولي، وإذا استطعت سحب مصادر القوة، فالنظام سيتهدد. إن بدء هذا كله هو شيء في غاية الأهمية: وهو أن الشعب الذي بدا وكأن لا حول له ولا قوة ـ هذا الشعب يتعلم كيف يعمل مع بعضه ومع الآخرين للظهور بقوة فعالة هي حق في حد ذاتها. وبهذا يحصل على احترام لنفسه، ويستطيع التأثير في المجموعة المناوئة. وبعد ذلك يتغير الوضع جذرياً.

استرجاع تاريخنا

* إن الحدود الجغرافية ـ التشكيلات السكانية وحتى الأنظمة السياسية في العالم هي نتيجة العنف ـ الماضي أو الحاضر. في رأيك

أيهما ساهم بصورة أكثر في صياغة التاريخ وحوادثه: كفاح اللاعنف أم كفاح العنف؟

ـ من الواضح أن العنف لعب دوراً رئيسياً عبر آلاف السنين في تشكيل الكيانات السياسية والسكانية عن طريق الغزو والإمبراطوريات والاستعمار، وكثيراً ما كانت النتائج مؤلمة، ولكني لا أستطيع أن أغوص في كل ذلك الآن.

أود توجيه النظر إلى أدوار كفاح اللاعنف وكفاح العنف في التاريخ الحديث. لا أعرف أيهما كان له التأثير الأكبر. أنا لا أقبل افتراضك بأن الأنظمة السياسية هي نتيجة العنف بصورة كاملة، لأن من الواضح أن هناك أدواراً رئيسية لعبها كفاح اللاعنف في التاريخ. كان كفاح اللاعنف هاماً جداً في حصول ساحل الذهب على الاستقلال حتى أصبح ما هو معروف بغانا في غربي أفريقيا. وكذلك الحال في نيجيريا، كما كان كفاح اللاعنف عاملاً رئيسياً في استقلال الهند عن بريطانيا، كما أن هناك أمثلة أخرى في التاريخ. فقد كان لعشر سنوات من كفاح اللاعنف تأثير قوي في الحركة الأمريكية من أجل الاستقلال. ومنذ فترة وجيزة أصدرنا كتاباً جديداً أظهر أن تسع مستعمرات على الأقل كانت مستقلة من الناحية الواقعية نتيجة الكفاح المصري ضد بريطانيا بين عامي ١٩١٩ و١٩٢٢، وأنا متأكد أن من الممكن الإشارة إلى أوضاع أخرى كهذه.

من الصعب القول في ما إذا كان كفاح اللاعنف أم كفاح العنف هو الأهم، لأن المجتمعات التي شكل كفاح اللاعنف جزءاً كبيراً من تاريخها كثيراً ما لم تقم بتسجيل هذا التاريخ للأجيال التالية. فعلى سبيل المثال، كفاح اللاعنف في هنغاريا ضد النمسا في منتصف القرن التاسع عشر أجبر الإمبراطورية النمساوية على الاعتراف بالدستور الهنغاري، وساعد ذلك في تكوين الحدود في وسط

أوروبا. ومع ذلك، قيل لي إنه لا يوجد ذكر تاريخي جيد حتى في اللغة الهنغارية. هناك حالات كثيرة أخرى من كفاح اللاعنف تفتقد الوصف التاريخي الجيد والتحليل.

قليل من الناس خارج الهند يعرفون الدور الهام لحركة اللاعنف الإسلامية في إقليم الحدود الشمالية الغربية من الهند، التي كانت تحت الحكم البريطاني، وكانت بقيادة خان عبد الغفار خان المسلم. وقد قال غاندي إن كفاح اللاعنف هذا هو أفضل من مثيله في بقية الهند. كما أن هناك حوادث أخرى من كفاح اللاعنف نجح ضد النازيين. فعلى سبيل المثال، أدى بعض هذا إلى إنقاذ أرواح اليهود، كما حصل في برلين ـ مما أجبر على الإفراج عن ١٥٠٠ رجل يهودي. وكان هذا في عام ١٩٤٣، ولم يُجرِ أحد حتى الآن أبحاثاً حول هذه الحادثة.

لدينا باحث الآن لدى معهد ألبرت أينشتاين يقوم بالبحث في هذا الموضوع في برلين.

إن ما نحاول أن نعمله هو استرجاع جزء من تاريخنا. وهذا مهم جداً لسببين:

أولهما أننا نرى أن ما حصل في الماضي يساعد في تحديد ما نراه من خيارات أمامنا في الوقت الحاضر، وما هو ممكن في المستقبل. إذا رأينا التاريخ على أنه عنيف بشكل طاغ ـ مع أن هذا ليس صحيحاً، فسنفترض أن خياراتنا الواقعية الوحيدة هي عن طريق العنف.

ولكن نحن نستطيع أن نتعلم أن هناك تاريخاً كبيراً من كفاح اللاعنف. لم يكن من مصلحة الطغاة تسجيل هذا التاريخ أو تدريسه. إن من مصلحة الطغاة تعليم أن العنف فقط هو الذي ينجح لأنه

عادة لديهم القدرة الأكبر على العنف، ولهذا فسيكون لديهم فرصة أكبر للحفاظ على طغيانهم إذا آمن المضطهدون بالعنف أيضاً.

والسبب **الثاني** هو أنه يجب أن يتعلم المضطهدون أنه ليس عليهم المحاربة بأفضل أسلحة عدوهم. فعوضاً عن استعمال العنف، لديهم فرصة أعظم في تجنيد قواتهم عن طريق العمل معاً، مستخدمين أسلحة نفسية واجتماعية وسياسية واقتصادية ـ أي أسلحة يستطيعون بفعلها أن يكونوا أقوى. وعندما يختارون هذه الأسلحة، سيجند المضطهدون قواتهم بطريقة لا تستطيع قوى الطغاة أن تنجح إزاءها على المدى الطويل.

إن التاريخ هو خليط من أشكال كفاح اللاعنف وكفاح العنف ـ بالإضافة إلى وسائل أخرى من العمل. علينا أن نتعلم من تاريخنا جميعاً. علينا أن نتعلم عدم تكرار كوارث الماضي. ولكن عوضاً عن ذلك صهر أنواع الكفاح الأخرى بفعالية أكثر في المستقبل عنه في الماضي.

اختيار كيفية العمل في النزاعات

* كثير من المفكرين السياسيين كتبوا حول مستقبل مثالي ومتجانس وبلا نزاع للمجتمع. ووصفه ماركس بشكل جميل على أنه نهاية للتاريخ القديم. هل تعتقد أن التطور التاريخي يميل إلى وسائل أكثر تحضراً في المواجهات السياسية، أم هل نحن نشهد الظاهرة المناقضة لذلك؟

ـ لا أعتقد أن لهذه الأحلام عن مستقبل متجانس وبلا نزاع علاقة مع الواقع. وكان لأحدهم هذا الرأي حين رسم صورة لأسد يجلس مع النعاج والحيوانات الأخرى وهو يبتسم. أنا دائماً أعتقد أن الأسد يبتسم لأنه يعتقد أنه سيحصل على وجبة هنيئة في غضون

دقائق معدودة. لا يتوجب أن يظن المرء أن العالم يختلف عن واقعه إلا إذا كان يريد أن يهيئ نفسه لكارثة. بالنسبة إلى المستقبل المنظور، سيكون النزاع موجوداً. وكثيراً ما يكون للنزاع صفة جيدة. إنه كثيراً ما يخدم أدواراً إيجابية لأنه بلا نزاع سنكون ضحايا سلبيين لأية قوى عظيمة قد تكون موجودة في العالم. فالنزاع حتى بين الأفراد كثيراً ما يخدمنا للحفاظ على شخصياتنا أو تحقيقها كأشياء مميزة عمّا يرغب الآخرون في أن نكون. إن أحلام مجتمع بلا نزاع أشياء جميلة ما دمت تعلم أنها أحلام ليس إلا. علينا أن نواجه الواقع.

في محتوى النزاع هناك خيارات في كيف يمكن أن نعمل، أو على سبيل المثال كيف نشن كفاحنا. ففي النزاعات يقوم المرء بأداء أعمال تعبّر عن أحاسيسه وانفعالاته التي قد لا تساعد على تحقيق أهدافه. كثيراً ما يقوم الناس بالاندفاع نحو العنف بسبب الغضب الشديد المتأتي عن المعاناة التي عاشوها هم أو شعوبهم في الماضي. هذا مفهوم. ولكن الشيء الذي يكتسب أهمية هو في التصور كيف يمكن للناس العمل في ظروف خاصة ـ بدون اعتبار لما كان حقيقة في الماضي ـ العمل يشكل أكثر فعالية لتحريك شعوبهم نحو تحقيق أفضل لأهدافهم.

لا يجوز معالجة الظلم بالاحتجاج أو الأخذ بالثأر فقط. إن هذا لا يحقق شيئاً بالنسبة إلى بناء مستقبل أفضل. عوضاً عن ذلك، يمكن للمرء أن يختار في وضع التشديد الأساسي على الوسائل التي ستكون الأداة في تحقيق أهدافه. يستطيع المرء أن يركز على كيفية التعالي على ظلم الماضي وتصحيحه حتى يكون للناس من الآن فصاعداً حياة أفضل. هذا هو ما نحتاج إلى توجيه اهتمامنا إليه، وذلك من أجل جميع الشعوب، بقضاياها وأهدافها المختلفة. كما أن الأدوات هذه قد تساعد على تلبية احتياجات المرء العاطفية.

هل لهذا صلة بالفلسطينيين؟

* سيكون هذا السؤال أكثر تحديداً، وينبع ليس فقط من اعتبارات أخلاقية (إن عقيدتي الخاصة هي أن هناك قلة من الناس ذات مؤهلات أخلاقية لإصدار الأحكام الأخلاقية حول الاستراتيجيات الفلسطينية)، ولكن أيضاً ـ ولدرجة كبيرة ـ من أسس عملية. ماذا يستطيع عمل اللاعنف أن يقدمه للشعب الفلسطيني؟ كيف يمكن ممارسة هذا الكفاح؟ ما هو الناتج المحتمل؟ كيف ستكون التحديات؟

ـ هذه مجموعة من الأسئلة. وأنا لست خبيراً في تاريخ الشعب الفلسطيني، أو نزاعه مع إسرائيل. هذا ليس فقط بالنسبة إلى الفلسطينيين، ولكن أيضاً في حالات اليهود الإسرائيليين والبرازيليين والبولنديين والفليبينيين والتشيليين وشعوب أخرى كثيرة. فالمرء الخارجي لا يستطيع معرفة المجتمعات الأخرى وتاريخها وصفاتها ومناطق قوتها بدقة؛ إذ هو ذو قدرات محدودة في تصور كيف يمكن أن تفعله هذه المجتمعات في المستقبل. إن رسم استراتيجيات فعالة من اللاعنف للشعوب تحت أي ظرف يحتاج إلى معرفة تفصيلية ودقيقة عن المجتمع المعني لدرجة أن المرء من الخارج لا يستطيع القيام به.

ومن الناحية الأخرى، فالشخص من ذلك المجتمع الذي لا يفهم كفاح اللاعنف لا يستطيع القيام به. وفي أفضل الظروف، يجب على ذلك الشخص البدء منذ البداية ـ أي في إعادة استكشاف هذا النوع من الممارسة كل مرة. إنه يشبه الشخص الذي يريد استعمال حرب العصابات ويريد البدء بها بدون أن تكون لديه معلومات سابقة عن كفاح حرب العصابات. سيكون من الصعب للشخص الذي لم يقرأ تاريخ كفاح حرب العصابات ـ إنه من الصعب على

ذلك الشخص القول كيف يمكن لحرب العصابات أن تستعمل من قبل شعب ما. وأية اقتراحات تقدم ستكون غير ملائمة.

ومن ناحية، فإن الشيء المطلوب هو معرفة ذلك الشعب المعينّ، ووضعه وتاريخه وديانته وعاداته، وفلسفته وأنظمته الاجتماعية والاقتصادية وعوامل لها علاقة أخرى، ومن الناحية الأخرى، فإن معرفة كفاح اللاعنف ضروري. لا أستطيع إلا أن أقدم شيئاً من هذا الأخير، ولكن ذلك سيكون جزئياً، لأن كفاح اللاعنف وسيلة للعمل، وما زلنا نحن في دور تعلمه. ليست لدينا معلومات كاملة حوله حتى الآن.

أعتقد أن علينا أن نعرف، وأن نتعلم الأشياء الموجودة في تاريخ الشعب الفلسطيني التي يمكن أن تعلمنا حول كفاح اللاعنف. لقد قيل لي عن الإضراب العظيم الذي أعلنه الشعب الفلسطيني في عام ١٩٣٦، والذي استمر ١٧٤ يوماً، إنه أطول إضراب في التاريخ الإنساني. بالتأكيد، إنه يظهر أن الشعب الفلسطيني في ذلك الوقت كان يستطيع استعمال ذلك النوع من الكفاح، ورأى أنه أداة قوية، واستطاع البقاء في تضامنه في أثناء ذلك الوقت الطويل، مع أن النتيجة لم تكن نجاحاً عظيماً.

كما أنني سمعت عن أعمال متنوعة من عدم التعاون، واحتجاجات غير عنيفة في السنوات الأخيرة من قبل الشعب الفلسطيني في أنواع مختلفة من الظروف الصعبة.

تعلم تسييس ومواجهة القوة

المرء بحاجة إلى التعلم من هذه الحالات لأنه كثيراً ما يكون للمقاومة العفوية من الشعب أبعاد تثقيفية جمة. فكثيراً ما يتعلم الشعب العادي العمل بقوة، ورسم وسائل حكيمة عندما يواجه

ظروفاً حقيقية. إن هذا يظهر قدراته على المقاومة، كما يظهر أنه لو تم مزيد من التحضير لكانت قوة المقاومة أكثر فعالية. لقد صح هذا في مناطق كثيرة في العالم.

إذا كان علينا أن نتعلم من كفاح اللاعنف، فإننا بحاجة أولاً إلى الإدراك بأن هذا الكفاح يعمل من رؤية في طبيعة القوة السياسية. إن كفاح اللاعنف يعترف بأهمية القوة. ففي ظروف من الظلم الشديد والقمع، «كما هي الحال دون شك»، هناك توزيع سيىء للقوة. فبعض الناس أو المجموعات لديها قوة كثيرة وبعضهم بلا قوة نسبياً. وإذا ما تغير ذلك، فإن جميع المعاهدات والاتفاقات الدولية لها فائدة قليلة أو دون ذلك ـ لأن الشعوب التي قُمعت تبقى بلا قوة. وحتى إذا تمت إزالة أحد الطغاة، فإن هذه الشعوب ـ بسبب ضعفها النسبي ـ تميل إلى أن تكون ضحية طاغية جديد.

فعوضاً عن ذلك، علينا الاعتراف بأن القوة تنبع من الشعب ومن مؤسسات تعمل مجتمعة من أجل أهداف مشتركة. إن قوة الحكومات تنبع من مصادر في المجتمع، مثل الشرعية والمصادر الاقتصادية والمهارات والعمل ورضوخ السكان وطاعتهم، وعقوبات وغيرها. إن جميع هذه المصادر في المجتمع تعتمد على تعاون الأفراد والمؤسسات وطاعتهم. فعندما يسحب التعاون والإطاعة، تضعف القوة بنسبة الدرجة التي يتم فيها سحب هذه المصادر، وأحياناً قد يحصل شلل سريع في الأنظمة، كما حدث في الفليبين. وأحياناً يطول أمد الكفاح أثناء التزام بعض القوة بالحكومة القديمة التي تعطيها القدرة على القمع. ولكن سواء كان العمل سريعاً أو بطيئاً، فالمبدأ يبقى: تقليص وسحب وإزالة مصادر القوة. إن هذا السحب يؤدي إلى تغيير رئيسي.

وأحياناً تحقيق ذلك السحب يعني ليس فقط تجنيد الشعب، ولكن عمل أشياء لها تأثير في السكان والمجتمع للشعب المضطهِد. فأحياناً تكون هناك حاجة إلى جمع الناس من المجتمع المضطهَد للقيام باحتجاجات بالتضامن ضد السياسات التي تؤدي إلى الاضطهاد. أحياناً هناك دور للمجتمع الدولي أيضاً. ولكن على المرء أن يركز على تقوية شعبه. أما التأثيرات الأخرى، مثل المذكورة، فقد تأتي في ما بعد.

أسلحة اللاعنف: الاحتجاج وعدم التعاون الاقتصادي

* هل يمكنك أن تعطي تفصيلاً أكثر للأنواع المختلفة لعمل اللاعنف، وربطها بازدياد قوى الشعب التدريجية؟

ـ النقطة هي أنه عندما يعمل المرء برؤيا إلى طبيعة القوة في حركة منظمة كبيرة، يخلق المرء قدرة كفاحية تكون أعظم من استعمال العنف لأسباب إنسانية. إن كفاح اللاعنف يعني بالطبع عدم الانهيار أمام التهديدات. لا يهرب المرء، لا يغادر وطنه أو إذا كان في الخارج فعليه العودة. ويختار المرء أيضاً المحاربة بأسلحة أقوى ـ ليست عنف الطاغية، ولكن أسلحة نفسية وأخلاقية واجتماعية واقتصادية وسياسية التي يمكن من خلالها جعل الشعب قوياً. هناك كثير من هذه الأسلحة ذكرتها في كتابي: **سياسة عمل اللاعنف** والتي اعتمدتُ عليها في كتابي **المقاومة بلا عنف** (بالعربية) **وهتنا غدوت لو عليمه** (بالعبرية).

هناك عدة أنواع من أسلحة اللاعنف. أولاً هناك الأسلحة الرمزية. وهذه ضعيفة نسبياً، وتشتمل على الاحتجاج والإقناع بلا عنف. وتشمل هذه ٥٤ وسيلة ـ واسعة التدرج من الخطابات العامة والبيانات والالتماسات الجماعية والمنشورات واستعمال الرموز

والشعارات، والملصقات، والجرائد والمجلات، والتسجيلات ـ التي استعملت في إيران أثناء الكفاح ضد الشاه، ووسائل أخرى للاحتجاج الرمزي تشمل الترويج للفكرة والتمثيل لدى المسؤولين، والمرابطة أمام المؤسسات للترويج عن الفكرة ورفع الأعلام، ووضع علامات جديدة، إعادة تسمية الشوارع، الصلاة، والعبادة، وإظهار صور الزعماء الوطنيين. يمكن استعمال جميع أنواع الضغوط على الأفراد: التآخي، توبيخ وملاحقة المسؤولين في جميع الأوقات في النهار والليل، كما يمكن استعمال الموسيقى والتمثيليات والأغاني، والتعليم والاجتماعات العامة المسيرات والطوابير والمسيرات الدينية وخيارات أخرى. استُعمل الندب السياسي في جنازات أشخاص قُتلوا ـ استُعمل هذا كثيراً في جنوب أفريقيا.

يحصل الموت بسبب أن كفاح اللاعنف قوي ويستطيع تحدي النظام القمعي. سيستمر ذلك النظام القمعي، بقدر استطاعته، في المحاربة والاعتقال والضرب والتعذيب والقتل أحياناً. إن ذلك مأساوي، ولكنه ليس أهم سبب للتخلي عن كفاح اللاعنف من الإصابات التي تحدث أثناء الحروب، عندما تُعتبر كسبب للتخلي عن الوسائل العسكرية. وفي الواقع، فإن الدلائل تشير إلى أن هناك إصابات أقل في كفاح اللاعنف من الكفاح العنيف؛ ففي الكفاح الجزائري من أجل الاستقلال ضد الفرنسيين، هناك تقديرات بأن نحو مليون شخص قُتلوا من بين مجموع سكان تسعة ملايين أو عشرة، بينما في كفاح الهند ضد البريطانيين ـ الذين يستطيعون أن يكونوا بقساوة ووحشية الفرنسيين ـ لم يُقتَل غير ثمانية آلاف من مجموع سكان يبلغ ٢٠٠ مليون. وفي كفاح اللاعنف، عندما يموت الناس، فهؤلاء لا ينسون. فذكراهم تُحترم كوطنيين، وتجري احتفالات في ذكراهم.

بعض أنواع عدم التعاون رمزية، وتشمل هذه: من إثارة أكثر ضحية ممكنة إلى جعل كل شيء ساكناً في وضع معيّن. وفي مناسبات أخرى يدير الناس ظهورهم للمسؤولين الذين تحاموا بأعمال بغيضة.

ثم ننتقل إلى صف آخر من عدم التعاون، أو الانسحاب أو التحفظ عن التعاون مع الطرف الآخر أو النظام.

وقد حصل هذه كثيراً في السابق، فقد قامت مجموعات معيّنة تلو الأخرى بالتحفظ عن إبداء التأييد.

هناك ثلاثة أصناف من وسائل عدم التعاون:

أولها عدم التعاون الاجتماعي، الذي يضم ١٦ نوعاً من أنواع الإضراب الاجتماعي. فعلى سبيل المثال لا تتكلم مع بعض الناس أو لا تدعوهم إلى احتفالات أو غيرها. يمكن حرمان بعض الناس دينياً إذا ما قاموا بخرق المبادئ الدينية. وقد استُعمل هذا النوع بذكاء في المسرحية اليونانية ليسيستراتا، حيث رفضت النساء اليونانيات إقامة علاقات جنسية مع رجالها. لقد تم تنظيم ذلك، واستُعمل قبل عدة سنوات في الكفاح ضد النظام العسكري في البرازيل لإعادة الحكم المدني.

قد يرفض الناس حضور مناسبات اجتماعية أو دعوات إلى ولائم أو اجتماعات. لقد كان لإضرابات الطلبة اللاعنفواني تأثير قوي في عدة مناطق في العالم، وهذا هو أحد أنواع الوسائل الرئيسية في الكفاح في جنوب أفريقيا في تاريخ سابق. واللجوء إلى حرم مقدس هو وسيلة أخرى. يذهب الناس في طلب الأمان في أماكن دينية، حيث لا يوجد للحكومة سلطة في الدخول، وبذلك يتم تحدي الجنود والشرطة في الحضور وإلقاء القبض عليهم في

مسجد أو كنيس أو كنيسة، أو حتى في سفارات أجنبية.

والصنف **الثاني** من عدم التعاون هو عدم التعاون الاقتصادي. تصبح هذه الوسائل أكثر فعالية لأنها لا تؤثر في الأرباح فقط بل يمكن أن تهدد معاملات النظام الاقتصادي كله. وتشمل هذه الوسائل الاقتصادية المقاطعات الاقتصادية، حيث هناك ما لا يقل عن ٢٦ فرعاً، أحدها مقاطعة المستهلكين للمشتريات. ومن الصعب على الخصم مواجهة ذلك، لأنه لا يستطيع أن يفرض على الناس شراء شيء معين؟ تستطيع دائماً القول إنه ليس لك حاجة فيه. إذا كان الناتج الذي تشمله المقاطعة موجوداً على رفوف الدكاكين، فأنت تستطيع أن تتركه قابعاً هناك. أنت لا تدمر عقاراً، ولا تؤذي أي شخص جسدياً، ولكن هذا العمل قد يشل جزءاً من النظام الاقتصادي.

عدم دفع الإيجار أو الرفض في تأجير بعض المباني المطروحة للإيجار هما من ضمن الوسائل. وأحياناً يمكن إجراء المقاطعة محلياً، وأحياناً من قبل الشعب كله، وأحياناً دولياً.

وفي بعض الأحيان لا يتداول العمال ناتجاً معيناً لأنه يستعمل لغرض ما، أو بسبب الظروف الذي يتم إنتاجه فيها، مثل ظروف التفرقة العنصرية، كما كانت الحال في جنوب أفريقيا.

وأحياناً يشترك المدراء أنفسهم في المقاطعات الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، لا يشتري أحد أصحاب الدكاكين بضاعة معينة ـ تكون مقاطعة من قِبل المستهلكين ـ لبيعها. وأحياناً لا يقوم سائقو الباصات أو عمال السكك الحديد أو قادة الطائرات بأداء أعمالهم. وقد حصل هذا في عام ١٣٢٣، أثناء كفاح الرور ضد المحتلين الفرنسيين والبلجيكيين، حيث رفض عمال سكك الحديد نقل الفحم إلى فرنسا.

وقد استعملت العقوبات الاقتصادية أثناء الكفاح الأمريكي بين عامي ١٧٦٥ و ١٧٧٥؛ إذ رفض الناس دفع ديونهم من التجار البريطانيين، وذلك لجعل التجار البريطانيين يحتجّون، وإجبار البرلمان على إلغاء الضرائب الجديدة التي فرضها البرلمان على الأمريكيين. وقد دعم جورج واشنطن هذه الاستراتيجيا، وكانت ناجعة جداً.

وأحياناً تُستعمل العقوبات الاقتصادية دولياً من قبل الحكومات. وكثيراً ما تطبق الحكومة الأمريكية سياسة الحظر الاقتصادي في بعض أوقات الأزمات. هناك نوع من «القبول» للعقوبات الاقتصادية حتى في السياسة المعاصرة. ومثال رئيسي لهذه الوسيلة هو حظر تصدير النفط العربي في عام ١٩٧٣. لقد كان للحظر فائدة أكبر للقضية العربية من أي شيء فعلته مجموعة الجيوش العربية.

أما الإضرابات العمالية، وهي اللاعنف الرئيسي الثاني من عدم التعاون الاقتصادي، فلها تاريخ طويل. إنها تشمل ٢٣ شكلاً. يعلم الناس كيف يمكن للعمال الذين يعملون معاً في ثني قوة السلطة، فعوضاً عن العنف، يكون هناك تأثير أكبر إذا لم يقم العمال بأداء أعمالهم. ويعني ذلك أحياناً أنهم يقبعون في بيوتهم، وأحياناً يعني أنهم يذهبون إلى أماكن عملهم، ولكنهم لا يعملون أو يعملون بشكل غير فعال. كانت هناك سلسلة طويلة من الإضرابات، من قِبل الفلاحين، ومن قِبل عمال المصانع، وعمال النقل. وأحياناً يؤثّر عمال قليلون يعملون في مراكز حساسة في المصنع كله أو في نظام النقل. وأحياناً يقوم الناس بإضرابهم بشكل مموّه، فعندما يكون الإضراب غير قانوني، يقوم رجال الشرطة الأمريكيون بالاتصال بالهاتف بمكاتبهم ليقولوا إنهم مرضى؛ أي أنهم يصابون بالأنفلونزا الزرقاء في اليوم ذاته، وأحياناً يقوم موظفو الحكومة وعمالهم بهذا الإجراء.

وعندما يحصل إضراب لا في مصنع واحد بل في عدة مصانع يتطور الأمر إلى إضراب عام. ويحصل إضراب عام كامل عندما يُضرب معظم العمال في معظم الصناعات الاقتصادية، ويسمى هذا «وقف العمل الاقتصادي».

فبالإضافة إلى الإضراب العمالي، يقوم رجال الأعمال بإغلاق أعمالهم، ويطلبون من العمال أن يذهبوا إلى بيوتهم، ويدفعون لهم رواتبهم وكأنهم يعملون.

لا يتوجب تطبيق الإضرابات بدون تحليل لعلاقاتها ولاحتمال فعاليتها. فعلى سبيل المثال، من الممكن أن تؤدي إضرابات فلسطينية غير منتقاة إلى استيراد عمال بناء من الفليبين (الذين يشغلون أعمالاً كثيرة في الأردن)، وتقنع إسرائيليين أكثر أنه يتوجب إخراج جميع السكان الفلسطينيين من المناطق المحتلة.

أسلحة اللاعنف: عدم التعاون السياسي

وصنف آخر رئيسي من عدم التعاون هو عدم التعاون السياسي، وتطبيق مبدأ الإضراب على السياسة. هنا يمكن تمييز ٣٨ نوعاً؛ فعلى سبيل المثال، يمكن إنكار الشرعية على الحكومة أو رئيسها. عندما اتضح أن الانتخابات في الفليبين مزورة، وقالت الكنيسة ذلك، فقد ماركوس سلطته الأخلاقية المتبقية. وعندما تُسحب الشرعية، يزول التزام الناس بالطاغية. ثم يستطيع الناس اللجوء إلى أنواع عديدة من عدم التعاون مع الحكومة؛ فقد يقاطعون الانتخابات لتوقّعهم أنها ستكون مزورة، وقد يرفضون العمل من أجل الحكومة، وقد يقاطعون مكاتب حكومية معينة، وقد ينسحبون من مدارس الحكومة، ويذهبون إلى مدارس مستقلة، وقد يمتنعون عن إعطاء معلومات للشرطة. وإذا أمرت الحكومة بحل منظمة

معينة، فقد ترفض هذه المنظمات حل نفسها وتستمر في العمل ـ بشكل صريح أو سري ـ ولكنها تستمر في العمل.

لدى الأفراد ـ كما هي الحال مع الجماعات ـ خيارات في ما إذا كانوا سيتبعون القانون أو الأمر. وأحياناً يكون ثمن عدم الطاعة العقوبة الشديدة، ولكن هناك خياراً دائماً. وقد يطيع الناس، ولكن قد يكون ذلك ببطء وبصورة غير متكاملة. وفي أحيان أخرى، يمارس الناس الحياة السياسية، على الطريقة التي يقودون بها سياراتهم: أي يطيعون القوانين إذا اعتقدوا أن شرطياً يراقبهم.

وفي حالات أخرى قد لا يستطيع الناس، ويظهرون ذلك بجلوسهم في الشوارع. أحياناً يرفضون أوامر التجنيد أو الإبعاد، وأحياناً يمارس الناس العصيان المدني ومخالفة القانون الذي يرونه خاطئاً بطريق صريح ومكشوف وبلا عنف.

عندما يمتد العصيان إلى موظفي الحكومة، يرفض بعض الأفراد أو ترفض مكاتب التعاون في سياسة معينة أو مساعدة حاكم مستبد. قد يرفض الناس في المستويات الوسطى والدنيا في سلم الكوادر نقل الأوامر إلى أناس من المفروض أن ينفذوها. وبالمثل، قد لا تنقل معلومات هناك حاجة إليها من الأسفل إلى الأعلى، وبهذا تؤخذ قرارات استناداً إلى معلومات ناقصة. وأحياناً البيروقراطية كلها لا تتعاون.

أحياناً لا تقوم الشرطة بأعمالها كاملاً لأنها لا تؤمن بإخماد المقاومة غير العنفوانية على سبيل المثال، هناك حالات من هذا النوع حتى بين الجنود الألمان في النرويج الذين أُرسلوا لإلقاء القبض على الطلبة النرويجيين لاشتراكهم في المقاومة غير العنيفة. لو كانت المقاومة تقوم بأعمال إرهابية لكانت النتيجة مختلفة؛ فقد أُرسل الجنود

لإلقاء القبض على هؤلاء الطلبة في بيوتهم. أحياناً يطرق الجنود الباب ويسألون عن الطالب، وعندما يقال لهم (كذباً) إن الطالب ليس في البيت، فعوضاً عن تفتيش البيت (كما أُمر الجنود) كان الجنود يغادرون المكان. وعندما يكون هناك شرطة أو جنود تابعون للمعارضة يقومون بهذا العمل، فإن هذا يرفع من قدرة القمع.

وفي مناسبات أخرى، يقوم الجنود الذين صدرت الأوامر بإطلاق النار عليك ـ بإطلاق النيران إلى الأعلى حتى لا تُصاب. وهذا كله بسبب أنك تعمل بلا عنف في هذه الظروف بالمقارنة مع العمل العنيف. وإذا كان هؤلاء الشرطة أو الجنود يهاجَمون وتهدَّد حياتهم من قبل أناس يطلقون النار عليهم، فإنهم سيطلقون النيران لقتل المتظاهرين.

وأحياناً يطلق الجنود النار لقتل المتظاهرين الذين يقومون بعملهم بلا عنف. من السذاجة عدم إدراك ذلك. كثيراً ما يحدث ذلك عندما يحصل عدم التزام بنظام اللاعنف، ومع ذلك، فإن مثل إطلاق النيران هذا يحصل في مناسبات أقل من مناسبات النزاع العنيفة، وهي لا تشكّل، عندما يحصل ذلك، جزءاً من نمط متصاعد من العنف، وقتلى المقاومة بلا عنف يمكن أن يساهموا في زيادة التأييد للقضية وتقليل التأييد للخصم.

وأحياناً قد يؤدي عدم الاطمئنان لدى القوات المكلفة بقمع مقاومة اللاعنف المنظمة، إلى سخط وعدم الثقة لدرجة تحييد الجيش كله. هذا ما حصل في الفليبين؛ إذ أعلن رهط وراء رهط، من الجيش، عدم الاعتراف بماركوس كرئيس للجمهورية. وعندما ينزع الجيش ومؤسسات أخرى بعيداً، فإن قوة تلك الحكومة ستضعف. فعندما يتجه الناس إلى وسائل بلا عنف، تتوافر لهم فرصة أكبر لكسب التأييد وهذا النوع من الدعم من الجهة الأخرى.

هناك أنواع أخرى من عدم التعاون السياسي أيضاً. أحياناً لا تتعاون أجزاء كاملة في الحكومة. أحياناً يحصل المرء على تعاون دولي عن طريق قطع العلاقات الدبلوماسية أو عدم الاعتراف بحكومة معينة. إن تأثير ذلك يختلف كثيراً، اعتماداً على الوضع.

أسلحة بلا عنف: التدخل

الصنف الأخير هو من الوسائل الـ ٤١ للتدخل بلا عنف، حيث تقوم بعمل شيء يمزق فعالية النظام. إنه يشبه وضع عقبة في آلة لإيقافها. بعض أنواع التدخل بلا عنف نفساني، مثل الصيام أو القيام بإضراب عن الطعام. صحيح أن هناك من يموت ربما لدى لجوئه إلى مثل هذه الوسائل، لكنه يموت في جميع أنواع العمل العنيف.

أما في هذه الحالة، فعدد الموتى أقل، وينحصر في هؤلاء الذين يختارونه.

وتتضمن وسيلة أخرى من التدخل بلا عنف التدخل الجسدي ـ مثل الجلوس في مكتب موظفي الدولة. هناك حالات، على سبيل المثال، من استعمال الجلوس هذا بمصاحبة الإضراب عن الطعام من قبل اليهود في الكرملين في موسكو للحصول على حق الهجرة. كما أنها استُعملت عند عدادات المطاعم في الجنوب الأمريكي من قبل الأمريكيين الأفارقة للحصول على حق تناول الطعام هناك. أحياناً يحتل الناس بلا عنف منطقة معينة يُمنَع عليهم دخولها؛ إنهم يمشون هناك على أية حال حتى لو تعرّضوا للضرب أثناء دخولهم. إن الغزو المراكشي غير العنيف للصحراء الإسبانية هو أحد الأمثلة الخاصة من هذه الوسيلة أجريت على مدى دولي من قبل دولة ذات سيادة.

أحياناً يوقف الناس الدبابات بإحاطتها أو بالاستلقاء أمامها؛ هناك عدد من الأمثلة على ذلك، وهي من ضمن الأشياء التي حصلت في مانيلا في الفليبين، وقبل ذلك في تشيكوسلوفاكيا وهنغاريا وأماكن أخرى. أحياناً يحتل الناس مكاناً معيناً أو منطقة لها مغزى خاص لهم.

وقد يتدخل الناس أيضاً عن طريق إنشاء مؤسسات اقتصادية جديدة، واحتلال مصانع، وممارسة سلوك اجتماعي جديد... إلخ.

فعلى المستوى السياسي، قد يُثقلون الأجهزة الإدارية بالعمل. فعلى سبيل المثال، إذا كان مكتباً معيناً يتطلب منك تقديم تقارير عن جميع حالات الولادة والوفاة، فقد تقوم بتقديم تقارير جميع أنواع الولادة والوفاة عدة مرات متكررة للأشخاص أنفسهم أو أن تقدم تقارير عن أشخاص لم يولدوا بعد، حتى يكون من المستحيل لذلك الجزء من الحكومة العمل بشكل مجد.

أحياناً يعني ذلك الإصرار على العيش تحت قوانين وأنظمة وسياسات الحكومة التي قلبت من قبل المستبدين، أو إنشاء حكومة غير شرعية. حصل هذا في الفليبين؛ فعندما أعلنت كورازون أكينو إنشاء حكومة بديلة، ادعى ماركوس أنه الرئيس. لم تقم أكينو بتنظيم قوات عسكرية لمهاجمة قوات ماركوس، ولكنها نظمت السكان ليحولوا إخلاصهم إلى الحكومة الجديدة، وبهذا تم التخلي عن ماركوس.

متطلبات الفعالية

ليس من السهل شن مثل هذه الأنواع من الكفاح، ولكن ليس هناك من كفاح سهل. إن للكفاح بلا عنف ـ مثل الكفاح العنيف ـ متطلبات كي تكون فعالة. وفي بعض النواحي، لمن الخطر وصف

هذه الأنواع في قائمة، لأن الناس قد يطبقونها بدون تفكير دقيق ـ أي بدون اعتبار ما الذي يجعلها فعالة، أو ماذا سيحصل بعد ذلك. يحتاج الناس إلى معرفة لماذا هناك متطلبات لكي يكون لكفاح اللاعنف فعالية، وهذه المتطلبات تختلف عن متطلبات الفعالية الناتجة من العنف.

على المرء أن يختار الوسائل المحددة بدقة، فعلى سبيل المثال، إذا واجهت تقييداً لحرية الكلام، ففي معظم الأحيان، عليك الكفاح عن طريق تأكيد حق حرية الكلام عوضاً عن تنظيم إضراب عمالي.

يحتاج المرء إلى قدر كبير من التضامن. على الناس الحفاظ على النظام. على الناس أن لا يتوقفوا عن المقاومة عندما يهدّدون، أو عندما يؤذى أحد الأشخاص. من المهم أن لا يتحولوا إلى الكفاح بالعنف، لأن هذا هو ما يريده العدو منهم. عليهم الحفاظ على النظام بلا عنف. ثم عليهم التفكير كيف يمكنهم تطوير استراتيجيات بلا عنف لوضع أكثر تأثيراً في هذه الوسائل في وضع معيّن. إن لجوءهم إلى عدم العنف سيساعد في شرخ المجموعة المعارضة.

هناك وسائل كثيرة من الكفاح بلا عنف ضمن قدرات الفلسطينيين وغيرهم. وكما أقول في إسرائيل وكوريا وبولندا وأماكن أخرى كثيرة، فأنا أقترح على الناس أن ينظروا بجدية إلى وسيلة الكفاح بلا عنف. على الناس أن يدرسوها ويقيموها لمحاولة تطوير استراتيجيات حيوية لمواجهة الظروف، والقيام بدراسة دقيقة لما يمكن أن يكون مطلوباً للتطبيق. يجب أن يوجَّه الاهتمام إلى كيف يمكن للكفاح بلا عنف أن يخدم الفلسطينيين كبديل للوسائل العنيفة، لتحسين أحوال شعبهم الذي يعيش في ظل ظروف صعبة. وهناك حاجة إلى أشياء مشابهة بالنسبة إلى الشعوب في مناطق كثيرة أخرى.

في رأيي إن هذا النوع من الكفاح يمكن أن يساعد جميع الشعوب في إيجاد طرق للتحرير والدفاع عن أنفسهم، والانتقال في الوقت ذاته من دوامة العنف المستمرة في عالمنا العصري.

فضائل الكفاح باللاعنف الكامل

* هل يمكن لاستراتيجية عدم العنف التعايش مع العنف في الوقت ذاته؟

ـ نعم ولا. من الواضح أن كفاح اللاعنف قد حصل بينما كان هناك كفاح عنيف قائم. فعلى سبيل المثال، جرت المقاومة غير العنيفة النرويجية إزاء النظام النازي الذي احتل قسماً من النرويج أثناء الحرب العالمية الثانية، وأدت إلى تحرير النرويج. كانت هناك حالات متنوعة، حيث تم خلط الوسائل العنيفة وغير العنيفة في الظروف السياسية نفسها.

ولكن هذا لا يعني أن هذا الخلط أدى إلى فعالية أكثر. وهنا أنا لا أتكلم على أي الطريقين أكثر أخلاقية. أنا أتكلم على متطلبات الفعالية القصوى لكفاح اللاعنف.

فلننظر إلى الوضع؛ لنفرض أننا نكافح بالبنادق، ولدينا بنادق كافية للجميع، بينما أراد بعض الناس الاستمرار في القتال بالسيوف. قد نحاول أن نقنعهم بالتخلي عن ذلك، لأنه مع التزامهم وشجاعتهم فإن استعمالهم لأسلحة أقل فتكاً قد يُضعف كفاحنا المشترك.

وأنا أجادل بالمثل. وحتى بقوة أكثر، إنه لعدة أسباب، من شأن استعمال البنادق بالمصاحبة مع الكفاح بلا عنف أن يُضعف الكفاح بلا عنف. إن فضائل الكفاح بلا عنف الرئيسية والمتعددة قد تهدَّد إذا

استُعمل العنف معه؛ فعلى سبيل المثال، يجعل الكفاح بلا عنف أي رجل أو امرأة أو طفل أو مسن الاشتراك بالطريقة نفسها.

إن الكفاح العنيف محصور بين عدد من الناس. إن قمع الكفاح بلا عنف ـ خاصة إذا كان القمع قاسياً ويتضح أنه بدون مبرر ـ يميل إلى إثارة تعاطف أكثر وتأييد أكثر لهؤلاء المقاومين، ويزيد من الاشتراك في المقاومة. ومن الناحية الأخرى، فإن الاغتيالات وإلقاء القنابل يثير الاشمئزاز والتأييد للقمع حتى ضد أناس لم يشتركوا في الكفاح.

إن الكفاح بلا عنف يساعد في شرخ المجموعة المعارضة، بينما يوحّدهم الكفاح العنيف ضد المقاومين. والمقاومة بلا عنف تساعد بعض أعضاء المجموعة المعارضة في النظر إلى المآسي والقضايا. بعضهم يبدأ في تغيير آرائه والاعتراف بشرعية مطالب المقاومين، وقد يستنتج بعضهم أنه لا يتوجب قتل أو سجن الناس الذين يقاومون بلا عنف.

إن الكفاح بلا عنف يساعد على عملية إعادة النظر والدراسة.

ومن الناحية الأخرى، فإن الكفاح بعنف يضطر الناس في المجموعة المعارضة إلى توحيد صفوفهم لدعم القمع وضد المقاومة بلا عنف. وإذا كان بعض أعضاء المجموعة المعارضة يتعاطف مع المضطهدين ويتحسس آلامهم، فإن العنف يضطر هؤلاء إلى الخيار بين السكوت أو خيانة شعبهم.

وكثيراً ما تؤدي الأعمال المسماة بالإرهاب إلى العزل الدولي. بينما يساهم الكفاح بلا عنف إلى إثارة التأييد والتعاطف الدولي، فيستطيع المرء أن يشير إلى عديد من هذه الحالات. ويميل القمع العنيف للأعمال الخالية من العنف ـ خاصة حين يكون القمع العنيف

قاسياً جداً ضد أطفال وبالغين لديهم براءة تامة ـ يميل إلى توحيد الرأي الدولي ضد القمع وإلى تأييد المقاومة.

ولهذا، هناك أسباب عملية قوية وراء التحويل كلياً إلى أنواع الكفاح بلا عنف، فإن لديها إمكانات أكبر لتحريك قدرة المضطهدين ضد الظلم والقمع بطرق تضيف إلى المقاومة احترامَ الذات واعترافاً أوسعَ لقضيتها وتأييداً أعظم، وهذا ينتج قوة أعظم وفرصة متزايدة من أجل نجاح القضية بطرق تحترم وقار جميع الذين لهم علاقة. إن الكفاح بلا عنف استراتيجيا عملية من أجل التحرير.

مقابلة أخرى في آذار/ مارس ١٩٨٧

لماذا تطلب من الفلسطينيين أن يعملوا بدون عنف؟

* أنت دائماً تقول إنك لا تملك أية خبرة بشؤون الشرق الأوسط. ومع ذلك، كان لك اطلاع على الوضع في أيلول/ سبتمبر الماضي. وخلاف خطاباتك في القدس، رفضت تقديم أي اقتراح حول استراتيجيا معيّنة لاستعمالها في النزال. لكن كان من الواضح أن تشديدك هو على أن يدرس الفلسطينيون، لا الإسرائيليون، الكفاح بلا عنف.

لماذا تركز على أن يتحول الفلسطينيون إلى الكفاح بلا عنف، وتستثني الإسرائيليين الذين لديهم قدرة أكبر على استعمال العنف؟ أليس من الواضح أنه يجب أن يقال للإسرائيليين بعدم استعمال العنف بما أنهم الجانب الذي لديه القدرة الأكبر للعمل العسكري، وبما أن حكومتهم المحتلة تسيطر على فلسطين؟ ألا يعني هذا أنك تطلب من ضحايا العنف أن يعملوا بلا عنف، ولا تطلب ذلك

من المضطهدين الذين يستعملون العنف ضد الضحايا؟

ـ أنا أوافق على أن من المهم للإسرائيليين أن يعيدوا دراسة اعتمادهم الكبير على العمل العسكري. إن لهذا الاعتماد، بالإضافة إلى الاحتلال العسكري والسياسات تجاه الفلسطينيين، تأثيرات مميتة في الإسرائيليين ومجتمعهم بأكمله. ومع ذلك كان هناك ميل محدود من أجل إعادة النظر في الاعتماد على القوة العسكرية. لقد قمت بالإصرار على نشر كتابي: **المقاومة بلا عنف** باللغتين العربية والعبرية حتى يمكن أن يصل إلى الإسرائيليين والفلسطينيين. وهذا ما حصل؛ إنه يحتوي على مقدمة المؤلف، وهي متماثلة في الطبعتين، وأثناء زيارتي التقيت بإسرائيليين وفلسطينيين ومجموعات مختلطة.

وفي مخاطبة الفلسطينيين، من المهم الإدراك أنني أجيب عن أسئلة تثيرها أنت كفلسطيني، كما أجيب عن قضايا أثارها فلسطينيون وعرب آخرون حول طبيعة وإمكانات الكفاح بلا عنف. أنا لا أركز في مباحثاتي حول فضائل الكفاح بلا عنف على أساس الحكم أن طرفاً معيناً هو أسوأ من الآخر، ولهذا تكون الحاجة أكثر للتخلي عن العنف.

فمهما يتوجب أن يكون الحال، ليست هناك علاقة تقريباً بالاعتراف بماهية الحقيقة. إن الواقع هو بما أن هناك التجربة اليهودية في ما يتعلق بالإبادة النازية والدروس التي تعلموها منها (وفي اعتقادي أن هذه الدروس خاطئة)، وبسبب التهديد الضمني للجيوش العربية لوجود اليهود كشعب وكأمة، وبسبب تفاعلهم إزاء العنف الفلسطيني، فالإسرائيليون الآن غير قادرين على الدراسة بهدوء ما إذا كان يمكن استعمال كفاح اللاعنف بإيجابية من قبلهم كبديل، ولو جزئي، من استعمال قدرتهم العسكرية.

إن الإيمان بالقوة العسكرية قد يوجد في محتوى عقود من العنف والحروب المستمرة والمتسعة، بالإضافة إلى أخطار تدويل النزاع ـ أي باحتمال كامن باشتراك الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ومخازنهما الذرية.

وفي الوقت ذاته، فإن قضية الفلسطينيين أنفسهم تدهورت في عدة طرق، فقد ساعد العنف الفلسطيني في جعل وضعهم السيىء أكثر سوءاً.

وفي هذا الوضع العام، يظهر لي أن الفلسطينيين هم المجموعة المنفردة التي تستطيع أن تقوم بتحويل رئيسي من العنف إلى كفاح اللاعنف، وكسر طوق دائرة الهزائم المستمرة التي تلحق بهم، بالإضافة إلى كسر ارتباط جميع الأطراف الوثيق بالعنف. كما أن الاهتمام الملحوظ بإمكانية كفاح اللاعنف موجود بين الفلسطينيين. فإذا كانوا هم الأكثر تفهماً لإمكانية فائدته لهم، وإذا كانوا هم المجموعة الأكثر استطاعة في هذا الوقت الذي تستطيع تحويل وسائل الكفاح تحويل وسائل الكفاح، فسيكون من الغباء وعدم الإحساس أن لا يساعد الفلسطينيون المهتمون في هذا الخيار.

وعامل هام آخر هو أن كفاح اللاعنف لا علاقة له بشكل خاص بالضحايا والشعوب المضطهدة، لأنه طريق القوة وطريق الحصول على سيطرة أكبر على مستقبلهم.

التأثيرات السلبية الإسرائيلية والدولية

* إذا كان الكفاح بلا عنف سيستعمل في هذا الوضع كاستراتيجيا من أجل التغيير وليس كسلوك أخلاقي بدون اعتبار لما إذا كان سيكون فعالاً، فعلى المرء دراسة الوضع الذي يتوجب فيه استعماله. ما هي الأشياء التي تشير إليها والتي هي النواحي التي

تسهل من تطوير استراتيجيا بلا عنف للشعب الفلسطيني، وما هي النواحي التي لا تسهل هذه الاستراتيجيا؟

ـ ما زال هذا صعباً لأن مدى اطلاعي كان محدوداً جداً، وما زلت أجهل أشياء كثيرة. ومع ذلك، يظهر أن هناك بعض العوامل التي تسهّل هذا التحول الاستراتيجي. بعض هذه العوامل لا يسهّل ذلك. فلنبدأ بالعوامل الأقل تسهيلاً، ثم ننتهي بالعوامل التي تتضمن الأمل.

يمكن عزو العوامل الأقل تسهيلاً جزئياً إلى الفلسطينيين وإلى الإسرائيليين وإلى المجتمع الدولي.

ففي المجتمع الدولي، تفترض الحكومات أنها الوحيدة التي تستطيع حل المشكلة، أي بإجراءاتها أو عبر مؤتمر دولي، وليس بإجراءات تتخذها أطراف النزاع. إن هذا الموقف لا يسهل تطوير كفاح بلا عنف من قبل الفلسطينيين. ومع ذلك، يمكن أن يكون المجتمع الدولي مساعداً عند بدء كفاح بلا عنف من قبل الفلسطينيين أنفسهم.

أعتقد أن من غير المحتمل أن تساعد الحكومة الإسرائيلية والأحزاب الرئيسية في إسرائيل، بل على العكس، من المحزن أن تكون الحالة هذه، لأنه إذا كان الإسرائيليون يعارضون العنف من قِبل الفلسطينيين بصدق، فلا يتوجب عليهم الوقوف في طريق تحوّل الفلسطينيين إلى الكفاح بلا عنف. ومع ذلك، فأنا أعتقد أن هؤلاء الإسرائيليين، الذين يستحسنون فكرة ضم المناطق المحتلة أو يودون اختفاء الفلسطينيين بشكل أو بآخر ـ هؤلاء لن يرحبوا بهذا التحول. قد يرى الإسرائيليون ـ وهم مصيبون في ذلك ـ أن الأعمال بلا عنف ستقوي الفلسطينيين وتعطيهم توازناً أكثر، وقد يفضلون التزام

الفلسطينيين بالعنف ـ هذا الذي لا يساعد الفلسطينيين مطلقاً في رأيي. ولهذا، فمن المحتمل أن تعارض القوى الكبيرة في إسرائيل الكفاح بلا عنف من قِبل الفلسطينيين إلى العنف مرة أخرى. حاولت إقناع بعض الإسرائيليين بعدم القيام بهذا لمصلحتهم ولمصلحة مستقبلهم ومثالياتهم. ولكن قد يحصل ذلك.

ومن الناحية الأخرى، سيكون هناك أناس لا يستهان بهم في إسرائيل يرحبون ويساعدون في كفاح الفلسطينيين بلا عنف. وسأرجع إلى هذه النقطة في ما بعد.

تأثيرات فلسطينية مميتة

أنا أرى بين الفلسطينيين خمسة عوامل تهدد تطوير الكفاح بلا عنف. **أولاً** هناك ميل لدى بعض الفلسطينيين ـ مهما يقولون ـ إلى الشعور بأن لا جدوى من أي كفاح، إذ يظهر أن بعضهم مقتنعون أنهم قد يحتاجون إلى قبول الوضع العام في كونهم شعباً مغلوباً على أمره تحت حكم الإسرائيليين، وبالتالي محاولة الحصول على أفضل ما يمكنه ليس إلا. إنهم يرون أن الكفاح بدون فائدة بالضرورة، ولهذا فهم يحاولون الاستفادة من الناحية الاقتصادية من الوضع تحت السيطرة الإسرائيلية. أنا غير متأكد من مدى عمق هذا الشعور أو مدى انتشاره.

والعامل غير المساعد **الثاني** بين الفلسطينيين هو الإيمان الأعمى ـ وهو إيمان غير منطقي ـ بفعالية العنف الذي يستمر بالرغم من النكبات الناتجة من العنف الفلسطيني.

فقد شملت نتائج العنف هذه الحروب والحروب بين الإخوة العرب في الأردن ولبنان. لقد أدار كثير من الرأي العام العالمي ظهره لقضية الفلسطينيين والعنف الفلسطيني. فعل سبيل المثال، ساعد هذا

العنف في استمرار حكومة الولايات المتحدة في التغاضي عن أعمال إسرائيل ومساعدة سياستها التي بدون ذلك قد لا تكون مقبولة. وقد أصبح كثير من الإسرائيليين واليهود في العالم الذين ـ بدون ذلك ـ قد يؤيدون عدالة أكثر بإقامة وطن مستقل للفلسطينيين ـ أصبحوا ضد الفلسطينيين بشكل غير منطقي. وبسبب العنف أيضاً، هناك نسبة أقل من الفلسطينيين الذين يأخذون دوراً حيوياً في الكفاح العنفواني ـ هذه النسبة التي قد لا تكون على هذا النحو في حالة كفاح اللاعنف.

وبعد عقود من النكبات الناتجة من العنف، ما زال كثير من الفلسطينيين مستمرين بالاعتقاد بالعنف ويمارسونه مع نتائجه العكسية. لا شك هم مخلصون وكثيراً ما يكونون شجعاناً (هناك بعض منهم ينادون بالعنف، ولكن يتركون غيرهم يقومون به). إن هؤلاء الذين يؤمنون بالعنف قد لا يرون بديلاً صالحاً، ولكن النتائج مأساوية لهم ولشعبهم، إن الإيمان الأعمى يغلق العقول عن تدارك البدائل وعن الاعتراف بالفشل. إن المقارنة التحليلية لمدى قوة وضعف العنف واللاعنف هي مسألة أخرى. الإيمان الأعمى بأن العنف هو الخيار المقبول الوحيد ليس فقط عقبة في طريق كفاح فلسطيني بلا عنف، ولكنه تهديد لمستقبل الفلسطينيين أيضاً.

والعامل **الثالث** بين الفلسطينيين، الذي يهدد تطويرهم لكفاح بلا عنف ويهدد الحصول على نجاح سياسي، هو الإحباط والغضب العميقان. إن ذلك مفهوم كنتيجة لكل سنوات المعاناة وسنوات الضياع، بينما تستمر المآسي في المجيء ونمو الأجيال في المنفى أو في مخيمات اللاجئين. والنتيجة أنه ينمو داخل الناس غضب عميق وكره، يؤديان إلى الضرب بعنف بدون حساب كيف يمكن أن يساعد هذا الضرب شعبهم. من المحتمل أن الغضب العميق الذي

يؤدي إلى مثل هذه الأعمال في تزايد، ولكنه لا يساعد أية حركة كفاحية بلا عنف أو أية استراتيجيا من أجل التحرير. إن التعبير البسيط عن الغضب بدون تبصر في كيف يمكن أن ينجح يهزم نفسه.

والعامل **الرابع** بين الفلسطينيين، الذي يهدد تطوير كفاح بلا عنف، هو أن قليلاً جداً يفكرون من زاوية استراتيجية. كانت زيارتي قصيرة، وقابلت قلائل من الناس. أنا لا أعرف عدداً كافياً من الناس حتى أتأكد من أن هذا هو الوضع. ولكن لا أعتقد أني قابلت فلسطينياً واحداً يفكر من زاوية استراتيجية. لا أعتقد أنني قابلت أي شخص يتساءل كيف يمكن لهدف الفلسطينيين في تقرير المصير أن يتحقق، ويسعى إلى تطوير استراتيجيا من أجل التحرير.

وجدت أناساً يفكرون على المدى القصير وفي أعمال محدودة لمعالجة أوضاع معينة ـ وهذا شيء جيد وضروري. ولكن يجب رؤية هذه الأعمال في محتوى استراتيجيا شاملة للعمل من أجل التغيير. كما أنه لا يظهر ـ من نظرة بعيدة، ـ لا يظهر أن ممارسي العنف من أجل القضية الفلسطينية يفكرون من زاوية استراتيجية أيضاً. فمن إلقاء نظرة من بعيد، يظهر أن هناك كثيراً من المثاليات والصفاء السياسي.

يظهر أن وجود استراتيجيا بخطوات عملية واقعية تحقق هدفاً، بعيد المدى، مفقوداً. ويظهر أنه لا توجد خطة من الاستراتيجيا في العمل أو التعاون أو الكفاح عبر فترة خمس أو عشر سنوات. وعوضاً عن ذلك، يظهر أن هناك مبادرات وردود فعل تتعلق باعتبارات قصيرة الآن، ولكن بدون خطة شاملة. إن الأعمال على المدى القصير هامة ولكن ثمة حاجة لتحديد ما سيفعل في الأسبوع القادم وما هي الخيارات التي يتوجب صنعها. وهذه الحاجة يجب أن تقرر في محتوى تفهم كيفية الإسهام في استراتيجيا عامة من التغيير. إذا

كان هذا الانطباع صحيحاً ـ وقد لا يكون الأمر كذلك ـ فإن ذلك يشكل ضعفاً خطيراً عند الفلسطينيين أنفسهم؛ ضعفاً يؤذي قضيتهم أكثر مما قد تفعله الحكومة الإسرائيلية.

الضعف من الفشل في تفهّم الإسرائيليين

وعامل الضعف **الخامس** بين الفلسطينيين، الذي لا يسهل استعمالهم للكفاح دون عنف أو النجاح في أي عمل، هو أنه يظهر أنهم لا يحاولون تفهّم الإسرائيليين والمجتمع الإسرائيلي بصورة جدية.

هناك تصميم بين الإسرائيليين وإرادة في العمل بقوة وقسوة أحياناً بشكل لا يتناسب مع التحدي الذي تم ضد سياساتهم واحتلالهم العسكري، وبطرق يمكن النظر إليها على أنها غير منطقية وجنونية أو منطقية جداً، لكن بدون عاطفة. إن انطباعي هو أن قليلاً من الفلسطينيين يتفهّم خلفية هذا التصميم والإرادة في استعمال العمل العسكري القوي أو القسوة، فبدون هذا التفهم والاعتبار لصفات إسرائيلية هامة، وهذه كثيراً ما تكون إيجابية بين الأفراد أو موجودة لدى المثاليات اليهودية، لن يستطيع الفلسطينيون تطوير استراتيجيا قادرة على تصحيح الأخطاء التي ترتكب ضدهم وتحقيق مصيرهم.

عندما يشعر الإسرائيليون بالتهديد ـ وهذا هو حالهم ـ وعندما ترتكب أعمال من العنف ضدهم، فهم بصفة عامة لا يستطيعون رؤية هذه التهديدات والعنف ضمن محتوى النزاع المباشر ببساطة، أو أن العنف قد تأتّى ممّا فعلوه هم. من الواضح أن الإسرائيليين لا يستطيعون بصفة عامة رؤية العنف الموجه ضدهم في محتوى استيلائهم المسبق على الأرض من الفلسطينيين والعنف المسبق ضد الفلسطينيين من قبلهم.

عوضاً عن ذلك، يُنظر إلى العنف ضد الإسرائيليين على أنه تهديد لا يمكن السكوت عنه لحياة اليهود ولوجود إسرائيل، والذي ينظر إليه بدوره كالأمل الوحيد للشعب اليهودي لتحريره من قرون سابقة من محاولات منظَّمة للقضاء عليه. والعنف الفلسطيني، حتى إذا كان الهدف منه حماية الشعب الفلسطيني وأرضه، يذكّر الإسرائيليين بحرب الإبادة حين قُتل ستة ملايين يهودي.

إن حرب الإبادة هي السبب الوحيد في عدم قدرة العنف الفلسطيني والاستعدادات العربية العسكرية على إقناع الإسرائيليين بتقديم تنازلات للفلسطينيين، أو الاعتراف بحق الفلسطينيين المتساوي في تقرير المصير. وهذا صحيح بصفة خاصة عندما يوجه العنف الفلسطيني ضد أبرياء للتمييز بينه وبين العنف الموجه ضد الجنود، هذا العنف الذي كثيراً ما فعله الفلسطيني وهو الذي يُطلَق عليه لقب «الإرهاب». إن العنف الفلسطيني يساعد على توحيد جميع الإسرائيليين ضد الفلسطينيين ومطالبهم في تقرير المصير. إذا حصل وأن بدأ العنف الفلسطيني والقوة العسكرية العربية بتهديد حياة الإسرائيليين وإسرائيل فيمكن للمرء أن يتوقع أن إسرائيل ستستعمل جميع قدرتها العسكرية، بما في ذلك الأسلحة النووية، لمنع الهزيمة أو الدمار، حتى إذا كان ذلك يعني الانتحار للشعب اليهودي. ليس من الحكمة السياسية للفلسطينيين أن يخاطروا باستعمال عدم المنطقية هذه التي ستجلب الكوارث للجميع، خاصة الحرب الذرية.

الصفات الفلسطينية التي تسهل كفاح اللاعنف

* ما هي العوامل التي تراها تسهّل من تطوير استعمال رئيسي لكفاح اللاعنف من قِبل الفلسطينيين؟

ـ هنا يجب اعتبار دور الفلسطينيين أولاً، لأن أعمالهم قد

تكون أكثر مصيرية من أعمال الإسرائيليين والمجتمع الدولي. قد تكون انطباعاتي خاطئة. ولكن على أية حال هي انطباعاتي.

أولاً يظهر لي أن كثيراً من الفلسطينيين مستعدون لاعتبار إمكانات كفاح اللاعنف. حتى هؤلاء الذين يبررون العنف (كما يطلق عليه بالكفاح المسلح عادةً) كثيراً ما يكون لديهم ثقة محدودة فيه كوسيلة فعالة. ويظهر أنه ليس لديهم تفهم كيف يمكن لكفاح العنف أن ينجح في المستقبل بعد عقود من الفشل في الماضي، وكثيراً ما يجاهرون بذلك. ومن الناحية الأخرى وجدت تفتحاً في المناقشة والتفكير حول كفاح اللاعنف من قبل مجموعة هامة من الفلسطينيين الذين يؤيدون العنف. بالطبع، قد يقولون إنهم لا يعتقدون أن مقاومة اللاعنف ستأتي بأية نتيجة، ومع ذلك يجلسون لمدة ساعة أو ساعتين لمناقشتها. على الأقل كانوا محبين للاستطلاع حول هذا الخيار، ويظهر أنه لم يكن لديهم ثقة كبيرة بأي شيء آخر. من المتأمل أن لديهم الاستعداد للبدء في استكشاف هذه الوسيلة.

قد يتوجب عليّ أن أوضح لماذا لا أتبع وسيلة استعمال تعبير الكفاح المسلح. هناك سببان:

أولاً إن ذلك يتبع العادة الغربية في إطلاق تعبيرات لطيفة على بعض أنواع السلوك والسياسات ـ هي ألطف من حقيقتها، والتي تخفي طبيعتها الحقيقية. فعلى سبيل المثال: العمل العسكري، العنف، والحرب يطلق عليها من قبل السياسيين وعلماء السياسة بالكلمة اللطيفة: «القوة» إذا كانوا يؤيدون مثل هذه الوسائل، ولا يطلقون عليها كلمات لطيفة إذا كانوا لا يؤيدونها.

ثانياً: إن استعمال «الكفاح المسلح» في وصف نزاع عنيف

يعطي الانطباع ـ بدون أي تحليل أو قدرة أو فعالية قوية ـ بأن أية وسيلة أخرى من الكفاح غير العنفواني أو غير العسكري بأنه «غير مسلح»، ولهذا فهو أضعف بكثير. وبالمقارنة أنا أقول إن الناس الذين يستعملون كفاح اللاعنف هم مسلحون بـ «أسلحة» أخرى، بما في ذلك نحو ٢٠٠ وسيلة من وسائل الاحتجاج والمقاطعات الاجتماعية، والمقاطعات الاقتصادية، والإضرابات، وعدم التعاون السياسي، والتدخل، كما وصفت في المقابلة الأولى. هذه هي «أسلحة» يستطيع جميع الناس من ناحية المبدأ استعمالها وليس فقط الشباب. إن الكفاح باستعمال هذه الأسلحة غير العنيفة هو نوع آخر من «الكفاح المسلح» يمكن دراسة الفعالية النسبية، ولكن لا يتوجب الوصول إلى قرار من حيث استعمال الكلمات. ومع ذلك فإنه من العبث السياسي والاستراتيجي إعطاء حكم عن طريق اختيار كلمات مثل «غير مسلحة» وبهذا نكون أضعف من العنف لمجرد تحقيق مكاسب سياسية أو اجتماعية.

بعض الفلسطينيين مستعدون لدراسة كفاح اللاعنف لأن الوقت كاد أن يفوت. ومن الغباء الاستمرار في استعمال العنف أو الدعوة إلى الصفاء السياسي عندما يمكن خسارة كل شيء بهذا الطريق. لديّ الانطباع أنه يتوجب حصول شيء أساسي مختلف للفلسطينيين بسرعة. ويتوجب أن يبدأ ذلك بجدية خلال الخمسة أو عشرة أعوام المقبلة، إذا لم يكن المراد شطب الآمال الفلسطينية، إذا كان لا يتوجب على الفلسطينيين العيش تحت الاحتلال إلى ما لا نهاية أو أن يكونوا في دولة أجنبية، أو أن يكونوا في أحد مخيمات اللاجئين، فيتوجب قطع الاتصال بسياسة العنف والاعتماد على الغير من أجل خلاصهم. إذا كان لا يتوجب على الفلسطينيين فقدان الحرية كهدف يمكن تحقيقه وأن تكون لديهم الفرصة في سلام وأمن في فلسطين

مستقلة إلى جانب إسرائيل مستقلة، فيتوجب التحويل إلى كفاح اللاعنف بشكل رئيسي.

أعتقد أن هناك إدراكاً واسعاً لهذا الوضع بين الفلسطينيين مع أنه من النادر التعبير عنه.

وإلى أي درجة صحة ذلك، من المهم حفزهم على دراسة خيار كفاح اللاعنف بشكل جدي.

التماسك والموارد

والعامل **الثاني** الذي سيسهل استعمال كفاح اللاعنف الواسع من قبل الفلسطينيين هو أنه يظهر أن كثيراً منهم قد استوعبوا ومارسوا مبادئ هذا المنهاج. فخلال زيارتي سمعت أوصافاً مختلفة للمفاوضة الفلسطينية بلا عنف من قبل أفراد أو مجموعات، إذ يرفض الناس بكل بساطة الالتزام بما يريده الإسرائيليون. لقد رفض الناس مغادرة بيوتهم ورفضوا التخلي عن أراض مصادرة كانت لهم. وأحياناً يثير تماسكهم العطف الإسرائيلي مثلما حدث عندما رفض رجل عمره ثمانين سنة مغادرة أرضه وعاش في خيمة خلال البرد والشتاء حتى أعطاه رئيس بلدية القدس الإسرائيلي باصاً قديماً لأحد المدارس لأن يكون مأواه. ورفض فلسطينيون كثيرون أن يهزموا بفزع أو أن يصبحوا راضخين أو مستسلمين، كما رفضوا استعمال العنف، وبذلك لم يقعوا في مصيدة هؤلاء الإسرائيليين الذي يودون التخلّص منهم. وإذا استطاع رجل ضعيف ذو ثمانين عاماً العيش وحيداً في خيمة أو باص مدرسة قديم مع كلبه ـ إذا استطاع أن يفعل ذلك وينتج بعض التأثير، فكيف يكون الحال مع شعب كامل بعدة ملايين من الرجال والناس والأطفال والعجائز ـ ماذا يستطيعون تحقيقه بالتخطيط والتدريب والتماسك المماثل؟ ستكون تلك قدرة بقوة عظيمة.

إن في ذلك علامة كبيرة من الأمل إذا قام الشعب بفعل شيء بالنسبة له. ولكن إذا ترك الأمر لبضعة أفراد متفرقين في أوضاع خاصة، أو للناس الذين تدمر بيوتهم بسبب اتهامات أن أفراد العائلة احتجوا أو استعملوا العنف ـ إذن فلن يتغير شيء كثير. على مجموعة كبيرة من الناس تطوير تماسك مماثل وتوحيده ضمن استراتيجيا عامة من التغيير على المدى الطويل.

والعامل **الثالث** الذي يسهل كفاح اللاعنف من قبل الفلسطينيين هو مستوى التعليم العالي لدى الفلسطينيين داخل المناطق المحتلة وفي المهجر. إن العدد الكبير من الطلبة المسجلين بالجامعات هو علامة إيجابية. يستطيعون أن يكونوا متطوعين بنشاطات متعددة بنّاءة لتحسين حياة الفلسطينيين بالإضافة إلى تحضير وتدريب والقيام بالمقاومة غير العنيفة في حملات معينة. إن مفهوم غاندي في «البرنامج البنّاء» مهم جداً هنا: أي العمل التطوعي لبناء وتقوية مؤسسات مستقلة لتحسين الحياة الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية والنظافة العامة، والتعليم ومكونات أخرى للمجتمع.

رابعاً، يستطيع الفلسطينيون في المهجر أن يساعدوا كثيراً في مساعدة كفاح اللاعنف الواسع المدى بين الفلسطينيين، بالطبع يجب أن يقوم الفلسطينيون داخل المناطق المحتلة بالكفاح، ومع ذلك فأعداد الفلسطينيين الكبيرة التي تعيش في أماكن أخرى يمكن أن تساعد. وكثيراً ما يكون هؤلاء متعلمون تعليماً عالياً ومتطوراً. فلديهم مواهب ومهارات مختلفة، كثير منها مهنية، وأحياناً لديهم ثروات لا يستهان بها.

هناك عدة نواح يستطيعون المساعدة فيها. إن التحويل إلى كفاح اللاعنف والتخلي عن العنف يمكن أن يجعلا الاستفادة من هؤلاء الفلسطينيين أمراً ممكناً. فعلى سبيل المثال يمكنهم اتخاذ خطوات مختلفة

للتأثير في الرأي العام والسياسات الحكومية حول الشرق الأوسط في الدول التي يعيشون فيها. إن ثروة بعضهم في المهجر بالإضافة إلى موارد الآخرين يمكن استعمالها لتقوية المجتمع الفلسطيني في المناطق المحتلة كما حدث لدرجة ما. وقد يرى عدد كبير من الناس المتعلمين وذوي المهارات في المهجر أن المسؤولية هي في العودة إلى العيش في المناطق المحتلة حتى يستطيعوا الاشتراك في تحسين الحياة مباشرة. وقد يساعدون في تقديم الخدمات الصحية والمهارات العلمية والمساعدة الثقافية والتحسينات الاقتصادية وتحسين الأرض ومساعدة الزراعة والمساعدة في مشاكل المياه وأنواع مختلفة من المهمات ـ والتي قد تكون جزءاً من برنامج فلسطيني بنّاء. هناك مصادر كامنة كبيرة للقوة يمكن استعمالها، وقد تكون أكثر تيسراً بكفاح اللاعنف وليس مع استمرار العنف.

التفكير الاستراتيجي والشجاعة

خامساً، يمكن الاستفادة من ذكاء وثقافة الفلسطينيين من أجل تطوير استراتيجيا شاملة فعّالة ومسؤولة لتطوير شعب فلسطيني حر وعادل وديمقراطي. هناك حاجة كبرى إلى أن يقوم المفكرون الفلسطينيون بعمل ذلك. قد يعملون كأفراد أو قد يجتمع ثلاثة أو أربعة للعمل معاً. عليهم دراسة وضعهم الخاص، والمجتمع الإسرائيلي والتأثيرات الدولية والمؤيدين المحتملين في إسرائيل وفي العالم ودراسة طبيعة العمل بلا عنف قبل كل شيء. يستطيعون البدء في تخطيط استراتيجيات شاملة للحفاظ على الشعب الفلسطيني وتطويره، بالإضافة إلى تحقيق مزيد من الحكم الذاتي والاستقلال. عليهم التركيز على المحتوى، وليس على الشعارات، وعلى الحاضر والمستقبل، وليس الماضي لتطوير استراتيجيا وخطة شاملة بخطوات عملية لتطوير وتنمية إسهامات إيجابية للشرق الأوسط والعالم.

سادساً، هناك حتى علامات أمل لكفاح اللاعنف الفلسطيني على أساس أن كثيراً من الشبان غادروا بيوتهم وملاجئهم للتدرب في مجموعات عسكرية فلسطينية. بالطبع أظهر هؤلاء الشبان شجاعة كبيرة والتزاماً، مع أنني لا أوافق على الطرق التي تم التعبير عن هذه الصفات. فعلى أية حال العنف ليس الطريق الوحيد للتعبير عن الشجاعة والإخلاص.

في محتوى استراتيجيا شاملة باستعمال كفاح اللاعنف، يمكن إفراد بعض المهمات الخاصة لهؤلاء الذين لديهم هذه الصفات ـ حتى يستطيعوا ـ سلوك الشجاعة ذاتها بطرق غير عنيفة والتي ستجلب فرحاً أكبر من العدالة للشعب الفلسطيني. وقد تكون بعض التظاهرات غير العنيفة ذات فائدة ولكن قد تكون خطرة جداً. قد يحتاج بعضهم إلى مواجهة الرشاشات أو الدبابات أو القوات أو حماية أماكن مقدسة بدون أن يستعملوا العنف ـ كما حدث في عدة أماكن في العالم. فأحياناً أدت هذه الأعمال إلى الاقتراب الأكثر للنصر للمقاومة غير العنيفة، ولكنها خطرة جداً. قد يكون بعض هؤلاء الشبان قد تدربوا مسبقاً على العمل العسكري، الذي يعبّر عن إرادتهم في المخاطرة، ولكن بطرق جديدة ومنظمة.

عوامل إسرائيلية مسهلة

يمكن أن يكون هناك تأييد لا يستهان به بين الإسرائيليين لتسهيل تأثير كفاح اللاعنف الفلسطيني وتضخيمه. إن الدعم الإسرائيلي للحقوق الفلسطينية وتقرير المصير كان محدوداً حتى الآن بسبب العنف الفلسطيني، خاصة تلك الأنواع التي هددت أو قتلت المدنيين الإسرائيليين، بما في ذلك الأطفال والنساء. ومع ذلك، فإن

التحويل الفلسطيني إلى كفاح اللاعنف سيحرر جزءاً كبيراً من الإسرائيليين، حتى يكونوا أكثر تأييداً للحقوق الفلسطينية وحتى يعارضوا القمع القاسي للفلسطينيين الذين لا يستعملون العنف. ومع ذلك، فمن المهم، أن يكون التحول إلى طرق بلا عنف، كاملاً وموثوقاً به بقدر الإمكان، حتى لا يرى هذا التحويل على أنه تحويل مؤقت في التكتيك يتبعه بعد ذلك هجمات أكثر ضد اليهود.

قابلت عدة إسرائيليين من اتجاهات سياسية مختلفة، قد يكونون قلقين حول نتائج القمع الإسرائيلي القاسي للمقاومة الفلسطينية غير العنيفة. لديهم التزامات قوية بالعدالة ومثاليات أخرى، ويمكن التوقع أن يعارضوا القساوة، ويؤيدوا التغييرات في السياسة سواء خلف الأضواء أو علانية.

حتى أن بعضهم قد يعمل مع الفلسطينيين الذين ينتهجون اللاعنف. فقد تضم التظاهرات غير العنيفة الفلسطينية مشتركين ومؤيدين ومراقبين إسرائيليين إذا دعت الحاجة، وكما حصل في السابق. قد يحتج الإسرائيليون بقوة ضد القمع القاسي وقتل المقاومة الفلسطينية غير العنيفة، وقد يشكك كثير من الإسرائيليين بالسياسات والقمع ضد الفلسطينيين. وقد تصبح إعادة النظر في السياسة ضد الفلسطينيين ـ في حالة التحول إلى اللاعنف ـ مركز النقاشات في السياسات الإسرائيلية. إن ذكريات القساوة ضدهم في ألمانيا لن تكون الآن دعماً للقمع القاسي، ولكن قد يثير التعاطف مع مجموعة مرفوضة أخرى.

يستطيع الإسرائيليون العمل من أجل تغيير السياسات بدون أن ينعتوا بالخيانة لتأييدهم الإرهاب ضد اليهود. وقد يؤيد اليهود في أماكن أخرى، كما حصل في السابق ـ كفاحاً من أجل عدالة وسلام

أكثر حتى إذا كان ذلك يعني الاختلاف مع سياسات الحكومة الإسرائيلية الحالية.

هناك قدرة إيجابية هامة بين الإسرائيليين يمكن أن تساعد الفلسطينيين في كفاح اللاعنف. هناك عناصر إيجابية داخل المجتمع الإسرائيلي، كما أن هناك تشديداً في تاريخ ومبادئ اليهودية في أهمية العدالة. وكثيراً ما يعتبر إسرائيليون لهم آراء دينية وسياسية مختلفة أنفسهم أنهم أخلاقيون. وهذا مفيد جداً عندما يتخلى الفلسطينيون عن العنف، ويتحولون إلى كفاح اللاعنف ـ حيث تجد آلامهم وأهدافهم ـ وليس عنفهم ـ اهتماماً رئيسياً.

هذا هو الحال بصفة خاصة، لأنه من أجل حل النزاع يحتاج الإسرائيليون والفلسطينيون في النهاية إلى الاعتراف ببعضهم البعض، والاتفاق على العيش إلى جانب بعضهم البعض بسلام في النهاية. وهذا يمكن تحقيقه فقط إذا بدأوا في فهم بعضهم بعضاً، ولديهم الإرادة لأن يتعاونوا في بعض الأمور، بالإضافة إلى الإدراك بأنه لا يمكن أن يسيطر أحدهم على الآخر أو تهديد وجوده.

والاحتلال الإسرائيلي والشرطة والعسكريون يمكن أن يؤثروا بشكل قليل ـ ولكن ليس بالضرورة أن يحددوا ـ في ما إذا سيبقى الكفاح الفلسطيني عنيفاً أو أن يتحول إلى كفاح اللاعنف بشكل دائم، أو أن يعاد العنف بطرق أكثر تطرفاً. إن القلق الإسرائيلي الكبير والذي يمكن تفهّمه هو في إيقاف أعمال العنف ضد الشعب الإسرائيلي. إذا كان القمع الإسرائيلي للمقاومة الفلسطينية غير العنيفة ـ إذا كان قاسياً فإن ذلك قد يؤدي إلى عودة الفلسطينيين إلى العنف، وقد يكون ذلك في أشكال أكثر قسوة، سيكون ذلك مأساوياً للجميع ـ للفلسطينيين والإسرائيليين.

ولهذا فعلى السياسة الإسرائيلية الذكية أن تعتمد على اعتبارات وثيقة للإجراءات المعاكسة ـ أي أن لا تأخذ الطابع بأن هذه الإجراءات لن تؤدي إلى العنف.

هناك بالتأكيد بعض الإسرائيليين الذين يفضلون ذلك. قد يكون ذلك صحيحاً بالنسبة إلى المتطرفين الذين يعتبرون الفلسطينيين بدرجة أدنى ـ وعليهم المغادرة أو يتم طردهم من إسرائيل والمناطق المحتلة.

ولكن هذا ليس رأي جميع الإسرائيليين على أي حال. فالاعتراف بالقوة الكامنة للمقاومة الفلسطينية غير العنيفة موجود لدى الإسرائيليين بدون اعتبار لاتجاهاتهم السياسية. فعندما سألت عدة إسرائيليين ماذا سيحصل إذا تحول الكفاح الفلسطيني إلى اللاعنف؟ أجابوا أن هذا سيجعل من المشكلة أكثر تعقيداً للحكومة الإسرائيلية من العنف الفلسطيني. ومع ذلك يرحب كثير من الإسرائيليين بهذا التحول. فبالإضافة إلى إنقاذ الفلسطينيين من مأزقهم المأساوي فإن ذلك سيساعد الإسرائيليين على خروجهم من طريق سيؤدي إلى دمار أحلام ومثاليات بأن تكون إسرائيل مكان سلام وأمن وعدالة. كثير من الإسرائيليين قلقون حول نتائج متطلبات الاحتلال العسكري المستمر والاستعدادات العسكرية الهائلة والتوترات الدولية حول طبيعة المجتمع الإسرائيلي على الشباب الإسرائيلي الذين هم جنود الاحتلال. إن تحول الفلسطينيين إلى اللاعنف، بالإضافة إلى سلام مع اعتراف متبادل بحق كل طرف في الوجود سيكون له فوائد جمة للفلسطينيين والإسرائيليين. إني آمل أنه عندما يتحرر الإسرائيليون من مخاوفهم فإنهم أيضاً سيستطيعون دراسة الفوائد الكامنة في كفاح اللاعنف بأنفسهم، إن الاعتماد المستمر على القدرة العسكرية من قبل إسرائيل والدول العربية يمكن أن يؤدي إلى كارثة للجميع.

الدفاع غير الاستفزازي

* اسمح لي أن أقاطع تحليلك، أنت تتكلم على اعتراف متبادل عندما قرر كثير من الإسرائيليين عدم السماح بوجود فلسطين مستقلة إلى جانب إسرائيل. إن المحاولات من أجل تحقيق اعتراف متبادل تتحطم دائماً على ادعاءات إسرائيل بأن فلسطين مستقلة إلى جانب إسرائيل ستكون تهديداً عسكرياً غير مقبول لأمن إسرائيل. كيف تعتقد بإمكان إزالة هذه العقبة؟

ـ إن ذلك الخوف حقيقي حتى بين الإسرائيليين الذي يعتقدون أنهم أحرار. فقد سمعت أناساً مراراً يقولون إنه إذا كانت هناك فلسطين مستقلة بحدود عام ١٩٦٧ «فسيكونون على بعد ثمانية أميال من هنا» ـ أو مسافة قريبة مماثلة من المدن والأماكن الهامة.

أنا متأكد أن المناقشات حول السياسة الدفاعية لفلسطين مستقلة يمكن اعتبارها على أنها سابقة لأوانها من قبل البعض. ولكن قد يحتاج الأمر إلى وقت أطول لهذا الاعتبار. والسبب هو أن جزءاً رئيسياً من المعارضة الإسرائيلية لدولة فلسطينية مستقلة له جذور بأن فلسطين مستقلة سيكون لها القدرة العسكرية الكافية لمهاجمة إسرائيل ومحاولة تدميرها، أو أن يقوم حليف عسكري لفلسطين مستقلة مثل سورية أو العراق أو الاتحاد السوفياتي بغزو إسرائيل مستعملاً فلسطين كقاعدة.

هناك على ما أعتقد طرق ممكنة لتخفيف الوضع من قبل المعاهدات الدولية والاتفاقات عند إنشاء فلسطين المستقلة والاعتراف بها. فعلى سبيل المثال تمنع النمسا بموجب معاهدات دولية من الانضمام إلى أي تحالف عسكري. هناك أماكن توجد بموجب معاهدات بدون عسكريين بصفة مستمرة. قد تكون هناك مضاعفات

في الوصول إلى مثل هذه الاتفاقيات، بما أن فلسطين قد تطلب تحديدات مماثلة لتطبق على إسرائيل التي قد ترفض ـ خاصة على ضوء مخاطر عسكرية عربية ـ مع أن ذلك قد يكون أقل من ذي قبل. قد يرى الفلسطينيون أن هذه التحديدات هي تهديد لاستقلالهم بتفضيل موقف واضح على مكاسب سياسية صلبة.

ولكن هناك خياراً آخر، وهو إذا كانت فلسطين تريد سياستها الدفاعية المستقلة بدون الاعتماد على الدول العربية أو الاتحاد السوفياتي، ومن ناحية أخرى ستكون القدرة العسكرية لفلسطين المعتمدة على ذاتها ـ ستكون محدودة كثيراً. إن سياسة دفاعية تعتمد على حرب العصابات ستثير مخاوف كبيرة داخل إسرائيل من أعمال موجهة ضدها. ومن ناحية أخرى هناك سياسة دفاعية أخرى يطورها استراتيجيون وبحاثة مختلفون يطلق عليها «الدفاع المعتمد على المدنيين»؛ إن هذا يعتمد على أشكال غير عسكرية من الكفاح وعدم التعاون غير العنيف والتحدي من أجل الردع والدفاع ضد الهجمات. إن الخطة هي في تطوير القدرة على منع إنشاء حكومة عملية، وعرقلة تحقيق أهداف المهاجمين، فعن طريق زيادة تكلفة مثل هذه الهجمات ومنع فوائدها وجعل السيطرة السياسية مستحيلة من قبل المضطهدين فمن الممكن خلق قدرة دفاعية غير عسكرية. إن هذا يعتمد جزئياً على عدة حالات من المقاومة غير العنيفة المرتجلة من أجل الدفاع الوطني. إن امتداد قدرة كفاح اللاعنف الفلسطيني إلى ما بعد التحرير للدفاع عن المجتمع بالوسائل نفسها هي التي تقدم الحل الذي يحترم السيادة الفلسطينية والذي يزيل الخوف الإسرائيلي من الاعتداء من قبل فلسطين مستقلة. فالفلسطينيون الذين يحققون استقلالهم عن طريق كفاح اللاعنف سيستطيعون الدفاع عنه بالوسائل نفسها.

فرص الأجواء الدولية المواتية

* لا تدعني أصرف انتباهك عن الاستمرار في مناقشة الظروف والأجواء المواتية من أجل تحويل فلسطيني إلى كفاح بلا عنف.

ـ حسناً. أخيراً هناك مسألة في ما إذا كانت الظروف الدولية مواتية من أجل تطوير كفاح اللاعنف الفلسطيني. إن جوابي هو «نعم».

قد تكون هناك تأهيلات أو عدمها في بعض الظروف. ولكن بصفة عامة فالتكلم على الكفاح العنيف ـ خاصة عندما يطلق عليه «الإرهاب» ـ هذا يثير تعاطفاً أقل وتأييداً أقل من كفاح اللاعنف. وبالفعل فقد يباعد العنف من التأييد الدولي للقضية التي قد تكون مؤهلة للتأييد بسبب طبيعتها. وفي حالات عديدة، وبشكل واضح في الولايات المتحدة. هذه هي الحقيقة بالنسبة إلى القضية الفلسطينية. إن أعمال العنف الفلسطيني تساعد الإسرائيليين الأكثر تطرفاً في معاداتهم للعرب والذين يودون ضم الأراضي العربية المحتلة وطرد جميع العرب من تلك الأراضي ومن إسرائيل نفسها. إن مثل هذا العنف يباعد كثيراً من الأمريكيين الذين يؤيدون بصفة عامة الكفاح من أجل العدالة ـ يباعدهم من الفلسطينيين ومن منظمة التحرير الفلسطينية. ومن ناحية أخرى فكفاح اللاعنف لا يحتوي على عنصر التباعد الموجود في العنف فقط، ولكنه يحتوي على صفات تثير التعاطف مع القضية وتباعد عن التأييد الموجه إلى الخصم المضطهد بعنف.

أعتقد أنه يمكن للمجتمع الدولي أن يكون مصدراً رئيسياً للتأييد والمساعدة للفلسطينيين عندما يتحولون إلى كفاح اللاعنف. قد تكون فترة من الوقت قبل أن يبدأ التأييد الوفير بسبب سجل

العنف الماضي. سيشك كثير من الناس في البدء عبر صدق التحول وسيشكون بعودة سريعة إلى العنف. ولكن بعد هذه الفترة من الانتقال فإن التحول الخلّاق والصلب إلى كفاح اللاعنف يمكن أن يفتح الطريق إلى تعاطف كبير وتأييد للفلسطينيين. سيستمر التأييد الكبير لإسرائيل اعتماداً على معاناة اليهود الرهيبة في ظل حرب الإبادة وبسبب حقهم الموزون في وطن آمن. ولكن سيكون التأييد في مواجهة الكفاح الفلسطيني بغير عنف خاضعاً للجدل، فلن يُنظر إلى كل ما تفعله الحكومة الإسرائيلية بأنه ضروري أو مطلوب أو حسن، ولن يُنظر إلى كل ما يفعله الفلسطينيون بأنه عنيف ومخيف وموصل إلى الكارثة. فعلى العكس فهناك احتمال أكثر في وجود تأييد وتعاطف إيجابيين للفلسطينيين مع معارضة للقمع القاسي لحركة اللاعنف.

سيجد الرد تحولاً في الرأي العالمي. فمن المحتمل أن تستمر الدول التي أعطت التأييد الدبلوماسي لمنظمة التحرير، بالرغم من العنف ـ من المحتمل أن تستمر في التأييد. ولن تقف الدول العربية مكتوفة الأيدي. وإلى جانب ذلك يمكن إضافة تلك الدول التي لم تفعل شيئاً حتى الآن من أجل تحقيق العدالة في فلسطين أو التي ساندت السياسات الإسرائيلية بحماس. فيمكن لهذه الدول أيضاً أن تصبح من مؤيدي الاستقلال الفلسطيني.

احتمالات التحول في سياسة الولايات المتحدة

حتى أنه سيكون من الممكن لحكومة الولايات المتحدة تحويل ضغوطها وسياساتها في الشرق الأوسط. قد تكون الفرصة الوحيدة في قطع التشابه في سياسات حكومتي إسرائيل والولايات المتحدة هي في تحويل رئيسي لكفاح اللاعنف الفلسطيني. إن تحول

الفلسطينيين إلى كفاح اللاعنف سيعتبر من مفاهيم العدالة وعدمها في المنطقة، وسيجعل من الإمكان للأمريكيين أن يقفوا إلى جانب الحكومة الوطنية الفلسطينية بدون الاعتقاد بأنهم يؤيدون مثل اليهود ـ هذا الذي لا يمكن للشعب الأمريكي تبريره بسبب حرب الإبادة. فالأمريكيون لن يؤيدوا حركة أخرى تقتل اليهود حتى إذا كان ذلك بأعداد قليلة. لقد عانى اليهود كثيراً. ولكن يستطيع الأمريكيون تأييد استقلال الفلسطينيين وحقوقهم المدنية إذا ما مارسوا كفاح اللاعنف.

قد يكون هذا عاملاً هاماً في تحويل سياسات الحكومة الإسرائيلية بسبب اعتماد إسرائيل الاقتصادي الكبير على الولايات المتحدة والروابط العسكرية الوثيقة مع الولايات المتحدة. إن المقاومة المنظمة والشجاعة بلا عنف من قبل الفلسطينيين سيذكّر الأمريكيين بمارتن لوثر كينغ وحركة الحقوق المدنية غير العنيفة، وسيذكّرهم بغاندي وكفاح الهند غير العنيف من أجل الاستقلال، وبعث الديمقراطية في الفيليبين. إن القمع القاسي المتكرر للفلسطينيين الذين ينتهجون اللاعنف والذين يطلبون ببساطة قبول حقهم في العيش في أرض صغيرة ـ إن هذا القمع لن يكون مقبولاً. هذا هو الأمل الكبير.

هناك ساحات أخرى عديدة في الأمم المتحدة وغيرها للتعبير عن التأييد الدولي.

التحضير المسؤول ومنافع إضافية

مهما يضع المرء ثقته ومداها في التحولات المسؤولة هذه في سياسات الإسرائيلية والأمريكية والتغييرات الدولية، فمن المهم الإدراك أن العنصر الرئيسي في تحقيق التغييرات هو عمل

الفلسطينيين. وهذا ينبع من سياسة الاعتماد على الذات والتصميم الذي يطبق على الكفاح من أجل حقوقهم. وهذا يعني وضع مخطط استراتيجي كبير للتغيير جوهره هو تحريك جميع الشعب الفلسطيني، رجالاً ونساءً، صغاراً وكباراً ـ للعمل على الحفاظ على المجتمع الفلسطيني وتغذيته وانتهاج كفاح اللاعنف لإزالة أية عقبات في طريق الاعتراف بحريتهم واستقلالهم.

ومع ذلك، فهذا لا يعني أن يذهب الناس ويبدأوا بالتظاهرات غير العنيفة. هناك شيئان مهمان:

أولهما، كما أشرت سابقاً، من المهم تخطيط استراتيجيا في كيف يمكن تحقيق التغيير عن طريق كفاح اللاعنف. سيجعل هذا من الممكن التقاط أشكال معينة من العمل وأهداف صغيرة ومحددة باشتراك نشاطات بعض الناس أو جميعهم في أوقات وأماكن معينة. أي بمعنى آخر التخطيط الاستراتيجي والمرحلي ضروريان إذا كان للعمل أن يحقق أكبر قدر من التأثير.

ثانياً، على المشتركين في مظاهرة معيّنة أن يفهموا بقدر الإمكان طبيعة كفاح اللاعنف ومتطلباته من أجل الفعالية القصوى. فمن ضمن المتطلبات العمل الشجاع وليس الرضوخ للقمع، بالإضافة إلى الحفاظ على نظام بلا عنف. والتخطيط المعين الدقيق مهم أيضاً. والذين يفكرون في شهر عمل بلا عنف عليهم التحضير وأن يكون هناك جهاز فعّال لتدريب الذين يودون الاشتراك حتى يستطيعوا العمل بطرق تساهم في نجاح الكفاح.

إذا لم يتم ذلك هناك فرصة بأن يكون العمل أضعف مما ينبغي. إن عدم وجود النظام يساهم بأن يكون القمع أكثر عنفوانية مما قد يكون بدونه، فقد يحصل التعرض للموت أو الإصابة بين المقاومين.

والقمع خاصة إذا كان قاسياً أكثر مما هو متوقع قد يؤدي إلى انهيار المقاومين وهربهم. سيكون العمل كله عكسياً، ويؤدي إما إلى العنف أو الرضوخ الاستسلامي. قد تحصل جميع هذه التأثيرات أو أن تكون أكثر خطورة بسبب أن الذي بادر في العمل لم يدرس ويخطط ويقوم بالتحضير المسؤول.

بالطبع سيركز الفلسطينيون حول هدفي الحرية والاستقلال. ومع ذلك، فقد يساعد عملهم آخرين ـ حتى الإسرائيليين ـ قد يساعد الكفاح بلا عنف الفلسطيني الفعّال في تحرير الإسرائيليين من نظام الاحتلال والسيطرة على الفلسطينيين اللذين يفسدان مثاليات المجتمع الإسرائيلي، كما يحررهم من الاعتماد على نظام من القوة العسكرية التي تهدد اقتصادهم وتحول مجتمعهم إلى عسكريين، أي ذلك المجتمع الذي يختلف عن الأحلام الأولى في إسرائيل حرة.

قد تساعد المبادرة الفلسطينية في حل النزاع العربي ـ الإسرائيلي بدون حرب في تحرير المجتمع الدولي من خطر أعظم، وهو احتمال إشعال فتيل نزاع دولي والذي سينتهي بالإبادة النووية.

ومن منطلق احتياجات الفلسطينيين، فهذه السياسة لها كوامن الحفاظ عليهم كشعب وتحريرهم. أنا لا أرى أية سياسة أخرى تستطيع تحقيق ذلك.